



المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة

الوكالة الحضرية لوجدة



المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة

الدورة الواحدة والعشرين

التقرير الأدبي والمالي لسنة 2021



المجلس الإداري
للكالة الحضرية لوجدة
التقرير الأءبي والمالي لسنة 2021



صاحب المجلد الملك محمد السادس نصره الله

حضرات السيدات والسادة ،
 يخص البعد الثاني ، تدبير الأزمة الوبائية ، ومواصلة إنعاش الاقتصاد .
 وقد حققنا، واكثرتنا، الكثير من المكاسب، في حماية صحة المواطنين، وتقديم الدعم
 للقطاعات والفئات المتضررة.
 ...ومن جهة أخرى، يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه
 الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما.
 ...ورغم تداعيات هذه الأزمة، تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على
 ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات
 المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46 في المائة، إلى غاية شهر غشت الماضي.
 ...وهي كلها مؤشرات تبعث، ونذ أكحد، على التفاؤل والأمل، وعلى تعزيز الثقة،
 عند المواطنين والأسر، وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين.
 والدولة من جهتها، ستواصل هذا الجهد الوطني، لاسيما من خلال الاستثمار العمومي،
 ودعم وتحفيز المقاولات.
 وفي هذا السياق الإيجابي، ينبغي أن نبقي واقعيين، ونواصل العمل، بكل مسؤولية، وسروح
 الوطنية العالية، بعيدا عن التشاؤم، وبعض الخطابات السلبية.
 أما البعد الثالث، فيتعلق بالتنزيل الفعلي للنموذج التنويعي، وإطلاق مجموعة متكاملة،
 من المشاريع والإصلاحات من أجل الجيل الجديد.
 وإننا نتطلع أن تشكل هذه الولاية التشريعية، منطلقا لهذا المسار الإرادي والطويح، الذي
 يجسد ذلك، الجماعي للمغاربة.
 وهنا يجب التذكير، بأن النموذج التنويعي ليس محظا للتنمية، بمفهومه التقليدي
 الحجم، وإنما هو إطار عام، مفتوح للعمل، يضع ضوابط جديدة، ويفتح آفاقا واسعة أمام
 الجميع.
 ويشكل " الميثاق الوطني من أجل التنمية"، آلية هامة لتنزيل هذا النموذج؛ باعتباره
 التزاما وطنيا أمامنا، وأمام المغاربة.

معتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة
 افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية العاربية عشر

11	تقديم عام
14	التقرير الأدبي
15	المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة
15	أولا : مظاهر القوة
15	مجال بمبادرة ملكية سامية طموحة
16	مجال شاسع بمؤهلات طبيعية وبشرية وتراثية متنوعة
19	ثانيا : إشكاليات المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة
19	بنية عقارية معقدة
19	تعمير أفقي بمقاربة استدرائية
20	شبكة حضرية متنوعة ومحدودة الوظائف
23	حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021
23	المحور الأول : التخطيط الاستشرافي الاستراتيجي
23	أولا : الدراسات الاستشرافية ذات البعد الوطني
23	1- المخطط الوطني للشبكة الحضرية
24	2- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصناعية
24	3- الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة
24	4- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
24	ثانيا : الدراسات الاستشرافية ذات البعد الجهوي
25	1- المخطط الجهوي لإعداد التراب
26	2- برنامج التنمية الجهوي
27	3- الدراسة المتعلقة بجرد التراث المبنى
27	4- الدراسة المتعلقة بخريطة تعرض السواحل المغربية للمخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي - جهة الشرق
28	ثالثا : الدراسات القطاعية والبرامج التنموية ذات البعد الإقليمي والمحلي
28	1- البرامج التنموية الإقليمية
28	أ- البرنامج التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
29	ب- البرنامج التنموي المندمج لإقليم جرادة
30	2- الدراسات القطاعية الإقليمية والمحلية
31	أ - تهيئة واد ورطاس وواد اشراعة بإقليم بركان
32	ب- الدراسة المتعلقة بإعداد خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان
33	ج- الدراسة التعميرية والمشهدية والهندسية للمحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية
36	المحور الثاني : التخطيط العمراني والمرجعي
36	1- إعداد وتعيين وثائق التعمير
36	أ- المؤشرات العشر للإنجاز في ميدان التخطيط الحضري
37	ب - الحصيلة

39	ج- مقاربات الإنجاز
40	2- النتائج المجالية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط العمراني
42	3- إعداد قرارات تخطيط حدود الطرق العامة
43	أ- مواكبة عملية تحديد المراكز
43	ب- التسوية العمرانية لأحياء السكن الناقص التجهيز
43	ج- الحصيلة
43	4- نتائج عملية التقييم
45	5- الإجراءات المواكبة لعملية التسوية العمرانية لأحياء السكن الناقص التجهيز
45	أ- التحديد على مستوى وثائق التعمير
46	ب- تحديد الدوائر والدوائر بالعالم القروي
48	المحور الثالث : التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار
48	أولاً: التدبير الحضري
49	1- نتائج دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات
50	أ - مشاريع البناء
51	ب- التجزئات والمجموعات السكنية
53	ج- مشاريع تقسيم العقارات
53	د- دراسة ملفات التسوية
53	هـ- دراسة الأجال المتعلقة بأشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجال إنجازها
55	و- إعادة دراسة الملفات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها
57	ز- البناء بالعالم القروي
58	-على مستوى التخطيط العمراني والمجالي
58	-على المستوى التنظيمي والتشريعي
59	-على مستوى المواكبة والتأطير التقني والهندسي
59	-على المستوى الاقتصادي
59	-على المستوى الاجتماعي
59	-على الصعيد المجالي
60	2- الانخراط في المنظومة الجديدة للمراقبة
60	3- العمل في إطار أشغال فرقة مراقبة التعمير
62	ثانياً: مواكبة وتشجيع الاستثمار
62	1- دراسة ومواكبة المشاريع الاستثمارية
62	أ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار
64	ب- المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم
65	ج- تسليم بطاقة المعلومات
65	د- ملفات كراء وتفويت الأراضي السلالية
66	2- مواكبة الأوراش التنموية الكبرى

66	أ- القطب التكنولوجي بوجدة
67	ب- القطب الفلاحي ببركان
67	ج- مشروع المحطة السياحية للسعيدية
68	د-القطب الحضري لوجدةUrba pôle
68	هـ- مشروع النصر بمدينة وجدة
69	و- القطب الحضري لتاوريرت
70	التقرير الإداري والمالي
71	المحور الأول : تقوية الحكامة الإدارية والمؤسسية
71	1- تحسين الخدمات الإدارية
71	أ- رقمنة الخدمات الإدارية
72	ب- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
73	ج- حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
74	د - الحق في الحصول على المعلومات
75	هـ- الانفتاح والتواصل
76	و- مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من انتشار جائحة كورونا
76	2- تثمين الرأس مال البشري
77	أ- المؤشرات المتعلقة بالحصيلة الإجتماعية
80	ب - تقييم المستخدمين
80	ج- تطوير الحماية الاجتماعية
81	د - التكوين المستمر
81	3- تكريس مبادئ الحكامة واعتماد الممارسات الجيدة في التدبير
81	أ- نشر المعلومات و المعطيات و التقارير السنوية.
82	ب- تعزيز الشفافية والحكامة في تدبير الصفقات العمومية
82	ج-التدقيق المالي والمحاسباتي
85	د- تدبير الجودة
85	هـ- تحسين أجال الأداءات بالمؤسسات العمومية
86	و- مهمة تقييم الوكالات الحضرية من طرف المجلس الأعلى للحسابات
87	4-تطبيق التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات
89	5-تطبيق وتنفيذ مقتضيات الدوريات الصادرة عن الوزارة
91	المحور الثاني : حصيلة الأنشطة المالية خلال سنة 2021
91	1 - البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية
92	أ- تنفيذ ميزانية 2021
93	الأداءات برسم ميزانيتي التسيير والإستثمار.
94	تفصيل نفقات التسيير

94	تفصيل نفقات الاستثمار
96	ب - أداء المصاريف الباقي دفعها برسم سنة 2020 والسنوات السابقة
98	ج- وضعية مصاريف تسيير فرقة مراقبة التعمير
99	2-الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية
99	أ - الحصيلة (Bilan)
101	ب - حساب العائدات والتكاليف (Compte de Produit et Charges)
104	ج- أهم المؤشرات المتعلقة بالتحليل المالي
104	رقم المعاملات (Chiffres d'Affaires)
104	القيمة المضافة (Valeur Ajoutée)
104	قدرة التمويل الذاتي (Capacité d'Autofinancement)
104	صافي الخزينة (Trésorerie Nette)
104	صافي رأس المال العامل (Besoin en Fonds de Roulement)
106	برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2022
107	1-تحيين واستصدار وثائق التعمير التي توجد قيد الدراسة
108	2- تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري للمدن
108	3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز
108	4- مواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية
109	5- مواكبة الدراسات الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية
109	6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية
109	7- مواصلة ورش التحديث الإداري
109	8- إعداد الصور الجوية والفتوغرامترية وتصاميم المسح الطبوغرافي
109	9- مواكبة تشجيع الاستثمار
110	مشروع ميزانية سنة 2022
113	الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2022
114	برنامج العمل الثلاثي 2022-2024
115	أولا : برنامج العمل الثلاثي 2024-2022
115	1-استصدار وثائق التعمير قيد الدراسة
115	2 - تحيين التغطية بوثائق التعمير
116	3-مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز
116	4- مواكبة المشاريع الحضرية للمدن والمراكز الصناعية
117	5- تأطير الدراسات المعمارية والمشهدية
117	6- مواكبة وتأطير والدراسات التنموية الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية
119	ملحقات
120	تفاصيل صرف ميزانية التسيير والاستثمار والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2021

تقديم على



تقديم عام

يندرج انعقاد المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة في دورته الواحدة والعشرين في ظرفية سياسية ووبائية واقتصادية متميزة، حيث يتجلى هذا التميز من الناحية السياسية في نجاح بلادنا في إجراء الاستحقاقات الانتخابية الشاملة في الثامن من أكتوبر 2021 في الوقت الذي يدشن فيه المغرب، كما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر، "مرحلة جديدة تقتضي تضافر الجهود حول الأولويات الاستراتيجية لمواصلة مسيرة التنمية ومواجهة التحديات الخارجية". وكذا تعزيز مكانة المغرب وتحسين قضايا السيادة في مختلف أبعادها الصحية والطاقية والصناعية والغذائية.

كما يأتي انعقاد هذه الدورة في ظرفية وبائية وصحية خاصة تميزت بنجاح بلادنا في تدبير الأزمة الوبائية ومواصلة إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ضد جائحة كورونا كوفيد-19، وهو ما أكده صاحب الجلالة نصره الله في خطابه "وقد حققنا والحمد لله، الكثير من المكاسب، في حماية صحة المواطنين، وتقديم الدعم للقطاعات والفئات المتضررة". كما تميزت هذه الظرفية بإعادة الانطلاقة والانتعاش للاقتصاد الوطني على الرغم من الآثار غير المسبوقة لجائحة كورونا. وهي كلها مؤشرات حسب جلالته تبعث على التفاؤل والأمل و على تعزيز الثقة عند المواطنين والأسر وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين.

كما تندرج هذه الدورة كذلك في إطار انخراط الوكالة الحضرية في بلورة خطة الإقلاع التي تبنتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لإعادة الانطلاقة والانتعاش لقطاع التعمير على اعتباره القاطرة والرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني ومجالا لتوفير فرص الشغل وإنتاج الثروة، كما تندرج في إطار تنزيل مخرجات النموذج التنموي الجديد "مغرب 2035" وخاصة في شقه المتعلق بخلق مجالات ترابية مستدامة وقادرة على التكيف كفضاءات لترسيخ التنمية وتحقيق الخيارات الاستراتيجية الكبرى والمتمثلة في العمل على انبثاق مغرب الجهات تكريسا للمكانة المركزية للجهات باعتبارها مصدرا لخلق الثروات المادية واللامادية ولانبثاق ديموقراطية تشاركية وترسيخ مبادئ استدامة الموارد، وضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها في إطار تنظيم ترابي يضع المواطن في صلب السياسات العمومية فضلا عن تيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية و الحفاظ على الموارد المائية من خلال تهمين أفضل لها وتدبير أكثر صرامة لندرتها لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة.

إن انعقاد المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة في دورته الحالية وفي هذا التوقيت الخاص الذي يتزامن مع بداية السنة الأولى من عمل المؤسسات المنتخبة ليعود مناسبة متميزة للعمل جنبا إلى جنب مع فرقاء الوكالة الحضرية لتحقيق الأهداف وبلورة التوجهات الحكومية الكبرى لقطاع التعمير في إطار تناعم تام مع توجهات إعداد التراب الوطني وذلك بغية إرساء إطار مرجعي لتأهيل مجالات تنافسية ومستدامة ووضع مرتكزات لتعمير مرن وعملياتي وبلورة تدبير حضري محفز للاستثمار والاستدامة وتحسين الحكامة الترابية والرفع من تنافسية الاقتصاد القروي وتنويع أنشطته وتحسين ظروف العيش وتقليص الفوارق والتحكم في المخاطر وتعزيز الطبقة المتوسطة بالعالم القروي مع تقوية الروابط بين المجالين القروي والحضري.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على جميع المستويات، فقد غدت

الجائحة الشعور لدى الوكالة الحضرية لوجدة بضرورة بدل المزيد من الجهود لضمان استمرارية تقديم الخدمات في إطار الاحترام التام للإجراءات الصحية والحاجزية المفروضة من طرف السلطات العمومية، كما أظهرت أهمية الرقميات كرافعة ضرورية لاستمرارية عمل المرافق العمومية و الدورة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 على مواصلة تحولها الرقمي من خلال رقمنة خدماتها، كما واصلت مواكبة وتتبع الدراسات والمخططات الاستشرافية المتعلقة بإعداد التراب الوطني نظرا لتقاطعها مع وثائق التعمير في إطار مقارنة شمولية ومندمجة لمواكبة الجهوية المتقدمة، فضلا عن تحيين وثائق التعمير المنتهية الصلاحية ومواكبة المجالات القروية عبر تقديم المواكبة التقنية والهندسية وإعطاء الأولوية لتنمية المراكز الصناعية مع الحفاظ على الموروث الثقافي وتطويره والاعتناء بالمجالات الهشة. في نفس الوقت كرست هذه المؤسسة جهودها لتعزيز دورها كقوة اقتراحية في خدمة الشركاء المحليين والجهويين في ميداني التعمير والهندسة المجالية مع الحرص على تحسين الخدمات المقدمة لفائدة مرتفقيها في إطار مقارنة تنوخي الجودة وتعتمد على مبادئ الانفتاح والقرب والشراكة وتسهيل الولوج إلى المعلومة.

وفي هذا الصدد، فقد شملت تدخلات الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 المجالات التالية:

1- مواكبة الدراسات الاستشرافية ذات البعد الوطني والجهوي؛

2- التخطيط العمراني والمجالي؛

3- التديير الحضري وتحفيز الاستثمار؛

4- مواكبة المجالات القروية؛

5- تقوية الحكامة المؤسساتية.

وفي هذا السياق، يشكل اجتماع المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة تكريسا وتجسيما لمبادئ الحكامة كما ينص على ذلك الظهير الشريف رقم 1-51-93 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 1993 المحدث للوكالات الحضرية، كما يشكل مناسبة لأعضاء المجلس الإداري لتقييم حصيلة الوكالة الحضرية خلال سنة 2021 وكذلك فرصة لاقتراح ما من شأنه تقويم النواقص التي يمكن أن تعترى هذه الحصيلة.

لكن قبل ذلك لا بد من استعراض أهم مؤشرات الأداء والتي تبقى على الرغم من تداعيات الجائحة مؤشرات دالة تعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف الوكالة الحضرية لوجدة بمعينة فرقائها، كما تعكس النتائج الإيجابية لخطة الإقلاع وإعادة الانطلاقة لقطاعي التعمير والبناء، حيث تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- 98% كنسبة تغطية بوثائق التعمير، ومساحة إجمالية مفتوحة للتعمير قدرت ب 16000 هكتار كمساحة تتم تهيئتها؛
- 67 جماعة ترابية من أصل 68 مغطاة بوثائق التعمير، منها 17 مدينة كبرى ومتوسطة تتوفر على تصاميم تهيئة مصادق عليها سارية المفعول؛
- 7000 كمعدل سنوي للملفات المدروسة بمعدل 1500 ملف بالعالم القروي وبنسبة موافقة فاقت 85% وبمبلغ استثماري قدر ب 5 مليار درهم؛
- 424 تصميم تقويم منجز إلى غاية اليوم على مساحة قدرت ب 400 هكتار وبساكنة فاقت 650000 نسمة؛

- 10 خدمات رقمية على الخط و 04 منصات رقمية؛
- 13 بنية للقرب منها 3 شبابيك وحيدة و05 لجان عاملية و04 ملحقات للوكالة؛
- 30 دراسة استشرافية وقطاعية سنويا إقليمية ووطنية ومرتبطة بإعداد التراب الوطني والبيئة والاستدامة؛
- 08 مشاريع كبرى مهيكله منتجة للثروة وفرص الشغل كالمقرب التكنولوجي لوجده والمقرب الفلاحي بركان والمحطة السياحية ... ؛
- 100 شكاية كمتوسط سنوي للشكايات المعالجه والمدروسة منها 50% تمهم التدبير الحضري.

وقيل تفصيل التقرير الأدبي والمالي لا بد من وضع أعضاء المجلس الإداري في صورة المجال الترابي للوكالة الحضريه لوجده من حيث تقط القوة والضعف وكذلك من حيث المؤهلات التي يوفرها والإشكاليات التي يطرحها.

التقرير الأدبي

المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

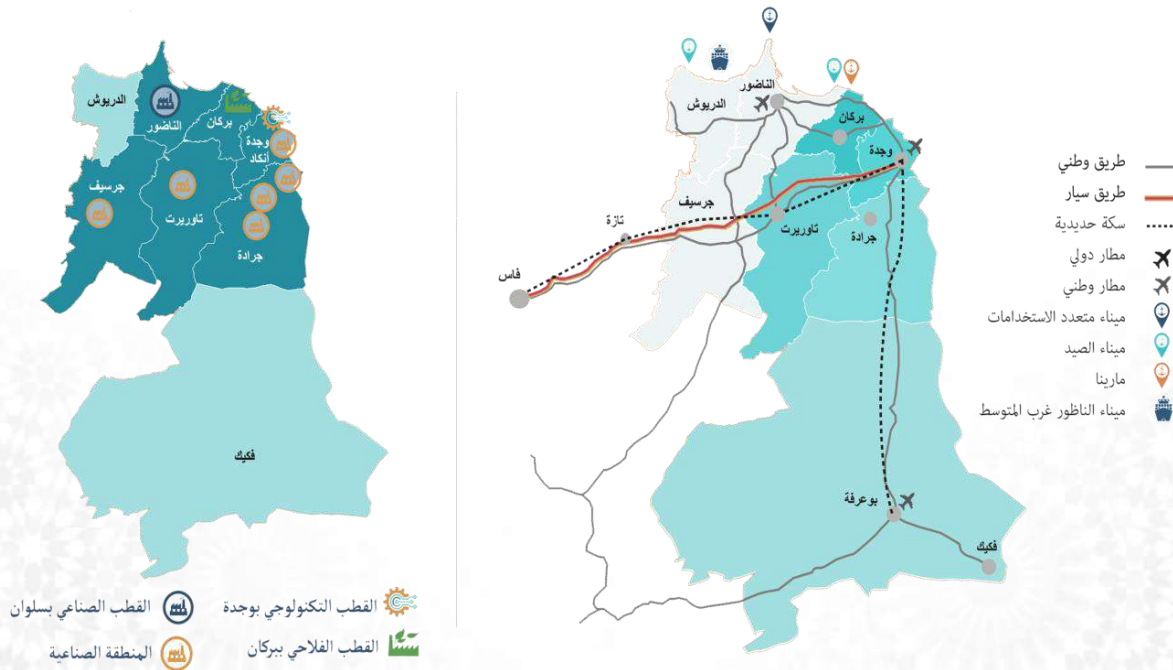
يمتد المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة على مساحة 76 ألف كلم مربع أي ما يعادل 84% من مساحة جهة الشرق البالغة 90130 كلم²، وهو يضم عمالة وجدة أنجاد واقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج، حيث يغطي 68 جماعة ترابية 17 منها ذات طابع حضري و51 جماعة ترابية ذات طابع قروي.

و يتميز هذا المجال بامتداده الجغرافي وبغنى موارده و تنوع إمكانياته الطبيعية والبشرية وبغناه الثقافي والحضاري وببنيتة التحتية المهمة، مما يشكل فرصا حقيقية للتطور، كما يعاني هذا المجال الترابي من العديد من الإشكاليات والإكراهات مما يشكل نقط ضعف تسهر الوكالة الحضرية لوجدة بمعية فرقائها إلى تحويلها إلى فرص وإمكانيات للتطور و للتنمية في عمليات التخطيط والاستشراف العمراني والمجالي .

أولا : مظاهر القوة

مجال بمبادرة ملكية سامية طموحة

شكلت المبادرة الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 18 مارس 2003 خارطة الطريق لتنمية جهة الشرق، حيث عرفت الجهة منذ ذلك الحين دينامية تنموية شملت إطلاق العديد من الأوراش المهيكلية والمشاريع الكبرى، همت الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. كما حظيت الجهة ب26 زيارة ملكية مما عزز مكانتها على المستوى الوطني، حيث منذ ذلك الحين شكلت الجهة مجالا لاستقطاب الاستثمار العمومي الذي ناهز 140 مليار درهم.



البنية التحتية الأساسية والمشاريع المهيكلية بجهة الشرق



ميناء الناظور غرب المتوسط

وفي هذا الصدد، استفادت جهة الشرق من إنجاز بنية تحتية مهمة شملت على سبيل المثال لا الحصر إنجاز الطريق السيار وجدة-فاس، وخط السكة الحديدية تاويرت الناظور وتهيئة وتوسعة مطار وجدة أنكاد وبناء الميناء الترفيهي للسعيدية، فضلا عن تهيئة الطرق وربط مدن الجهة بمختلف الشبكات، كما تم إنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية والصناعية والفلاحية والحضرية والسياحية والجامعية، كالقطب التكنولوجي بوجدة، والقطب الفلاحي ببركان والمحطة السياحية للسعيدية ومارتشيكا والمحطة الحرارية بجرادة والأقطاب الحضرية وما رافق ذلك من مشاريع تهم تقوية الوظائف الاستشفائية والجامعية للجهة وغيرها من المشاريع المهيكلية.

وقد كان لهذه المشاريع المهيكلية الكبرى التأثير المباشر على تحسين إطار عيش الساكنة الجهوية، حيث شكلت هذه المشاريع أحواضا موفرة لفرص الشغل ساهمت في امتصاص البطالة، كما مكنت أورش البنية التحتية من ربط الجهة بباقي جهات المملكة وبالخارج ومن استعادة دور الجهة الريادي كمنطقة عبور في اتجاه دول البحر الأبيض المتوسط، حيث سيعزز هذا الدور أكثر بميناء الناظور-غرب المتوسط والذي سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة تموقع مجال الجهة.

كما استفادت الجهة من مشاريع التأهيل والتجديد الحضري ومشاريع رد الاعتبار للأنسجة القديمة والعتيقة كالعصبات والقصور والمدن العتيقة، وغيرها من المشاريع الاجتماعية والبرامج الكبرى كمدن بدون صفح وإعادة إسكان قاطني الدور المهتدة بالفيضانات والبنائيات الآيلة للسقوط.

وهكذا وبفضل المبادرة الملكية السامية تعززت البنية التحتية لجهة الشرق بأربع موانئ بواجهة بحرية على مساحة 200 كلم، و640 كلم من السكك الحديدية (30% من الشبكة الوطنية) ب1.5 مليون طن من السلع و500 ألف مسافر، وبثلاث مطارات و5547 كلم من الطرق منها 140 كلم كطريق سيار (10% من الشبكة الوطنية) وبنية استشفائية مهمة منها 10 كستشفيات عمومية و22 مصحة خاصة بطاقة استيعابية وصلت إلى 3100 سرير.

مجال شاسع بمؤهلات طبيعية وبشرية وتراثية متنوعة

يزخر المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بمؤهلات طبيعية وبشرية وتراثية متنوعة تشكل عاملا حقيقيا لتنمية جهة الشرق.

فمن الناحية الطبيعية، يشكل التنوع الطبيعي الذي يعرفه هذا المجال فرصة حقيقية لتنمية جهة الشرق، ويتمثل هذا التنوع في الإمكانيات الطبيعية المتنوعة والتي تجمع بين تباين الأوساط الطبيعية والبيومناخية

(البحر والسهل والجبل والهضاب والواحات)،

فسهل ترفيفة يجعل من إقليم بركان قطبا فلاحيا بامتياز وحوضا مهما لتشغيل اليد العاملة في القطاع الفلاحي، كما يشكل سهل طافراطة بإقليم تاوريرت مجالا فلاحيا مستقطبا لليد العاملة.



إن توفر جهة الشرق على واجهة بحرية تتعدى 200 كلم غدى السياحة الجهوية والوطنية، حيث تعززت الوظيفة السياحية بإنجاز المحطة السياحية للسعيدية وما رافقها من إجراءات مواكبة كان لها الأثر الواضح على تقوية الاقتصاد المحلي والجهوي، وعلى التشغيل وتشجيع الاستثمار.

كما يشمل المجال الترابي للوكالة الحضرية سلاسل جبلية مهمة كسلسلة بني زناسن والتي تعد مجالا طبيعيا متنوعا من حيث المؤهلات الطبيعية والمسارات السياحية (تافوغالت وزكزل) ومشجعا على الاستقرار، وكذلك سلسلة جبال الهورست بإقليم جرادة (الغابات) والنجود والهضاب العليا (المراعي الشاسعة) والواحات بإقليم فجيج.



وقد مكن هذا التباين الطبيعي من تنويع الاقتصاد الجهوي

وتقوية وظائف الشبكة الحضرية الجهوية، كما شكل هذا التنوع المحدد الأساسي في التخطيط الحضري الذي تسعى من خلاله الوكالة الحضرية على الحفاظ على الخصائص المحلية وتقوية وظائف المدن والمراكز والحفاظ على المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية وحماية المواقع الأثرية والتاريخية.

أما من الناحية البشرية، تقدر ساكنة المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة 1.3 مليون نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 من أصل 2.3 مليون نسمة كساكنة جهوية، حوالي 85% منها تتركز شمال الجهة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلا

أن 1.1 مليون نسمة من ساكنة المجال

الترابي للوكالة الحضرية تقطن ب 56 مدينة ومركزا من أصل 68 على مساحة لا تتعدى 21 ألف كلم² مقابل حوالي 130 ألف نسمة على مساحة 53 ألف كلم².



السكان



المصدر

الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

تمركز الساكنة شمال الجهة

وبقدر ما يشكل هذا الوزن الديموغرافي محددًا مهمًا لتنمية الجهة، حيث أن 45% من الساكنة شابة وفي سن النشاط، فقد شكل عاملاً أساسياً في تمركز الأنشطة والخدمات والمرافق الكبرى ذات الإشعاع الجهوي والوطني بالشمال مما جعل منه قطبا مهما لجذب الساكنة وأحواضا للتشغيل.

أما على المستوى التراثي، يتميز المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بغنى تراثه الثقافي والحضاري، فإلى جانب المدينة الألفية مدينة وجدة التي تزخر بموروثها التاريخي والمعماري كالمدينة العتيقة والأسوار والأبواب القديمة والمآثر العمرانية المصنفة، توجد بهذا المجال العديد من القصبات التاريخية كقصب السعيدة وتاوريرت والعيون سيدي ملوك وقصبه دبدو وقصور فجيح وعين الشعير وبوعنان وبني تجيت وإيش وغيرها من المواقع ذات الأهمية التاريخية والإيكولوجية كزكزل

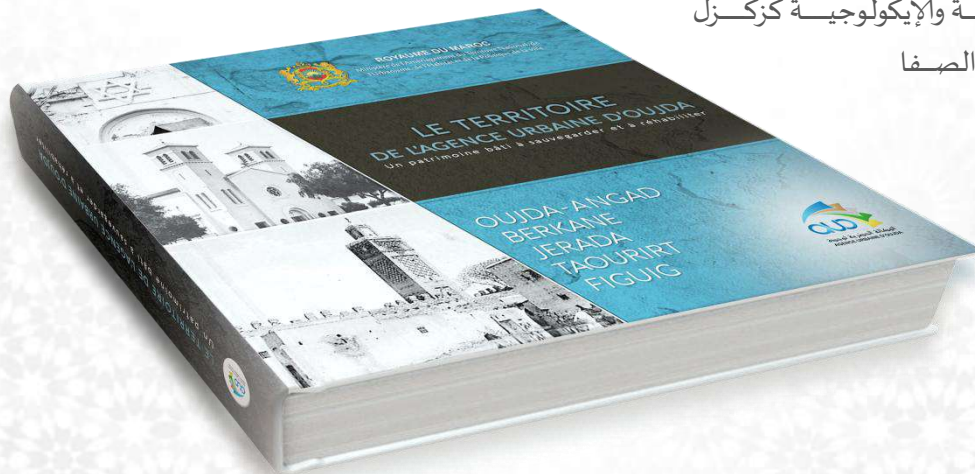
وتافوغالت وعين الصفا

إلى غير

ذلك من

التراث

المبني.



ويشكل هذا الموروث الثقافي والحضاري ثروة حقيقية يمكن ترميمها واستغلالها لتنمية الجهة، كما يشكل محددًا أساسيًا في ميدان التخطيط العمراني لما يستتبعه من عمليات الحماية والحفاظ ورد الاعتبار.

ثانياً: إشكاليات المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

يطرح المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة العديد من الإشكاليات الحضرية الكبرى، حيث أن تعقد البنية العقارية أنتج واقعا عمرانيا هشا، كما أن التدارك والتصحيح المستمر للاختلالات المجالية كرس مفهوم التعمير الاستدراكي لدى كافة الفرقاء والشركاء، هذا فضلا عن محدودية وظائف الشبكة الحضرية.

بنية عقارية معقدة

يتميز النظام العقاري بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بتركيبته المزدوجة فإلى جانب العقارات المحفوظة يوجد رصيد عقاري غير محفظ، كما يتميز بتنوع أنماطه العقارية والمتمثلة في أراضي الجموع والملك الخاص والعام للدولة وكذا أملاك الجماعات الترابية والملك الغابوي والأملاك الخاصة.

وقد طرحت هذه التركيبة المتنوعة العديد من الإشكالات وخاصة ما يتعلق باستثمار الثروة العقارية المتوفرة وتعبئتها في قطاع التعمير والبناء، حيث أن طغيان العقار السلالي غير المحفظ بالمدين والمراكز الحضرية والتجمعات العمرانية القروية، خلق صعوبات وإكراهات في التدبير الحضري اليومي، كما أفرز واقعا عمرانيا هشا.

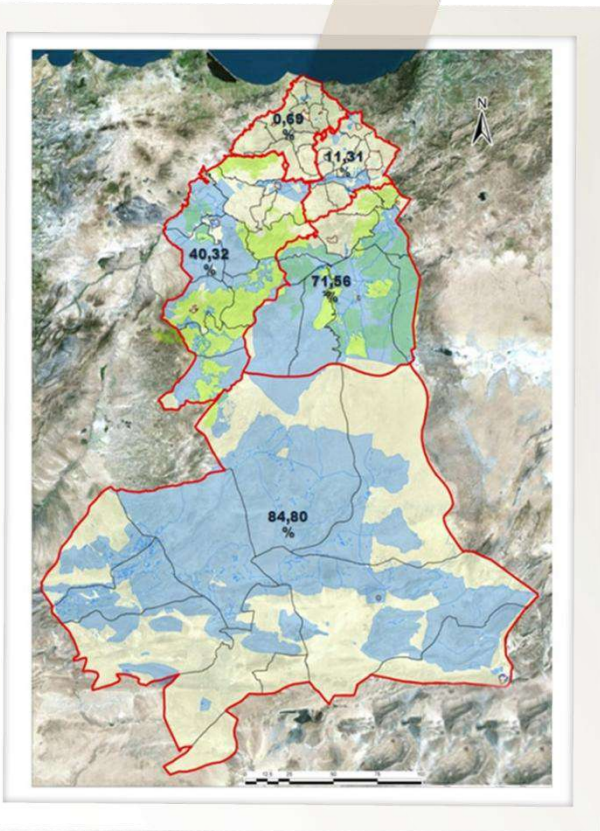
وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الملكية العقارية غير قادرة على احتواء المشاريع الكبرى المهيكلية، كما عرفت أملاك الدولة الخاصة استهلاكاً ونفاذاً نتيجة التعبئة المستمرة في برامج إعادة الإسكان والإدماج والبرامج السكنية الكبرى.

توزيع الأراضي السلالية بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

لكن على الرغم من ذلك، تبقى الثروة العقارية المتوفرة مهمة من حيث مساحتها ومواقعها إذا ما تم استثمارها بشكل أمثل في تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية والمجالية.

تعمير أفقي بمقاربة استدراكية

عرفت مدن ومراكز المجال الترابي ظاهرة حضرية استثنائية تمثلت في التوسع العمراني الأفقي، وقد مست هذه الظاهرة بالخصوص الحواضر الكبرى كوجدة وبركان وتاوريرت، كما لم تسلم منها المدن المتوسطة والصغرى



وكذا المراكز الحضرية والقروية الصاعدة. وقد ساهم في هذا الوضع طبيعة النظام العقاري المتميزة بطغيات أراضي الجموع.

وقد تمثلت هذه الظاهرة في انتشار أحياء وأنوية وأنماط سكنية غير متجانسة ومندمجة تفتقر إلى المرافق والتجهيزات الضرورية وتعاني من ضعف تأمين الخدمات الحضرية الأساسية وتحتل مواقع غير آمنة وخطرة، كالسكن الناقص التجهيز والسكن المهمد بالانهيار والفياضات وسكن الصفيح. مما أثر بشكل مباشر في جمالية المشهد العمراني وعمق بشكل كبير إشكالية النقص في التجهيزات والمرافق التي تتطلبها الحياة الحضرية، كما فرض على السلطات العمومية ضرورة التعامل مع الظاهرة بالإدماج وإعادة الإسكان وإطلاق برامج التأهيل.

وقد كان لهذه الظاهرة نتائج سلبية تمثلت في الرفع من كلفة التدبير الحضري وتقويض مجهودات المبدولة على مستوى التخطيط الحضري، خاصة في ظل تنامي هذه الظاهرة خلال العشريتين الأخيرتين، وما صاحب ذلك من تمدن سريع و ضغط عمراني على المدن والمراكز الحضرية.

غير أنه وإن كانت النتائج الظاهرية للتعمير الاستدراكي قد حققت أهداف الإدماج الحضري من حيث عدد الساكنة المستفيدة والتي تجاوزت 650 ألف نسمة و من حيث المساحة التي تمت تسويتها والتي قدرت بأكثر من 4000 هكتار، ومن حيث التمكين من مرافق القرب وكذلك الربط بمختلف الشبكات (الماء الصالح للشرب، الكهرباء والتطهير)، إلا أنها تبقى عملية محدودة التأثير اجتماعيا ومجاليا واقتصاديا.

شبكة حضرية متنوعة ومحدودة الوظائف

على الرغم من تنوع الشبكة الحضرية بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة وتدرجها من المدينة المتروبولية ثم المدن الكبرى والمتوسطة فالمدن الصغيرة ثم المراكز الصاعدة فالتجمعات العمرانية القروية، إلا أن هذا التدرج في المستويات الجغرافية وإن عزز من الوظائف التقليدية للمدن، فقد ظلت الوظائف المنتجة للثروة محدودة.

وفي هذا الصدد، تتوزع الشبكة الحضرية بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة على الشكل التالي:

- مدينة مزابونية وطنية تتجاوز ساكنتها 490 ألف نسمة، تتمثل في مدينة وجدة عاصمة جهة الشرق، وتضم المرافق والتجهيزات الحيوية الكبرى و ذات الإشعاع الجهوي؛
- مدن عواصم الأقاليم (بركان، جرادة، بوعرفة وتاوريرت)، تحتضن مقرات العمالات وتعرف دينامية حضرية ومجالية، كما تلعب دور التأطير الإقليمي والجهوي؛
- مدن ذات صبغة خاصة سياحية ومنجمية وحدودية (السعيدية، بني درار، فجيج).
- تجمعات شبه حضرية تشكل مناطق التوسع المستقبلية للمدن والحواضر الكبرى؛
- المدن الصغرى الوسيطة (عين بني مطهر، دبدو، العيون سيدي ملوك...)
- المراكز الصاعدة التي تشكل أحواض جذب للسكنة كمراكز المريجة، عين الصفا ومستفركي؛
- التجمعات القروية الصغرى.

ويتحكم في تصنيف الشبكة الحضرية خمسة عوامل أساسية تقوم على المعيار الديموغرافي والوظائف

الإدارية والاقتصادية والموقع الجغرافي والمؤهلات الخاصة، حيث أنه باستثناء المدن الكبرى ذات الإشعاع الجهوي كوجدة وبركان وتاوريرت وجراة وبوعرفة والسعيدية حيث تتركز الأنشطة والخدمات وكذا المرافق والتجهيزات الكبرى، تنفرد باقي المدن والمراكز الحضرية والقروية الأخرى بالوظيفة الإدارية وبعض الوظائف غير المنتجة للثروة.

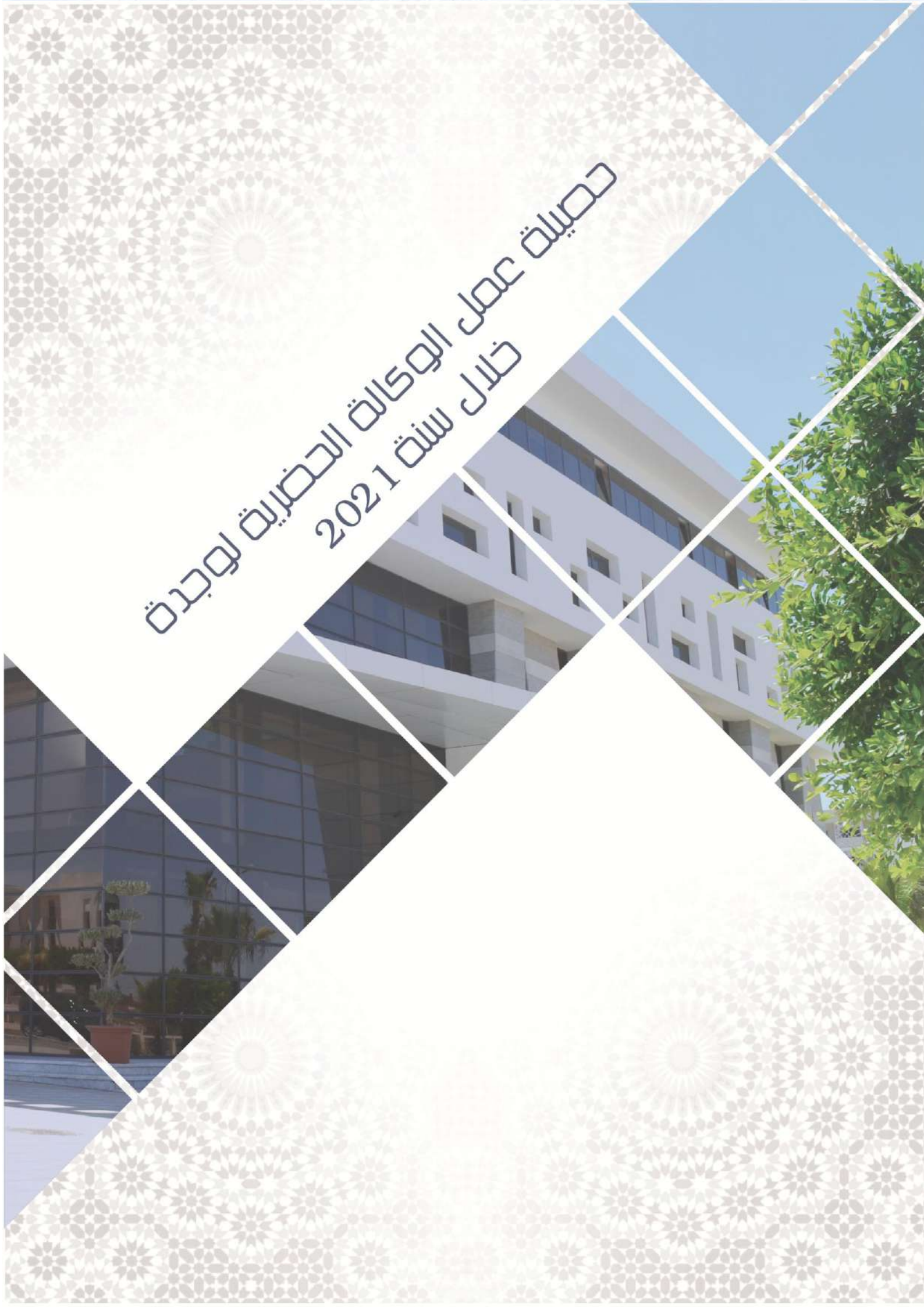
لكن على الرغم من التراتبية المجالية لهذه الشبكة، فإنها تطرح العديد من الإشكالات المرتبطة بارتفاع نسبة التمدين وارتفاع عدد السكان الحضريين وكذلك عدم التوازن بين الشمال والجنوب من حيث التوزيع، إذ تتركز 56 مدينة ومركز شمالا مقابل 12 مدينة ومركز بالجنوب.

- النظام الحضري بجهة الشرق
- حاضرة كبرى (عاصمة الجهة)
 - قطب دعم جهوي
 - قطب دعم محلي
 - مركز صاعد
 - مدن صغيرة
 - ممر تنموي وطني ومغاربي
 - ممر تنموي جهوي
 - ممر تنموي إقليمي
 - ممر فك العزلة



كما تطرح الشبكة الحضرية إشكالات على مستوى التخطيط وأشكال التنمية، ويرتبط ذلك بتنوع الخصائص الثقافية والمجالية والطبيعية، وكذا تنوع النظم وأنماط الاستغلال بين شمال يتميز بجاذبيته ويستوجب رؤية عمرانية استباقية ومواكبة مستمرة، وبين جنوب يتميز بامتداده وطابعه الخاص الأمر الذي يستوجب رؤية عمرانية ومعمارية توفق بين متطلبات الحفاظ ورد الاعتبار وتثمين التراث المعماري الغني وبين التخطيط المجالي السليم.

تحصيلة عمل الوكالة القطرية لوجبة
خلال سنة 2021



حصيلة عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021

انخرطت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 في الجهود الرامية إلى تجاوز التبعات السلبية للأزمة الوبائية التي يشهدها المغرب كغيره من دول المعمور، حيث انخرطت وبكل مسؤولية في تنزيل الإجراءات المرتبطة بإعادة الانطلاقة لقطاع التعمير والبناء على اعتبارهما الرافعة الأساسية لتشجيع الاستثمار وتوفير فرص الشغل.

وفي هذا الإطار ووعيا منها بأهمية مضاعفة الجهود لتجاوز التأثيرات السلبية للأزمة الوبائية، ركزت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 على ضمان استمرارية تقديم الخدمات للمرتفقين والفرقاء من خلال التركيز على ورش التحول الرقمي للوكالة عبر رقمنة الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمرتفقين. كما واصلت مواكبة الاستثمار في الميدان العقاري عبر الدراسة الرقمية لملفات البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية والقسم، فضلا عن مواصلة مواكبة المشاريع المهيكلية والدراسات الاستشارية ذات البعد الوطني والجهوي والإقليمي بالإضافة إلى مواكبة التخطيط العمراني والمرجعي بتعيين وإعداد وثائق التعمير ومواكبة وإعداد الوثائق المرجعية كتصاميم تقويم النسيج الناقص التجهيز وقرارات تخطيط حدود الطرق العامة وتحديد الدوائر.

موازاة مع ذلك أولت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 أهمية قصوى للجانب المتعلق بالحكمة ومواصلة الانخراط في ورش التحديث الإداري.

المحور الأول : التخطيط الاستراتيجي

يرتبط هذا المحور بمواكبة الدراسات الاستشارية والاستراتيجية ذات البعد الوطني والجهوي والإقليمي وخاصة ما يتعلق بالدراسات المتعلقة بإعداد التراب الوطني والاستدامة والمخططات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشبكة الحضرية وإنعاش تنافسية المدن الصغيرة والتجديد الحضري وغيرها من البرامج التنموية.

كما تندرج هذه العملية في إطار التوجه الجديد للوكالة الحضرية لوجدة، والمرتبط بوعيا العميق بأهمية تقاطع آليات التخطيط الاستراتيجي وأدوات التخطيط العمراني، وفي إطار مواكبة ورش الجهوية المتقدمة وتنزيل خيارات النموذج التنموي الجديد مغرب 2035.

أولا - الدراسات الاستشارية ذات البعد الوطني

1- المخطط الوطني للشبكة الحضرية

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة تنزيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني للشبكة الحضرية، والهادفة إلى إيجاد ووضع الإجابات الضرورية لأهم الإشكالات التي تطرحها الشبكة الحضرية الوطنية وخاصة ما يتعلق بإشكالية تراتبية المجالات ودورها التآطيري والإشعاعي المحلي والجهوي والوطني وكذا أشكال وأنساق التنمية المنشودة في ظل منظومة حضرية غير منسجمة ومحدودة الوظائف.

ووعيا منها بأهمية هذه الدراسة في تحديد معالم وشكل الشبكة الحضرية المستقبلية، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تتبع هذه الدراسة في إطار اللجان المكلفة بالمواكبة أملا في كون مخرجاتها ستمثل في المستقبل مرجعا أساسيا في التخطيط الحضري المبني على عاملي الوظيفية والتكامل الجغرافي.

2- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة

تعد تنمية المراكز الصاعدة من الأولويات التي تسعى الوكالة الحضرية لوجدة إلى تحقيقها في إطار تدخلاتها بالعالم القروي، وتهدف هذه العملية إلى تقوية وظيفية المراكز القروية الصاعدة من خلال تزويدها بوثائق التعمير وتأطير حركية التعمير والبناء بها، حيث تنسجم هذه التدخلات مع أهداف الدراسة المتعلقة بالبرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة، والتي توجد في المرحلة الثالثة 'إعداد المشاريع المجالية وتثمين المناطق الخاضعة لتأثيرها' «*Elaboration des projets de territoires et valorisation de leurs aires d'influence*»

وقد عرفت سنة 2021 مواصلة مواكبة هذا البرنامج الذي تم من خلاله اختيار ثمانية مراكز على مستوى جهة الشرق على الرغم من التأخير الذي عرفه هذا البرنامج نتيجة الظروف الاستثنائية المرتبطة بكوفيد-19.

3 - الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 مواكبة الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغيرة، وذلك من منطلق إيمانها بأهمية الدراسة في استشراف مستقبل هذه المدن باعتبار دورها المحوري ضمن الشبكة الحضرية الوطنية والجهوية والإقليمية واعتبارا للمجهودات التي تبذلها الوكالة الحضرية لتأطير التعمير بهذه الوحدات الجغرافية لجعلها مجالات لاستقبال الأنشطة والخدمات المتنوعة.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من ظروف الجائحة وعلى غرار سنة 2020 تحرص الوكالة على مواكبة وتأطير هذه الدراسة المتميزة في إطار اللجان المكلفة بذلك في أفق إخراجها إلى حيز الوجود.

4 - الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري

على الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا كوفيد-19، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة مواكبة وتتبع الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري.

وتندرج هذه الدراسة التي توجد في المرحلة الثانية 'اقتراحات وتوصيات' *et Porpositions* «*recommandations*» في إطار الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بمراجعة منظومة تهيئة ونمو المجالات العمرانية، كما تهدف إلى جعل التجديد الحضري محورا لتنمية المجالات ومحركا للتطور الاقتصادي والاجتماعي وجعل المدن مجالات منتجة للحلول والثروات ومجالات موفرة لفرص الشغل، وذلك وفق مقاربات ومنهجيات متجددة ومركزة على نظم وأنماط جديدة في التهيئة تعطي الأهمية للتكثيف والتجميع السكاني بدل التوسع العمراني الأفقي المرتفع التكلفة.

بالموازاة مع ذلك، تواكب الوكالة الحضرية لوجدة الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للتحويل الرقمي للمجالات الترابية المعلن من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

ثانيا - الدراسات الاستشرافية ذات البعد الجهوي

تندرج هذه الدراسات في إطار مواكبة الجهة، ويتعلق الأمر بالمخطط الجهوي لإعداد التراب والمخطط

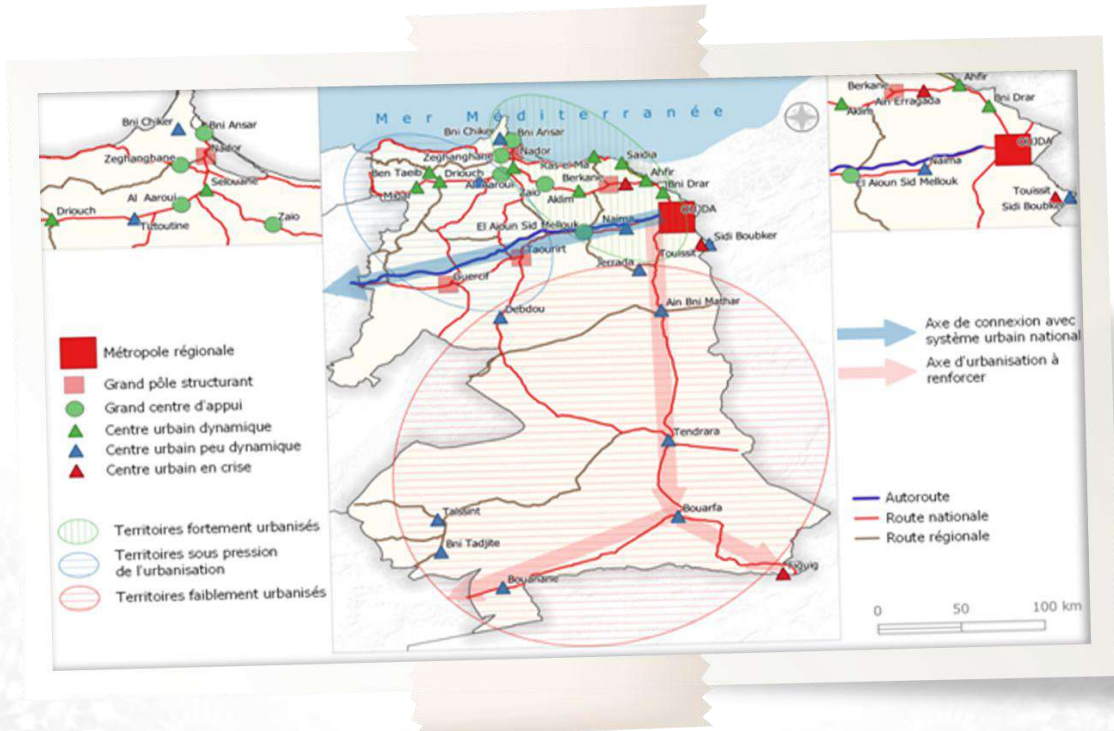
الجهوي للتنمية، والدراسة المتعلقة بجدد التراث المبني.

1- المخطط الجهوي لإعداد التراب

عرفت سنة 2021 مواصلة مواكبة الجهة في إخراج الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب إلى حيز الوجود. ووعيا منها بالترابطات القائمة بين إعداد التراب الوطني والتعمير، فقد عملت الوكالة الحضرية لوجدة في إطار لجنة القيادة وتحت الإشراف المباشر للسيد والي جهة الشرق على التسريع من وثيرة الاجتماعات واللجان المختصة لدراسة الوثائق المتعلقة بالمخطط وفق الجدولة الزمنية المتوافق بشأنها وذلك في أفق تفادي التأخير وإخراجه إلى حيز الوجود قبل متم شهر يونيو 2021.

وفي هذا الصدد، وفي إطار احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بإعداد المخطط الجهوي لإعداد التراب، عقدت اللجنة الاستشارية بتاريخ 22 يناير 2021 لقاءها الثاني عبر عقد اجتماعات وفي نفس الوقت على مستوى الأقاليم عبر تقنية المناظرة المرئية، حيث شكل هذا اللقاء مناسبة للتشاور وتبادل الآراء بين جميع الفرقاء والمتدخلين بشأن التقرير التشخيصي في أفق المصادقة عليه من طرف لجنة القيادة.

ونظرا لأهمية هذه الوثيقة المرجعية والتي تؤسس لرؤية تنموية جهوية "رؤية 2045"، فقد توجت الجهود بالموافقة على الوثائق المتعلقة بالمخطط من طرف مجلس الجهة في إطار دورته العادية المنعقدة بتاريخ 05 يوليوز 2021.

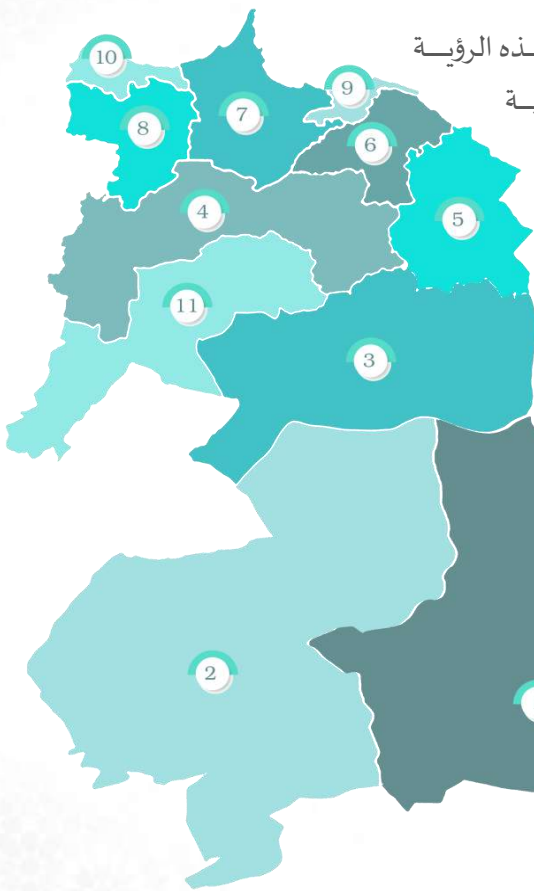


خصائص النظام الحضري بجهة الشرق

ويشكل المخطط الجهوي لإعداد التراب رؤية 2045، كما يرتكز على سبعة عناصر أساسية و 25 توجهها استراتيجيا و60 محور أولوي و330 مشروع وإجراء. حيث تجد الرؤية الاستراتيجية لتنمية جهة الشرق أساسها في كون أن جهة الشرق تتميز ببنية حضرية منظمة بين المدن والقرى، كما أنها جهة ذامجة وحاضنة

ومثمنة لرأسمالها البشري ومستقطبة وممتعة لسكانها ولجاليها كما تتجاوز عزلتها الحدودية ومتصلة وسهلة الولوج والعبور فضلا عن كونها جهة إيكولوجية نموذجية من حيث الاستدامة، تثن مواردنا الطبيعية: الماء والساحل والجبال والواحات كما أنها جهة ذكية ونشيطة ذات اقتصاد متنوع ومتفوق.

وجدير بالذكر أن المخطط الجهوي لإعداد التراب قد اعتمد على مفاهيم متقدمة تجعل من المجال الجهوي ممرات للتنمية «Des couloirs de developpement» ومجالات مشاريع «Espaces projets» حيث ميز بين 11 مجال مشاريع، أخذ بعين الاعتبار التكامل الجغرافي والاقتصادي كل واحد من هذه المجالات الإحدى عشرة يعتبرها وحدة مجالية وبشرية مندمجة ومتناسقة من حيث المميزات والخصائص الطبيعية وكذا الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية ومن حيث وظيفتها وطبيعة علاقتها على المستويين الداخلي والخارجي.



وفي هذا الصدد وفي إطار العلاقة القائمة بين هذه الرؤية والتخطيط العمراني فقد حرصت الوكالة الحضرية لوجدة بمعية باقي الفرقاء على دراسة الترابطات القائمة بين المخطط الجهوي لإعداد التراب والمخطط التوجيهي للبيئة الحضرية لإقليم بركان من حيث طبيعة المشاريع المقترحة في إطار جعل من المخطط الجهوي لإعداد التراب وثيقة مرجعية لتوجهات وثائق التعمير.

2- برنامج التنمية الجهوي

بالموازاة مع ذلك، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة مواكبة برنامج التنمية الجهوي 2016-2021 من منطلق حرصها الدائم على تعزيز مكانتها ضمن المنظومة الجهوية كشريك في التنمية وفاعل أساسي في التخطيط العمراني والمجالي.

ويتوخى هذا البرنامج الذي تبلغ كلفته في أفق 2021 ما يناهز 19.5 مليار درهم تحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في:

مجالات المشاريع حسب المخطط الجهوي لإعداد التراب

خلق الشغل من خلال اقتراح

نموذج تنموي واضح يضع إشكالية التشغيل ضمن الاهتمامات،

تأهيل وتنمية العالم القروي من خلال فك العزلة وتقوية البنيات التحتية والخدمات،

الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإشكالات التنموية المطروحة على مستوى الجهة.

وعموما، يسعى هذا البرنامج التنموي الجهوي إلى مواكبة الطفرة التنموية التي تعرفها جهة الشرق بفضل المبادرة الملكية السامية، كما يهدف إلى تحسين جاذبية المجالات القروية من خلال مدها بالمرافق

والتجهيزات الضرورية وإنجاز وتهيئة الطرق والمسالك.

3- الدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة تأطير ومواكبة الدراسة المتعلقة بجرد التراث المبني بمجال تدخلها، حيث تندرج هذه الدراسة الممولة من طرف الوكالة الحضرية لوجدة والمنجزة لأول مرة على مستوى الجماعات الترابية في إطار التعاون الجهوي، كما تهدف إلى:

جرد وتشخيص التراث المبني انطلاقا من تحليل وبحث دقيق عن كل ما هو بناء أثري وتاريخي مع اقتراح ما من شأنه تثمينه ورد الاعتبار له وتصنيفه حسب ستة أنماط تراثية؛

اقتراح حلول للحفاظ ورد الاعتبار للتراث المبني الغني والمتنوع (القصبات والقصور والأنسجة القديمة والبنيات الأثرية والتاريخية...)



وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى ان هذه الدراسة " الجرد وتحديد مبادئ التثمين " ، التي مكنت من جرد 370 بناية تراثية ريعها تحتظنه حاضرة جهة الشرق وجدة الألفية، ستشكل مرجعا أساسيا للمدبرين المحليين والجهويين للتدخل في الموروث المعماري المبني لتثمينه ورد الاعتبار والمحافظة عليه وتوجيهه لخدمة التنمية الجهوية.

4- الدراسة المتعلقة بخريطة تعرض السواحل المغربية للمخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي (جهة الشرق)

تهدف هذه الدراسة التي تشرف على إنجازها المديرية الجهوية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء إلى تحديد خريطة المناطق الساحلية المعرضة للمخاطر الطبيعية و اقتراح الوسائل والحوال الكفيلة للوقاية منها والحد من تأثيراتها.

و جدير بالذكر أن الوكالة الحضرية لوجدة تواكب في إطار المنظومة المحلية هذه الدراسة التي توجد

في مرحلتها الأولى « Recueil des données naturelles » جمع المعطيات الطبيعية.

ثالثا- الدراسات القطاعية والبرامج التنموية ذات البعد الإقليمي والمحلي

تندرج هذه العملية في إطار وعي الوكالة الحضرية لوجدة بأهمية الدراسات القطاعية في تكوين قاعدة معلومات مهمة عن مواضيع وإشكاليات متنوعة لها علاقة مباشرة بالتعمير كالنقل والتنقل والفيضانات والتنمية المستدامة ودراسات التطهير وغيرها من الدراسات، وكذلك في إطار الحرص الدائم لهذه المؤسسة لتتبع ومواكبة البرامج التنموية الإقليمية لما تتضمنه من عمليات تستوجب تدخل الوكالة في التأطير والاقتراح والتصوير.

وعلى الرغم من الظروف الخاصة والاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا كوفيد-19، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 على التواجد المستمر إلى جانب فرقائها تأطيرا ومواكبة، ويمكن تقديم هذه الدراسات على الشكل التالي:

1- البرامج التنموية الإقليمية

أ- البرنامج التنموي المندمج لإقليم تاوريرت

يهدف هذا البرنامج الممتد من 2020 إلى غاية 2024 إلى تأهيل مدن ومراكز إقليم تاوريرت عبر تطوير البنيات التحتية الأساسية وفك العزلة عن العالم القروي والتأهيل الحضري وإحداث المرافق والتجهيزات الضرورية.

ووعيا منها بأهمية هذا البرنامج في تأهيل مجال الإقليم والرفع من قدرته الاستقطابية، ونظرا لتقاطعه مع الجهود المبذولة في ميدان التعمير، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة في إطار المنظومة المحلية على مستوى الإقليم على مواكبة هذا البرنامج التنموي المندمج والمركّز على المحاور التالية:

تطوير القطاعات المنتجة

ويتعلق الأمر بقطاعات الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، وذلك من خلال استغلال الإمكانيات الطبيعية التي يزخر بها إقليم تاوريرت والمتمثلة في وجود مساحات صالحة للزراعة وتجهيزات هيدروفلحية مهمة، وإمكانيات مهمة لتطوير الصناعة الغذائية ومنتجات الصناعة التقليدية فضلا عما يزخر به الإقليم من مؤهلات سياحية طبيعية وثقافية وحضارية.



إقليم تاوريرت

التأهيل الحضري لمدينة ومراكز الإقليم

تشمل هذه العملية تهيئة المحاور والطرق الرئيسية وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بمدينة تاويرت (26 حيا) وجماعة العيون سيدي ملوك (22 حيا)، كما تهتم تهيئة الساحات العمومية بكل من تاويرت و دبدو، وتأهيل قسبة مولاي إسماعيل بالعيون وتأهيل مدخل مركز سيدي شافي بجماعة لكطيطر.

تأهيل البنيات التحتية الأساسية

ويتعلق الأمر بتثنية مداخل مدينة تاويرت ومدخل مدينة العيون سيدي ملوك في اتجاه تافوغالت، فضلا عن تثنية قنطرة تاويرت وتأهيل الطرق القروية (مستكمار، سيدي لحسن، عين لاجر) بالإضافة إلى تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء.

إحداث مرافق وتجهيزات القرب

تهدف هذه العملية إلى تقوية البنية التحتية المرفقية بإحداث مرافق وتجهيزات القرب، حيث تهتم إحداث مستشفى إقليمي لتوسيع وتنويع العرض الصحي، وكذلك تقوية البنية الرياضية ببناء قاعة متعددة الرياضات بتاويرت والعيون ودبدو، فضلا عن إنجاز مسار لسباق الدراجات بمدينة تاويرت، كما تهتم هذه العملية تقوية عرض التكوين المهني بجماعة العيون سيدي ملوك.

ب- البرنامج التنموي المندمج لإقليم جرادة

ويندرج هذا البرنامج في إطار الرؤية التنموية لتأهيل إقليم جرادة، حيث ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة محاور أساسية هي:

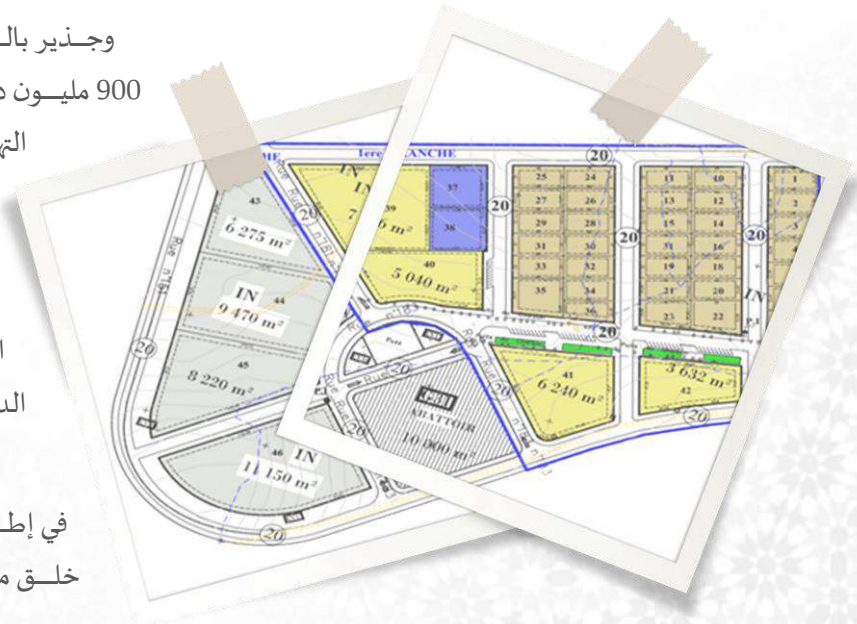
التأهيل الحضري والبيئي؛

تعزيز التجهيزات الاجتماعية للقرب؛

خلق بديل اقتصادي عبر الفلاحة والصناعة وتشجيع الاستثمار.

وجدير بالذكر أن هذا البرنامج الذي بلغت كلفته 900 مليون درهم، يتضمن 21 مشروعا تهتم أشغال التهيئة الحضرية وتأهيل البنية التحتية الطرقية وإحداث المرافق وتجهيزات القرب وإحداث مناطق التنشيط الاقتصادي وإعادة هيكلة النسيج الناقص التجهيز وإعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط.

وقد واكبت الوكالة الحضرية لوجدة في إطار المنظومة المحلية بإقليم جرادة مشروع خلق مناطق التنشيط الاقتصادي بكل من



إتمام أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرادة

جرادة وكنفودة وتوسيت وعين بني مطهر على مساحة 32 هكتار وبكلفة 75 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2021 الانتهاء من أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية بجرادة على مساحة 10 هكتارات والبالغ عدد بقعها 42 بقعة، وكذلك الانتهاء من أشغال تهيئة مناطق التنشيط الاقتصادي بكل من عين بني مطهر وكنفودة وتوسيت حيث شرعت المنظومة المحلية في تسليم الرخص لإقامة المشاريع والوحدات الصناعية، حيث تم في هذا الإطار الترخيص سنة 2021 لإقامة 12 وحدة صناعية بكلفة مالية قدرت بـ 17 مليون درهم، موزعة على 03 وحدات بجرادة، و03 بكنفودة و04 بتوسيت و02 بعين بني مطهر..



منطقة التنشيط الاقتصادي بتوسيت

منطقة التنشيط الاقتصادي بعين بني مطهر

كما عرف البرنامج إنجاز التجهيزات والمرافق المبرمجة ومنها 02 دور للشباب 01 بجرادة و01 بسيدي بوبكر، ومعهد للتكنولوجيا التطبيقية لعين بني مطهر.

ونظرا للاهمية التي يكتسبها هذا البرنامج، لم تدخر الوكالة الحضرية لوجدة اي مجهود للتواجد المستمر لمصاحبة مشروع التأهيل الحضري والبيئي لمدن ومراكز الإقليم والذي يهم إعادة هيكلة النسيج الناقص التجهيز في شطره التكميلي ومشروع إعادة إسكان قاطني الدور الآيلة للسقوط ومشروع تأهيل المنجم الصغير وإحداث معهد لإحياء التراث المنجمي ومشروع تأهيل البيئة.

2- الدراسات القطاعية الإقليمية والمحلية

الدراسات المرتبطة بالحماية من الفيضانات

تندرج هذه الدراسات في إطار المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، وفي إطار حماية المدن والتجمعات الحضرية والقروية من الأخطار الناتجة عن التقلبات المناخية، كما تهدف إلى تجاوز الإشكاليات المرتبطة بالتمدد السريع وغير المعقلن والذي أنتج واقعا مجاليا يطرح الكثير من التحديات على مستوى تدبير

مخاطر الفيضانات، وتهم هذه الدراسات تحديد المناطق المهددة بالفيضانات على مستوى المدن والمراكز وتحديد الإجراءات الواجبة للحماية من هذه الأخطار مع اقتراح البدائل الممكنة لإعادة إسكان قاطني المجالات المهددة بالفيضانات.

وفي هذا الصدد تواصل الوكالة الحضرية مواكبتها لهذه الدراسات في إطار المنظومة الجهوية من خلال المساهمة في تحديد المناطق المهددة بالفيضانات و مد مكاتب الدراسات بالوثائق التعميرية اللازمة، وكذا المشاركة في تحديد مناطق إعادة الإسكان مع تقديم الدعم التقني الضروري أثناء دراسة الملفات.

الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والدراسات المشهدية

أ - تهيئة واد ورتاس وواد اشراعة بإقليم

بركان

واصلت الوكالة

الحضرية لوجدة خلال سنة 2021

مواكبة الدراسة المتعلقة بتهيئة واد

ورطاس وواد اشراعة بإقليم بركان، وتهم

هذه الدراسة الجوانب البيئية والمشهدية

والتعميرية المتعلقة بتهيئة واد اشراعة



وورطاس بإقليم بركان، وتهدف إلى إعادة إدماج وادي اشراعة وروافده والمناطق الهامشية المحيطة به في محيطه الاقتصادي والرفع من الجاذبية المعمارية والهندسية لعاصمة الإقليم.



تصور لأحدى مكونات المشروع

وقد عرفت الدراسة التي توجد في مرحلتها الأخيرة، 'مشروع التنفيذ واستشارة الشركات' «Porjet» *d'exécution et dossiers de consultation des entreprises* ، نسبة إنجاز وصلت إلى 80% نتيجة التجاوب الكبير الذي تحظى به من طرف جميع الفرقاء، كما تعتبر بمثابة رؤية متكاملة من حيث المشاريع المقترحة

والمتمثلة في اقتراح ستة مناطق مشاريع وبرمجة إنجاز مجموعة من المرافق الرياضية والترفيهية والسياحية فضلا عن اقتراح إنشاء مشتل ومدرسة للبيستنة وإحداث منطقة لوجستيكية خاصة بالعمال الفلاحيين وتهيئة وتقوية غابة الحرشة وتهيئة الفضاء الخاص بعين واولوت كموروث يستدعي التثمين والمحافظة.

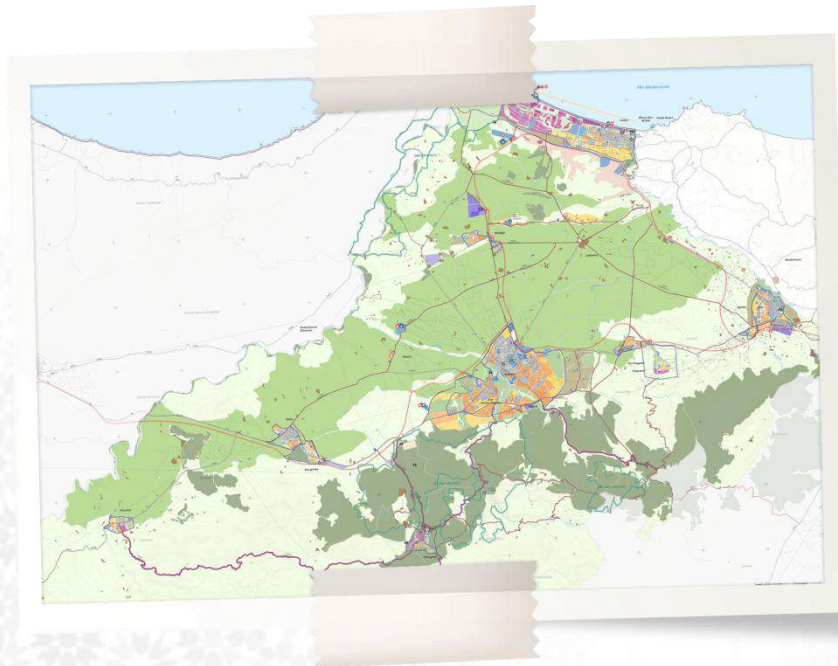


ب- الدراسة المتعلقة بإعداد خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 مواكبة الدراسة المتعلقة بخريطة القابلية للتعمير وذلك تحت الإشراف المباشر للسيد عامل الإقليم وفي إطار توافق مع المنظومة المحلية. وتندرج هذه الدراسة التي توجد في مرحلتها الثانية "خصائص

المخاطر « *Caractéristiques des Risques* »

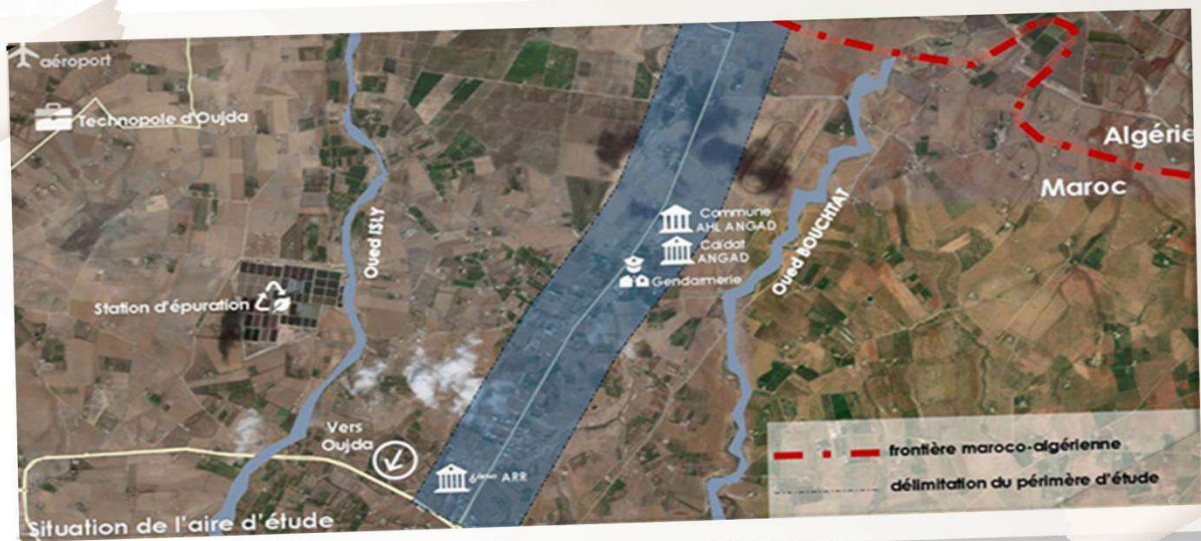
في إطار تفعيل البرنامج الحكومي للتسيير المندمج للمخاطر الطبيعية، وتهدف إلى تحديد المواقع والمجالات القابلة للتوسع العمراني وتجنب المناطق المهددة بخطر الكوارث الطبيعية.



- 16 جماعة ترابية
- 289137 نسمة
- 1833.67 كلم²
- 160 نسمة / كلم²

ج- الدراسة التعميرية والمشهدية والهندسية للمحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية

تتم هذه الدراسة المحور الطرقي في اتجاه الحدود المغربية الجزائرية، وتندرج في إطار الدراسات الهندسية والمشهدية الخاصة التي ما فتئت تشرف على إنجازها الوكالة الحضرية لوجدة، وتهدف هذه الدراسة التي توجد في مرحلتها الأخيرة «*Synthèse et propositions d'intervention*» إلى تحسين جاذبية المجال العمراني وخلق مجالات مستقطبة للأنشطة والخدمات. وذلك عبر إعداد تصور هندسي وتعميري لهذا المحور الطرقي المهيكل الذي يعرف حركة عمرانية مهمة ومتعددة الأشكال ويعتبر البوابة الرئيسية للمغرب في اتجاه دول الفضاء المغاربي.



مجال الدراسة



واقع الحال

وجدير بالذكر، أنه إذا كانت هذه الدراسة تندرج من حيث مضمونها في إطار التعمير العملياتي فإنها تندرج مع التصورات التنموية والرؤية العمرانية المتوافق بشأنها سواء في المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لوجدة الكبرى كمر للتهيئة المميزة أو في إطار المخططات التنموية وكذا البرنامج التنموي للمناطق الحدودية.



الرؤية العمرانية لمجال الدراسة في إطار المخطط المديرى للتهيئة العمرانية

التنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة

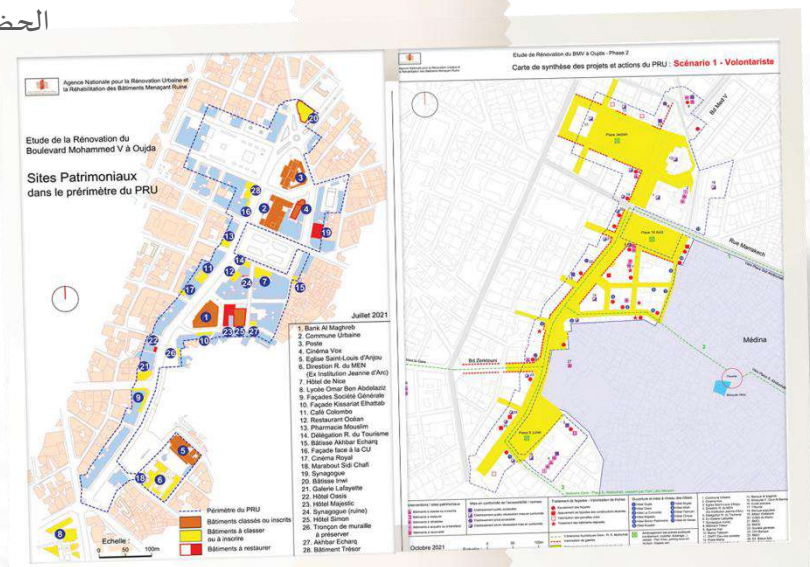
يتعلق الأمر بتنزيل توجهات التصميم المديرى للتنقل والنقل الحضري بمدينة وجدة، حيث تعمل الوكالة في إطار اللجنة المحلية المحدثة على تنزيل وتتبع المشاريع المدرجة في هذا الموضوع.

الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

تهم هذه العملية إنجاز تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة.

كما تندرج هذه الدراسة في إطار تنفيذ مقتضيات القانون رقم 12-94 المتعلق بالبنائيات المهتدة بالانهيار وتنظيم عمليات التجديد الحضري.

حيث يشمل مجال الدراسة جل المعالم والمواقع الأثرية والتاريخية على طول شارع محمد الخامس والمصنفة كبنائيات ومعالم تاريخية أو كثرات وطني (البريد، بنك



تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

المغرب، الكنيسة الكاثوليكية، سينما فوكس، فندق سيمون، ديرين يهوديين وضريح سيدي زيان، مقر البلدية...).

وتهدف هذه الدراسة التي تسهر عليها الوكالة الوطنية للتجديد الحضري والبنيات المهتدة بالانهيار والتي توجد في المرحلة الثانية "سيناريوهات التدخل « Scénarios d'intervention de rénovation urbaine » إلى إنجاز تصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس واقتراح سبل ومخرجات رد الاعتبار والحفاظ على هذا الموروث التراثي و العمراني.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الوكالة الحضرية لوجدة، قد واكبت هذه العملية وذلك من خلال المشاركة في اقتراح مجال عمليات التجديد الحضري تماشيا مع تصميم تهيئة مدينة وجدة وكذا الميثاق المعماري لمدينة وجدة ومواكبة الوكالة الوطنية في إعداد النصوص المرجعية المتعلقة بالدراسة وفي التصور والاقتراح.

كخلاصة يعتبر التخطيط الاستراتيجي التنموي من الآليات الأساسية لتحديد آفاق وأنساق التنمية على المديين المتوسط والبعيد، إذ كلما كان التخطيط استراتيجيا واستشرافيا كلما كانت الرؤى والاستراتيجيات واضحة للمدبرين سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي لاتخاذ القرارات المناسبة للإعداد الأمثل للمجال ولتهيئة المتوازنة للمجالات بمختلف أشكالها وخصوبياتها.

تحيين برامج تنمية الجماعات

بالموازاة مع ذلك، ووعيا منها بدورها كشريك في التنمية وتشجيع الاستثمار، وانطلاقا من مهام المواكبة التقنية والقانونية التي تقوم بها الوكالة الحضرية لفائدة شركائها المؤسساتيين، حرصت هذه الأخيرة على مصاحبة الجماعات الترابية في إعداد وتحيين برامج عملها، حيث وضعت لهذا الغرض رهن إشارة الجماعات المعنية الوثائق والمعلومات التعميرية اللازمة، وذلك لتقاطع هذه البرامج مع مقتضيات وثائق التعمير، ومن منطلق إيمانها بأن وثائق التعمير هي مجموعة من العمليات التنموية المبرمجة وفق الحاجيات والخصاص الذي تعاني منه مختلف الجماعات والممكن ترجمتها على أرض الواقع في إطار برامج عمل الجماعات.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى الدور الذي تلعبه الوكالة الحضرية لوجدة في هذا الشأن، من خلال التواجد المستمر في جميع اللجان المحدثه لذلك والمساهمة في التصور والاقتراح وفقا لما تقتضيه مقتضيات وثائق التعمير.

المحور الثاني : التخطيط العمراني والمرجعي

تندرج هذه العملية في إطار التعمير التنظيمي، حيث تهتم إعداد وتحيين وثائق التعمير، وكذلك مختلف الوثائق القانونية المرجعية ذات الطابع التنظيمي كقرارات تخطيط حدود الطرق العامة ومشاريع تحديد المراكز فضلا عن إعداد تصاميم تقويم السكن الناقص التجهيز و تصاميم تحديد الدوائر.

1- إعداد وتحيين وثائق التعمير

أ - المؤشرات العشر للإنجاز في ميدان التخطيط الحضري

تمثل أهم المؤشرات في ميدان التخطيط الحضري فيما يلي :

- 119 وثيقة تعميمية منجزة كحصيلة تراكمية منذ إحداث الوكالة الحضرية لوجدة؛
- 98% نسبة التغطية بوثائق التعمير؛
- 100% من وثائق التعمير الخاصة بالمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى المصادق عليها سارية المفعول؛

67 مدينة ومركز من أصل 68 جماعة ترابية تشكل النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة مغطاة بوثائق التعمير؛

100% نسبة تحيين وثائق التعمير المنتهية الصلاحية؛

05 مدن كبرى، وجدة، بركان، تاويرت، جرادة وبوعرفة، تتوفر على تصاميم تهيئة مصادق عليها وسارية المفعول؛

25 مدينة متوسطة وصغيرة ومركز قروي صاعد مغطاة بوثائق تعميم مصادق عليها وسارية المفعول (فجيج، بني درار، السعيدية، أكليم، أحفير، سيدي سليمان اشراعة، دبدو، العيون سيدي ملوك، عين بني مطهر، توديسيت، إسلي، أهل أنجاد، سيدي موسى لمهاية، عين الصفا، زكزل، أغبال، مداغ، تافوغالت، أهل واد زاء، ملقى الويدان، بني مطهر، لعوينات، سيدي بوبكر، بني كيل وتالسينت)؛

38 تجمع عمراني قروي مغطى بوثائق تعميم مصادق عليها؛

16 ألف هكتار مساحة مفتوحة للتعمير ضمن وثائق التعمير؛

1000 هكتار مبرمجة ضمن وثائق التعمير كتجهيزات ومرافق عمومية.

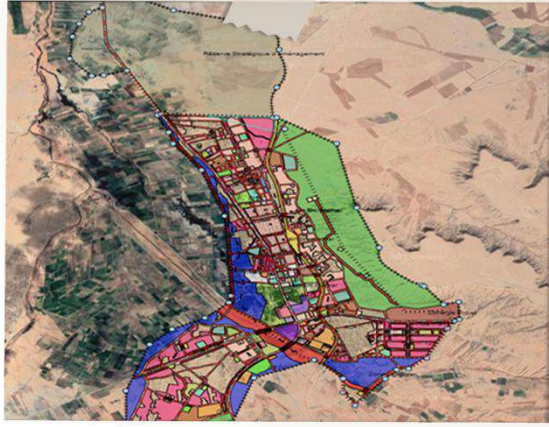


الشبكة الحضرية بالنفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة

ب - الحصيلة

بلغت الحصيلة التراكمية في ميدان التخطيط الحضري منذ إحداث الوكالة الحضرية سنة 1997 إلى غاية اليوم، إنجاز ما مجموعه 119 وثيقة تكميرية، حيث انتقلت نسبة التغطية من 37% إلى 98%، كما عرفت الشبكة الحضرية على مستوى النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة تغطية شاملة بوثائق التعمير، حيث أنه من أصل 68 جماعة ترابية 67 منها تتوفر على الأقل على وثيقة تكميرية مصادق عليها. وحوالي 92% من هذه الوثائق سارية المفعول.

وفي هذا الإطار، واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 تأطير إعداد وتحيين 15 وثيقة تكميرية، تهم المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان و09 تصاميم تهيئة و05 تصاميم نمو، حيث أعدت الوكالة الحضرية 11 وثيقة بإمكانياتها الذاتية وذلك بنسبة تصل إلى 73%.



تصميم تهيئة جماعة بني مطهر وجزء من بني مطهر



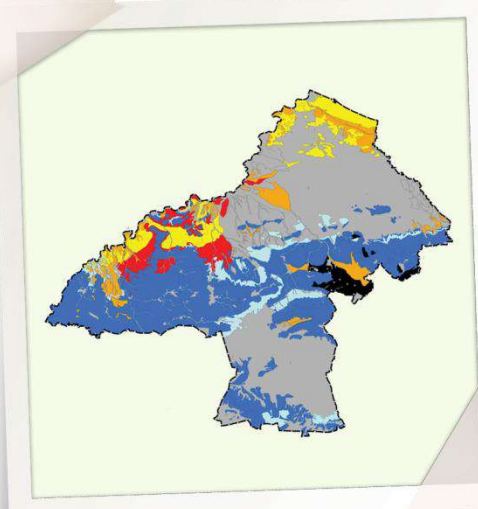
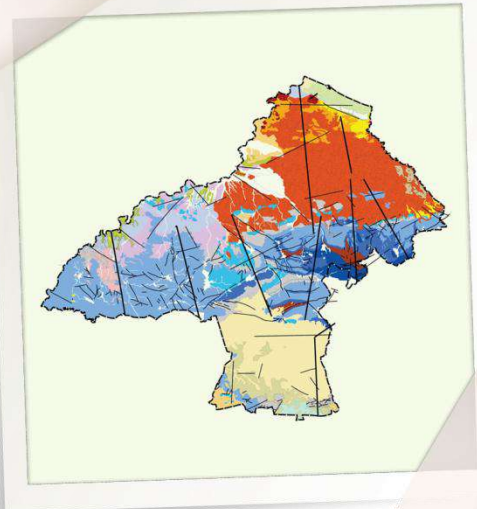
تصميم نمو مركز أنوال بجماعة بوشاون

و على الرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا فقد تعدت نسبة إنجاز عقدة الأهداف 90 بالمائة، حيث عرفت سنة 2021 المصادقة على أربع وثائق تكميرية تهم تصميم تهيئة جماعة عين بني مطهر وجزء من جماعة بني مطهر وتصاميم نمو مراكز الجماعات الترابية معتركة و أولاد سيدي عبد الحاكم ومركز أنوال بجماعة بوشاون.

كما عرفت سنة 2021 مواكبة الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان والتي توجد في المراحل القانونية وذلك أملا في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، في أفق تحيين وثائق التعمير على مستوى إقليم بركان في إطار رؤية عمرانية منسجمة ومتكاملة.

وتندرج هذه الدراسة الممولة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بغلاف مالي بلغ 4 مليون و197 ألف درهم في إطار الجيل الجديد من المخططات المديرية الهادفة إلى التوفيق بين مفاهيم "التنمية والتهيئة والحفاظ". كما تهدف إلى تقوية مكانة ووظيفة إقليم بركان ضمن الشبكة الحضرية الجهوية والوطنية كصلة وصل بين الحاضرة الألفية وجدة وبين القطب الصناعي والخدماتي الناظور-بني انصار فضلا عن تثمين إمكانياته الفلاحية والسياحية.

وجدير بالذكر أن الوكالة الحضرية لوجدة قد شرعت في تحيين وثائق التعمير المتعلقة بتصميمي تهيئة جماعتي العتامنة وبوغربية على التوالي خلال سنتي 2015 و 2017 و كذلك تصميمي تهيئة جماعتي فزوان ورسلان خلال سنة 2018، غير أن الشروع في إعداد الدراسة المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية قد حال دون مواصلة دراسة هذه الوثائق، حيث يرتبط ذلك بتوافق المنظومة المحلية على ضرورة انتظار اتمام الرؤية العمرانية للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم بركان كمرجع أساسي لتحيين وثائق التعمير على مستوى الإقليم.



ونظرا لما تكتسيه مدينة بركان من أهمية ضمن المنظومة الحضرية الجهوية والإقليمية كهمزة وصل بين شمال الجهة وعاصمتها الألفية، فقد عرفت سنة 2021 إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بتصميم تهيئة بركان الكبرى والذي يغطي جماعة بركان و جماعة سيدي سليمان اشراة وأجزاء من الجماعتين الترابيتين لفزوان وزكزل وذلك نظرا للترابط المجالي والإداري القائم بين هذه الوحدات الجغرافية، وستمكن هذه الوثيقة، التي توجد حاليا في مرحلة التشخيص الأولي وتحظى بتوافق المنظومة المحلية، من تعزيز الوظيفة الفلاحية والإدارية والخدماتية لعاصمة الإقليم تماشيا مع الحركية التنموية والعمرانية التي يعرفها إقليم بركان.

في نفس الإطار، ووعيا منها بترانبية المجالات وتنوع خصوصياتها، حرصت الوكالة الحضرية لوجدة على تسريع الدراسة المتعلقة بتصميم نمو مركز جماعة أولاد امجد الذي يوجد في مرحلة الاستشارات التقنية (متغيرة التصميم).

والجدول التالي بين وضعية وثائق التعمير إلى غاية 31 دجنبر 2021.

العمالة أو الإقليم	الوثيقة	وضعية الوثيقة في 2020/12/31	وضعية الوثيقة في 2021/12/31
بركان 07	المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم بركان	المشاورات القانونية	المشاورات القانونية
	تصميم تهيئة مركز جماعة العتامنة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة مركز جماعة بوغربية	التوافق بشأن متغيرة التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة مركز جماعة فزوان	التوافق بشأن متغيرة التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة مركز جماعة رسلان	التوافق بشأن متغيرة التهيئة	التوافق بشأن متغيرة التهيئة
	تصميم تهيئة جماعة الشويحية	التحضير للشروع في الدراسة	التشخيص
	تصميم تهيئة بركان الكبرى	التحضير للشروع في الدراسة	التشخيص
تاويرت 02	تصميم تهيئة جماعة لكيطر	التحضير للشروع في الدراسة	التشخيص
	تصميم نمو مركز العاطف	متغيرة التهيئة	متغيرة التصميم
جرادة 04	تصميم تهيئة جماعة كنفودة	التحضير للشروع في الدراسة	التشخيص
	تصميم نمو جماعة لمريجة وجزء من أولاد اغزيل	التحضير للشروع في الدراسة	التشخيص
	تصميم تهيئة جماعة عين بني مطهرو جزء من جماعة بني مطهر	في طور المصادقة	مصادق عليه
	تصميم نمو مركز أولاد سيدي عبد الحاكم	البحث العلني	مصادق عليه
فجيج 02	تصميم نمو مركز أنوال	في طور المصادقة	مصادق عليه
	تصميم نمو مركز جماعة معتركة	في طور المصادقة	مصادق عليه

بالموازاة مع عملية التخطيط الحضري، واكبت الوكالة الحضرية لوجدة فرقائها في إنجاز التجهيزات والمرافق الكبرى، حيث شاركت في 51 استشارة معمارية.

ج- مقاربات الإنجاز

ترتكز مقاربة الوكالة الحضرية لوجدة في ميدان التخطيط الحضري على المرتكزات التالية:

مبدأ التوافق مع الفرقاء والمتدخلين الأساسيين في ميدان التعمير

يشكل هذا المبدأ مرتكزا أساسيا في توجيه تدخل الوكالة في ميدان التخطيط الحضري، وذلك من منطلق أن وثيقة التعمير يجب أن تكون نتاج مشاورات وتنسيق دائم بين الفاعلين والمتدخلين الأساسيين في منظومة التعمير، فالتوافق المحلي بشأن البرامج المقترحة والمزمع إنجازها يشكل في حد ذاته مؤشرا مهما لتنفيذها وبالتالي الرفع من مؤشرات الإنجاز.

استغلال خلاصات التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي

يعد التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي سواء المحلي، الإقليمي، الجهوي والوطني آلية أساسية في توجيه عمل الوكالة الحضرية في ميدان التخطيط الحضري، حيث تشكل خلاصة الدراسات الاستشرافية (القطاعية منها أو ذات الطابع الاستشرافي) محددًا أساسيًا في توجيه عمليات التخطيط العمراني. فعلى سبيل المثال فإن تقاطع قطاع التعمير مع إعداد التراب الوطني يجعل من الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب آلية أساسية في توجيه التدخلات في ميدان التعمير، كما أن التدخل في المراكز الصناعية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بتنمية هذه المراكز، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار للدراسات المتعلقة بالفيضانات والتأثير على البيئة والدراسات الإيكولوجية فضلاً عن دراسات التثمين والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري والطبيعي.

تراتبية المجالات وتكامل وظائفها

يعد هذا المبدأ من المرتكزات الأساسية في التخطيط العمراني، حيث أن أي دراسة حضرية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تراتبية المجالات ودورها الإشعاعي والتأطيري، وذلك في إطار تكريس وتقوية الترابطات القائمة بين المدينة والقرية ولتحقيق تنمية متوازنة قائمة على التكامل الوظيفي والرفع من جاذبية وتنافسية المجالات.

إدماج البعد البيئي في التخطيط

يعد إدماج البعد البيئي مرتكزا أساسيا في إعداد وتقييم وثائق التعمير، وذلك من منطلق أهمية هذه المقاربة في ضمان استدامة المجالات ونموها بشكل يمكن من استغلال الإمكانيات المتاحة ويساهم في الحفاظ على ديمومتها واستمراريتها، وفي هذا الصدد تعمل الوكالة الحضرية على استحضار هذا البعد الأساسي ضمن إعداد وثائق التعمير، من خلال الحفاظ على المقومات البيئية وبرمجة مشاريع مندمجة مشهدة وبيئية من شأنها تكريس البعد البيئي في التخطيط الحضري.

إدماج مقاربة "تعمير المشاريع"

في هذا الصدد، تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تجاوز المقاربات التقليدية في إنجاز وثائق التعمير والمعتمدة على مبدأ التخصيص وتحديد قواعد استعمال الأراضي إلى نهج مقاربة قائمة على اقتراح وبرمجة مشاريع مندمجة ومتكاملة وقابلة للتزليل والتنفيذ على أرض الواقع في إطار رؤية عمرانية متجددة وواضحة، من قبيل المشاريع الحضرية، والبيئية فضلاً عن عمليات التهيئة المشهدة والهندسية والمعمارية.

2- النتائج المجالية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط العمراني

كان لعملية التخطيط العمراني نتائج إيجابية على الجوانب المجالية والاقتصادية والاجتماعية:

- الجوانب المجالية: حيث مكنت وثائق التعمير من فتح أزيد من 16 ألف هكتار كمناطق جديدة للتعمير ومناطق توسع مستقبلية، الشيء الذي لا محالة سيكون له الأثر الإيجابي على تنظيم المجال العمراني في شكل عمليات تهيئة مندمجة و منظمة، وفي الحد من توسع المجالات

العشوائية فضلا عن تأطير عمليات البناء.

- كما مكنت وثائق التعمير من برمجة إنجاز شبكة واسعة من الطرق والشوارع الداخلية والمدارات الدائرية، الشيء الذي كان له الوقع الإيجابي في هيكلة المجالات الحضرية والقروية والرفع من جاذبيتها واستقطابيتها.

- الجوانب الاجتماعية: حيث مكنت وثائق التعمير من برمجة أزيد من 1000 هكتار كمرفق وتجهيزات، كما ساهم تنفيذ مقتضياتها من إنجاز مرافق القرب (المدارس والمستوصفات ودور الشباب والنوادي النسوية...) وكذا إحداث وإقامة التجهيزات الكبرى ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي، الشيء الذي لا محالة سيساهم بشكل كبير في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان وتقوية العرض الصحي والتعليمي.

- الجوانب الاستثمارية: مكنت عملية التخطيط الحضري من تغطية المجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة بوثائق التعمير، وهو ما يوفر قاعدة مهمة للاستثمار، فارتفاع نسبة التغطية إلى 98% تعني أن العقار المعبئ لاحتضان الاستثمار ضمن وثائق التعمير واضحة قواعد استعمال الأراضي به وهو ما يتيح إمكانيات وفرص متنوعة للاستثمار في الميدان العقاري وباقي القطاعات الأخرى المنتجة وخاصة ما يتعلق بالصناعة والتجارة والخدمات .

- الجوانب الاقتصادية: حيث مكنت وثائق التعمير من برمجة العديد من الأنشطة الاقتصادية والحرفية والصناعية والسياحية والخدماتية، مما سيوفر مما لا شك فيه قاعدة اقتصادية مهمة بالمدن والمراكز الحضرية ستمكن من توفير فرص الشغل وإنتاج الثروة وتحقيق النجاعة الترابية.

- كما مكنت من توفير قاعدة لاحتضان المشاريع الاستثمارية الكبرى، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى مناطق التنشيط الاقتصادي والمناطق والأحياء الصناعية، والأقطاب التنموية والمركبات التجارية والترفيهية ...

- الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة: إن إدماج المقاربة البيئية في إعداد وثائق التعمير كانت له نتائج إيجابية في تحسين الجوانب البيئية، حيث أن اقتراح مشاريع مندمجة بيئية ضمن وثائق التعمير من شأنه الحفاظ على المقومات الطبيعية والإيكولوجية مما سيحقق لا محالة استدامة المجالات وتقوية المشهد العمراني والحفاظ على التراث الطبيعي وتثمينه خاصة ما يتعلق بالمنتزهات والمحميات والمواقع الإيكولوجية والبيئية.

وكخلاصة ، توأكب عملية التخطيط الحضري إجراءات قبلية مهمة تتمثل في إجراءين أساسيين :

- إعداد الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية: وعيا منها بأهمية تجديد وثائق التعمير المنتهية الصلاحية بشكل يتماشى ومستجدات الواقع ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المجالية، فقد عرفت سنة 2021 مواكبة إنجاز الصور الجوية والفتوغراممترية للمراكز المبرمجة؛
- تقييم مدى تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير المنتهية الصلاحية أثناء تحيين وثائق التعمير المنتهية

الصلاحية وذلك من أجل السهر على تنفيذ المقتضيات القانونية المتعلقة بالمادة 28 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير والمرتبطة باستعادة ملاك الأراضي التصرف في الأراضي فور انتهاء الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة تفاديا للنزاعات المحتملة.

3 - إعداد قرارات تخطيط حدود الطرق العامة

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير وكذا إجراء مقتضيات الدورية عدد 475 الصادرة بتاريخ 05 مايو 2003 بشأن تفويض الاختصاص فيما يخص التأشير على بعض القرارات الجماعية المتعلقة بالتعمير، وتهدف هذه العملية إلى تأطير الجماعات في حالة اتخاذ قرارات تخطيط حدود الطرق العامة أو قرارات تخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لما تستوجبه العملية.

كما تكتسي هذه العملية أهمية بالغة، حيث تمكن من تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث الطرق الجماعية أو الساحات أو مواقف عامة للسيارات أو إلى تغيير تخطيط الطرق أو تقليص عرضها أو حذفها كلاً أو بعضاً.

هذا وقد عرفت سنة 2021 تأطير و إبداء الرأي في ثلاث (03) مشاريع قرارات تخطيط حدود الطرق العامة.

العدد	الطرق موضوع قرار التصنيف	الجماعة	العمالة أو الإقليم
01	تحويل طريق التهيئة رقم 17.	دبدو	تاويرت
02	إحداث الطريق خاصة بمحطة الوقود على الطريق رقم 606.	بني مطهر	جرادة
03	تحويل طريق التهيئة رقم 229.	تاويرت	تاويرت

ولهذا الغرض تقوم الوكالة الحضرية لوجدة بمواكبة المجالس الجماعية في شرح وتبسيط المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها، مع تقديم جميع الاستشارات التقنية في الموضوع والمقررة بمقتضى القانون والمتمثلة في مطابقة مشروع القرار لوثيقة التعمير المعمول بها والتأشير على مشروع القرار وكذا التصميم الملحق به فضلاً عن مواكبة المجلس في مسطرة المصادقة على هذه القرارات.

وجدير بالذكر في هذا الإطار، أن التعديلات التشريعية التي عرفتها المنظومة المتعلقة بالتعمير في إطار القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بالجريدة الرسمية 6501 بتاريخ 19 شتنبر 2016 قد منحت في الباب الثالث من الظهير الشريف رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارة القروية لرؤساء المجالس الجماعية صلاحية اتخاذ قرارات يباشر بموجبها توسيع الطرق والساحات العمومية الموجودة أو تسويتها أو إلغائها كلاً أو بعضاً، وكذا إنشاء طرق أو ساحات عمومية جديدة.

أ - مواكبة عملية تحديد المراكز

تندرج هذه العملية في إطار تفعيل دور الوكالة الحضرية كآلية للدعم والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية ومواكبتها القانونية في إعداد مشاريع تحديد مراكز الجماعات وكذا توسعة المدارات الحضرية.

كما تهدف هذه العملية إلى مواكبة نمو الجماعات الترابية وفق نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والديموغرافي والعمراني والتحويلات المجالية التي تعرفها هذه الوحدات الإدارية والتي تستدعي إما إحداث مراكز محددة لاستخلاص نفقات ومقابل الخدمات المقدمة للمواطنين أو توسعة مدارات الجماعات لاحتواء وضبط التوسع العمراني.

ب- التسوية العمرانية لأحياء السكن الناقص التجهيز

تندرج هذه العملية في إطار التعمير الاستراتيجي وتم إعداد تصاميم تقويم الأحياء الناقصة التجهيز، كما تهدف إلى إعادة إدماج المجالات الهامشية في النسيج الحضري المنظم وتمكينها من الآليات التقنية اللازمة لمنح الترخيص وإقامة التجهيزات ومختلف الشبكات والبنى التحتية الأساسية.

ج- الحصيلة

عرفت سنة 2021 إعداد 34 تصميما تقويميا، حيث تمت المصادقة على 08 منها في حين يوجد 26 تصاميم في طور الدراسة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحصيلة التراكمية لعملية التقويم قد بلغت 467 تصميما تقويميا بمساحة إجمالية فاقت 4060 هكتارا، حيث استفادت منها ساكنة بلغت أزيد من 698.317 نسمة.

ويوضح الجدول التالي التوزيع المجالي للتصاميم المنجزة منذ بدء عملية التقويم.

المساحة بالهكتار	عدد السكان المستفيدين	التصاميم المنجزة إلى غاية 31 دجنبر 2021	العمالة أو الإقليم
1481	257006	161	وجدة أنكاد
814	148217	107	بركان
1006	125840	95	تاويرت
416.6	89177	68	جرادة
349.4	78077	36	فجيج
4067	698317	467	المجموع

4- نتائج عملية التقويم

كان لعملية التقويم نتائج إيجابية ملموسة همت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

على المستوى المجالي

مكنت عملية التقويم من التسوية العمرانية لمساحة إجمالية فاقت 4060 هكتار، ومن إنجاز أشغال البنية التحتية الأساسية من طرقات وتطهير والربط بشبكات الماء الكهرباء والتطهير السائل.

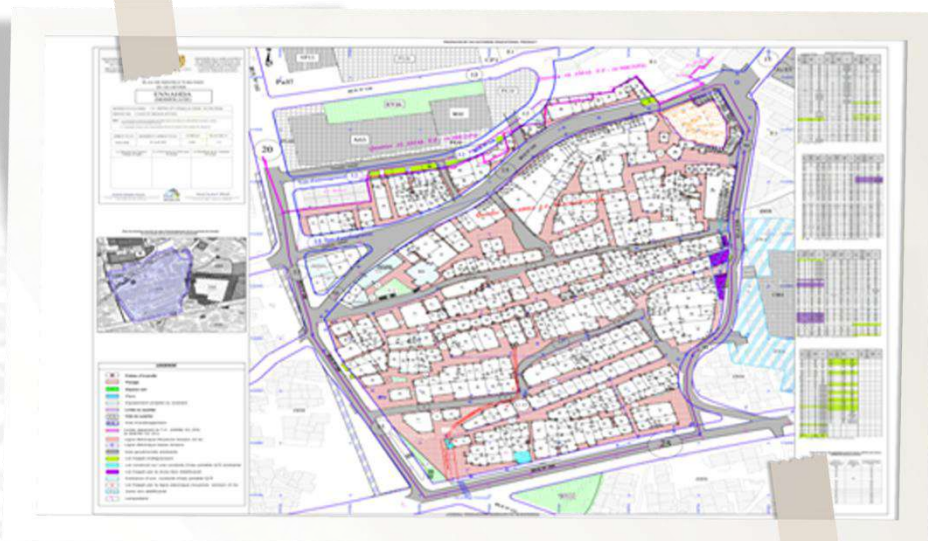
كما مكنت من إدماج الفضاءات الهامشية والعشوائية ضمن النسيج الحضري المنظم وتزويدها بالمرافق والتجهيزات الضرورية للقرب مع برمجة تهيئة الفضاءات الحرة والخضراء فضلا عن الملاعب



الرياضضية والمركبات السوسيوثقافية والرياضية، مما ساهم بشكل كبير في تقليص الفوارق المجالية والحد من الهشاشة والرفع من جودة الخدمات الحضرية الأساسية.

على الصعيد الاجتماعي

كان لعملية التقويم نتائج مهمة تمثلت بالأساس في إدماج أزيد من 698 ألف نسمة ضمن النسيج الحضري المنظم، مما ساهم في تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال تقريب الخدمات منها وتمكينها من المرافق والتجهيزات الضرورية، كما أصبح بإمكانها بناء مساكنها أو تعليتها وفق القوانين والمساطر الجاري بها العمل.



على المستوى الاقتصادي

ساهمت عملية التقويم في تنشيط الحركة التجارية بالأحياء موضوع عملية التقويم،

حيث عرفت تجارة مواد البناء بالمجالات المهيكلة انتعاشة ملحوظة.

هذا وقد مكنت هذه العملية الجماعات الترابية من تحسين مداخيلها نتيجة استغلال مقابيل الخدمات التي تقدمها، حيث تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حوالي 30% من طلبات البناء المدروسة مقدمة في الأحياء المهيكلة.

على المستوى العقاري

من جانب آخر وارتباطا بهذا الموضوع، مكنت عملية التقويم من الشروع في التسوية العقارية لبعض أحياء السكن الناقص التجهيز، رغبة في تمكين الأسر من الرسوم العقارية الشيء الذي لا محالة سيكون له الأثر الإيجابي على المواطن لما لرسوم التمليك من قيمة اقتصادية وعقارية، حيث تشكل ضمانة حقيقية للملكية وضامن أساسي اتجاه الأبنك والمؤسسات الائتمانية، وهذا ما سينعكس إن تم الانخراط في التسوية العقارية على تحسين المشهد العمراني وتقوية قدرته التنافسية، كما سيشكل موردا ماليا إضافيا للجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار يبقى استخراج الرسوم العقارية على مستوى إقليم جرادة تجربة رائدة وتعكس حجم المجهودات المبذولة في إطار المنظومة الإقليمية لحل مشكل العقار على مستوى الإقليم، في أفق تعميمها على باقي النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

5- الإجراءات المواكبة لعملية التسوية العمرانية لأحياء السكن الناقص التجهيز

أ- التحديد على مستوى وثائق التعمير

تروم هذه العملية بالدرجة الأولى تحديد الأحياء التي تستوجب إعادة الهيكلة على مستوى وثائق التعمير وذلك بمنحها تنظيكا ملائما يتماشى وطبيعة العملية، كما تهدف هذه العملية إلى إعطاء الصبغة القانونية وطابع المنفعة العامة لما تمت برمجته ضمن تصاميم التقويم من تجهيزات ومرافق و طرق وفضاءات حرة ومساحات خضراء.





تحديد الأحياء الناقصة التجهيز بتصميم الهيئة

وتندرج هذه العملية في إطار مواكبة عملية التقويم، حيث تسعى الوكالة الحضرية بمعية فرقائها على مستوى التخطيط العمراني إلى إدماج الأحياء الناقصة التجهيز وفق رؤية مستقبلية وتحديد متوافق بشأنه وذلك من أجل تسهيل عمل اللجان التقنية وتيسير عملية دراسة الملفات داخل التحديد المقترح بوثنائق التعمير من جهة، وتفاديا لأي توسعات مستقبلية غير متحكم فيها من جهة أخرى.

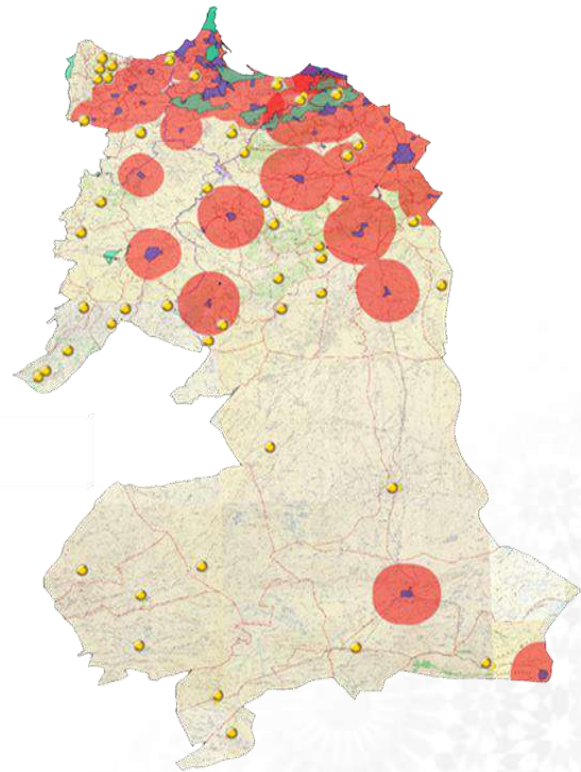
ب- تحديد الدوائر والدواوير بالعالم القروي

على غرار سنة 2020، واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 موازاة مع عملية التقويم وإعادة الهيكلة عملية تحديد الدواوير والدوائر التي تعرف ضغطا عمرانيا بالعالم القروي البعيد والنائي على مستوى إقليم فجيج .

وتأتي هذه العملية في إطار مواكبة عملية البناء بالعالم القروي خاصة بالمجالات التي تعرف جنوحا نحو الاستقرار وغياب الوثائق المرجعية لدراسة ملفات البناء، وبالدواوير التي تعرف عمليات بناء غير مؤطرة.

وتهدف هذه العملية إلى تحديد دقيق للدواوير والمجالات التي تعرف نموا عمرانيا غير مؤطر في إطار من التوافق مع المنظومة المحلية والإقليمية وذلك من أجل تفادي البناء العشوائي وتأطير التوسع العمراني ببعض المجالات الترابية.

وفي هذا الإطار، شرعت الوكالة الحضرية لوجدة، وفي إطار من التوافق مع المنظومة المحلية على مستوى إقليم فجيج، في إنجاز هذا العمل الذي يقوم على جرد دقيق للدواوير والمجالات المتوافق بشأنها والذي شمل الجماعات الترابية ذات الطابع القروي في أفق تعميمها على باقي النفوذ الترابي، وذلك سعيا منها للتوفر على الوثائق التقنية المرجعية لدراسة طلبات البناء.



مراكز قروية
مناطق قروية ذات صبغة خاصة
مدارات الهيئة
مناطق شبه حضرية

مورفولوجية العالم القروي بجهة الشرق

ووعيا منها بضرورة إنتاج فضاءات عمرانية اندماجية وإنتاجية وتضامنية، ما فتئت الوكالة تقدم الدعم اللازم لتنفيذ العمليات المدرجة في إطار مشاريع التأهيل الحضري لمدن وتجمعات عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجردة وتاوريرت وفجيج وذلك بغية تحقيق النجاعة الترابية واستدامة المجالات.



نموذج تحديد جماعة بني تجيت بإقليم فجيج



نموذج تحديد جماعة بوعنان بإقليم فجيج

وكخلاصة، يبقى التخطيط العمراني والمرجعي التنظيمي الأداة الأساسية التي يجب أن تنبني عليها السياسات العمومية لوضع استراتيجيات تنمية منسجمة وفعالة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع في شكل رؤى وعمليات متكاملة، تروم تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، من جهة خدمة للمواطن ومن جهة أخرى لتجاوز أزمة المدينة غير القادرة على تحقيق وتوفير الوظائف الأساسية من شغل ونقل وعمل وسكن.

المحور الثالث : التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2021 بمعية فرقائها مضاعفة الجهود لتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا على قطاع التعمير والبناء، حيث انخرطت في تنزيل الإجراءات المتعلقة بإعادة الانتعاشة للقطاع عبر إجراءات داخلية تتوخى المرونة والسرعة وتدبير الوقت في إبداء الرأي، ومن جهة أخرى الانخراط في تنزيل الإستراتيجية القطاعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والهادفة إلى إعادة الانطلاقة الآمنة والمستدامة لقطاعي التعمير والبناء باعتبارهما المحركين الأساسيين للاستثمار وإنتاج الثروة ونظرا لمساهمتهما في خلق الرواج الاقتصادي والتخفيف من البطالة.

كما عرفت سنة 2021 انخراط الوكالة في مواصلة تنزيل الورش التشريعي المتعلق بالتعمير والبناء ولاسيما ما يرتبط بالمذكرة التقنية المتعلقة بالوقاية من أخطار الهلع والحريق في المباني عبر تفعيل مقتضيات الدورية الصادرة بتاريخ 31 دجنبر 2020 والمتعلقة بأجراً ضابط البناء العام الموافق عليه بالمرسوم رقم 577.18.2 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2019 ولا سيما ما يتعلق بالمذكرة التقنية المتعلقة بالوقاية من أخطار الحريق والهلع في المباني وكذلك المذكرة التقنية المتعلقة بالنجاعة الطاقية، وكذلك مواصلة الورش الرقمي المتعلق بتعميم العمل بالمنصة الإلكترونية " ROKHAS " .

وقبل تقديم الحصيلة المفصلة في ميدان التدبير الحضري لا بد من الإشارة إلى أن التدبير الحضري وتشجيع الاستثمار يتم عبر مداخل قانونية أساسية تتمثل في الشبائيك الموحدة الثلاثة على مستوى مدن بركان ووجدة وتاوريرت، وعلى مستوى اللجان العاملة بعمالة وجدة وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج وذلك وفقا لمقتضيات ضابط البناء العام وعبر المنصة الإلكترونية رخص " ROKHAS " وفي إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار وفقا لأحكام القانون رقم 18-47.

وجدير بالذكر أن سنة 2021 عرفت تكريس الجهود لتحسين المؤشرات المتعلقة بالتدبير الحضري وخاصة ما يتعلق بأجال دراسة الملفات، والدراسة القبيلة للملفات، وتكريس التوافق مع المنظومة المحلية بشأن الإشكاليات المطروحة فضلا عن التقييم المستمر للعمل في إطار المنصة الرقمية رخص ROKHAS .

أولا: التدبير الحضري

المؤشرات العشر الكبرى للتدبير الحضري خلال سنة 2021

- 5573 مجموع الملفات المدروسة؛
- 159536 ملف كحصيلة تراكمية في ميدان التدبير الحضري منذ 1998 إلى غاية اليوم؛
- 85.2% نسبة الموافقة على الملفات المدروسة؛
- 1301 مجموع الملفات المدروسة في إطار مسطرة المشاريع الكبرى؛
- 4364 مجموع الملفات المدروسة بالعالم الحضري؛
- 1209 مجموع الملفات المدروسة بالعالم القروي؛

- 5802 مجموع الوحدات المنتجة من خلال التجزئات والمجموعات السكنية الموافق عليها ؛
- 2593 مجموع البقع المخصصة للسكن الاجتماعي وإعادة الإسكان؛
- 4.6 مليار درهم حجم الاستثمار؛
- 326.5 هكتار مجموع المساحة المهيئة.



تطور عدد الملفات خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2021.

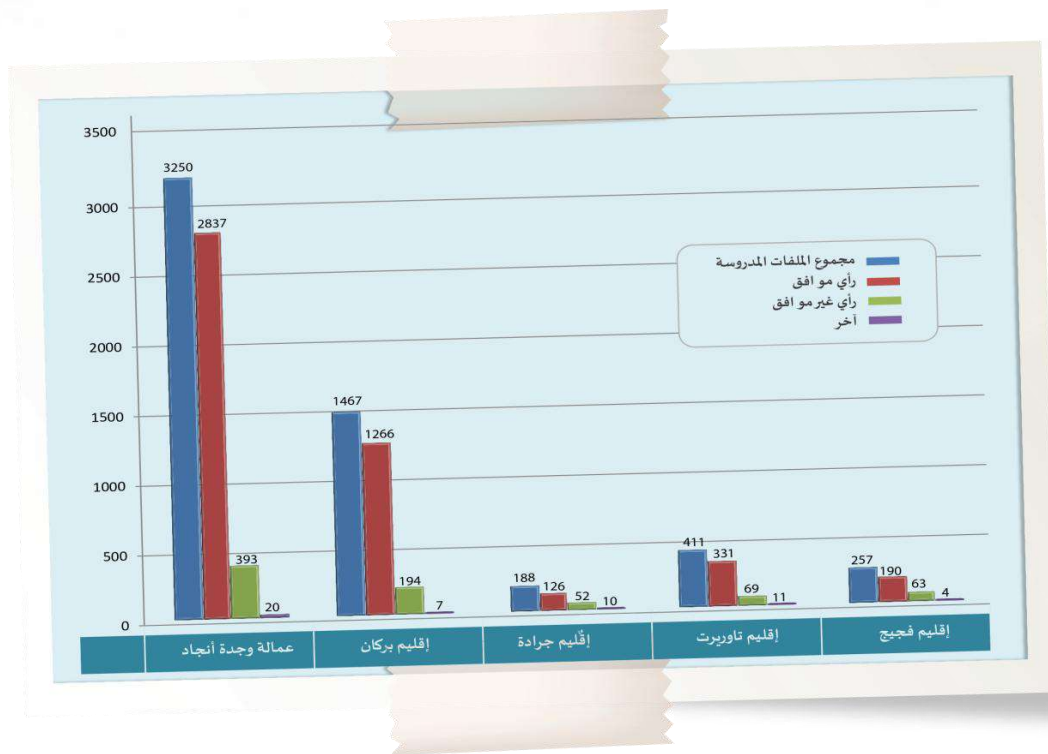
1- نتائج دراسة مشاريع البناء والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات

بلغ عدد الملفات المدرسية برسم سنة 2021 ما مجموعه 5573 ملفا مقابل 5394 ملفا سنة 2020 و 6913 ملفا سنة 2019، وقد بلغ عدد الملفات المدرسية بالعالم الحضري 4364 ملفا مقابل 1209 ملفا بالعالم القروي، حيث تتوزع هذه الملفات على 4272 مشروعاً في إطار المشاريع الصغرى و 1301 ملفا في إطار المشاريع الكبرى، كما تم 5325 ملف بناء و 81 ملف إحداث تجزئة عقارية ومجموعة سكنية و 167 ملف تقسيم.

ويوضح الجدول التالي التوزيع المجالي لعدد الملفات المدرسية على صعيد عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وجرادة وتاوريرت وفكيك.

تأجيل البت		رأي غير موافق		رأي موافق		الملفات حسب الطبيعة والوسط				مجموع الملفات	العمالة أو الإقليم
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مشاريع صغرى	مشاريع كبرى	الوسط القروي	الوسط الحضري		
0.7%	20	12%	393	87.3%	2837	2634	616	485	2765	3250	عمالة وجدة أنكاد
0.5%	7	13.2%	194	86.3%	1266	1106	361	435	1032	1467	إقليم بركان
5.3%	10	27.7%	52	67%	126	61	127	94	94	188	إقليم جرادة

تأجيل البت		رأي غير موافق		رأي موافق		الملفات حسب الطبيعة والوسط				مجموع الملفات	العمالة أو الإقليم
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مشاريع صغرى	مشاريع كبرى	الوسط القروي	الوسط الحضري		
%2.7	11	%16.8	69	%80.5	331	282	129	94	317	411	إقليم تاوريرت
%1.5	4	%24.5	63	%74	190	189	68	101	156	257	إقليم فجيج
%1	52	%13.8	771	%85.2	4750	4272	1301	1209	4364	5573	المجموع



التوزيع المجالي لعدد الملفات المدروسة حسب العمالة أو الإقليم خلال سنة 2021

أ - مشاريع البناء

عرفت سنة 2021 دراسة 5325 ملف بناء مقابل 5119 ملف سنة 2020 و 6572 ملفا سنة 2019، الشيء الذي يعكس الاستقرار الذي تعرفه دراسة ملفات البناء خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع السنوات الممتدة من 2009 إلى غاية 2013 والتي تميزت بدراسة أزيد من 10 ألف ملف كمعدل سنوي.

كما عرفت سنة 2021 استقرار نسبة الموافقة في 86% بمجموع ملفات بلغ 4578 ملفا وهي نسبة مهمة تعكس الجهود المبذولة والحلول المبتكرة في إطار المنظومة المحلية لتجاوز الإشكاليات التي يطرحها تدبير الملفات عبر عقد الاجتماعات الدورية للتقييم والتقييم والتتبع المستمر لدراسة الملفات في إطار المنصة الرقمية رخص.

و يوضح الجدول أسفله مشاريع البناء المدروسة حسب الطبيعة والغرض.

النسبة المئوية	العدد	طبيعة الوحدات
%85	3900	سكن اقتصادي
%5.30	243	فيلا
%3.27	150	عمارة
%2.33	107	مرفق عمومي*
%1.76	81	بنايات فلاحية
%0.80	37	مشاريع صناعية
%0.19	9	مشاريع سياحية
%0.34	16	مشاريع تجارية
%0.06	3	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
%0.69	32	خدمات

نسجل من خلال المعطيات الواردة أعلاه الملاحظات التالية:

- أن وحدات السكن الاقتصادي تحتل الصدارة في ترتيب مشاريع البناء المدروسة ب 3900 وحدة سكنية، ويرتبط هذا بتفضيل هذا الصنف من السكن لاستجابته لحاجيات الأسر ووضعها المادي؛
- تراجع عدد المرافق إلى 107 مرفقا سنة 2021 مقابل 237 مرفقا سنة 2020 و 368 مرفقا سنة 2019، حيث يرتبط هذا التراجع بالظرفية الخاصة بانتشار جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على القطاعات الإنتاجية الكبرى؛
- تراجع البنايات الفلاحية من 163 بناء سنة 2019 و 126 بناء سنة 2020 إلى 81 بناء سنة 2021. حيث يرتبط هذا التراجع بالوضعية الاقتصادية الصعبة المرتبطة من جهة بتداعيات جائحة كورونا وكذلك بتوالي سنوات الجفاف التي يشهدها العالم القروي.

والجدول التالي يعطي مقارنة بين سنتي 2020 و 2021.

حصيلة سنة 2021		حصيلة سنة 2020		مجموع الملفات المدروسة
مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية	مشاريع البناء	مشاريع التجزئات والمجموعات السكنية	مشاريع البناء	
81	5325	118	5129	
58	4578	72	4345	الملفات الموافق عليها
%71.6	%86	%61	%85	
5802	4578	6296	4345	الوحدات المنتجة
1359	3287.9	1388	3141	حجم الاستثمار (مليون درهم)
212.5	114	305	134	المساحة بالهكتار

ب- التجزئات والمجموعات السكنية

عرفت سنة 2021 دراسة 81 مشروع إحداث تجزئة ومجموعة سكنية مقابل 118 مشروعا سنة 2020

و 119 مشروع سنة 2019، حيث يعكس هذا التراجع في مشاريع التجزئات المدروسة إلى تراجع الاستثمار في الميدان العقاري وصعوبة الظرفية الاقتصادية الناجمة عن الوضعية الوبائية التي تعيشها المملكة والمرتبطة بجائحة كوفيد-19 وكذلك إلى وفرة العرض السكني في إطار التجزئات المرخصة.

ويوضح الجدول التالي توزيع هذه المشاريع و نوعية الوحدات التي ستنتجها.

المجموع	إقليم فجيج	إقليم تاويرت	إقليم جرادة	إقليم بركان	عمالة وجدة أنجاد	العمالة أو الإقليم	
58	3	6	2	11	36	عدد التجزئات والمجموعات السكنية الموافق عليها	
2081	0	66	119	1261	635	بقع اقتصادية	
548	0	0	0	0	(*)548	بقع	عدد الوحدات المنتجة من خلال التجزئات والمجموعات السكنية
1235	0	0	0	0	(**)1235	شقق	
810	590	0	0	220	0	بقع لإعادة الإسكان	
476	0	12	0	340	124	بقع للعمارات	
579	0	0	0	19	560	بقع للفيلات	
71	6	4	1	23	37	بقع للتجهيزات	
0	0	0	0	0	0	بقع للأنشطة الاقتصادية	
2	0	0	0	0	2	بقع للسياحة	
5802	596	82	120	1863	3141	المجموع	
1359	83.1	85.3	14.2	421.1	755.3	مبلغ الاستثمارات (مليون درهم)	
212.5	18	1.5	2	81	110	المساحة بالهكتار	

* 548 بقعة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم.

(**) 1235 شقة تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم

من خلال استقرار معطيات الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- استقرار عدد الوحدات المنتجة في إطار التجزئات العقارية والمجموعات السكنية سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020 على الرغم من تراجع عدد الملفات المدروسة من 118 مشروع سنة 2020 إلى 81 مشروع سنة 2021؛
- استقرار عدد البقع الاقتصادية في 2081 مقارنة مع سنة 2020 حيث بلغت 2547 بقعة؛
- تراجع عدد البقع المخصصة للعمارات إلى 476 بقعة مقارنة مع سنة 2020 حيث استقر هذا العدد في 666 بقعة؛
- ارتفاع مهم في عدد الوحدات المنتجة من صنف الفيلات، حيث انتقل هذا العدد من 98 بقعة سنة 2019 إلى 131 بقعة سنة 2020 ليسجل 579 بقعة سنة 2021 وهو ارتفاع ملحوظ بالمقارنة مع السنوات الفارطة وهو ما يعكس التوجه الجديد للأسر نحو السكن الفردي؛
- إنتاج 71 بقعة مخصصة للتجهيزات في حين لم يتم إنتاج أي بقعة مخصصة للأنشطة الاقتصادية مقارنة مع سنة 2020 التي عرفت إنتاج 73 بقعة مخصصة للأنشطة الاقتصادية، في حين تم إنتاج وحدتين مخصصتين للأغراض السياحية، حيث يرتبط ذلك بصعوبة الظرفية

الاقتصادية الصعبة المرتبطة بجائحة كورونا كوفيد-19؛

- استقرار في عدد الوحدات المخصصة للسكن الاجتماعي، حيث عرفت سنة 2021 إنتاج 1783 وحدة موزعة بين 548 بقعة و1235 شقة في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 250 ألف درهم؛
- ارتفاع المبلغ الاستثماري المعبئ في هذا الإطار إلى 2.1 مليار درهم مقابل 1.3 مليار درهم سنة 2020 و 785 مليون درهم سنة 2019.

ج- مشاريع تقسيم العقارات

عرفت سنة 2021 دراسة 167 ملف تقسيم للعقارات، حظي منها 114 ملفا بالموافقة وذلك بنسبة 68%، مسجلا بذلك تراجعا طفيفا عن سنة 2020 حيث تمت الموافقة على 147 ملفا.

د- دراسة ملفات التسوية

تندرج هذه العملية في إطار تنفيذ أحكام القانون رقم 12-66 المتعلق بزجر ومراقبة المخالفات في ميدان التعمير والبناء، وتنزيلا لمقتضيات ضابط البناء العام في صيغته الجديدة، وكذلك تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم، وكذا الدورية الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني و التعمير والإسكان وسياسة المدينة عدد 19.09 بشأن منح رخصة التسوية.

وجدير بالذكر أن الوكالة الحضرية لوجدة بمعية فرقائها قد انخرطت منذ تاريخ دخول مقتضيات المرسوم حيز التطبيق، في عملية دراسة الملفات المحالة عليها والمتعلقة بطلبات تسوية بنايات غير قانونية، حيث شهدت سنة 2021 دراسة ما مجموعه 231 ملفا حظي 174 ملفا منها بموافقة لجان الدراسة مقابل 57 ملفا منها لم تحظ بالموافقة لعدم استجابتها للمقتضيات القانونية الجاري لها العمل .

ويوضح الجدول أسفله عدد الملفات المدروسة حسب طبيعة ونوعية البنايات موضوع رطلب رخصة التسوية.

أسباب الرفض	عدد الملفات التي لم تحظ بالموافقة	عدد الملفات التي حظيت بالموافقة	نوعية الملفات		عدد الملفات
			العدد	النوع	
- عدم احترام مقتضيات ضوابط التهيئة - عدم احترام معامل استغلال الأرض (CES) والتراجمات والعلو المسموح به. - ملاحظات مبداء من طرف اللجنة التقنية.	57	174	218	سكني	231
			04	فلاحي	
			02	صناعي	
			04	مرافق	
			02	خدمات	
			01	تجاري	

هـ- دراسة الأجال المتعلقة بأشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجال إنجازها

تفعيلا لمقتضيات الدورية الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة عدد D1205-2760 الصادرة بتاريخ 18 يونيو 2020 بخصوص أشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وأجال إنجازها، عملت الوكالة الحضرية لوجدة منذ البداية على الانخراط التام في عملية تعميم وشرح مضامين الدورية الجديدة من خلال عقد لقاءات تواصلية مع مختلف المتدخلين والفرقاء، حيث انعقد في هذا الإطار لقاء تواصلية بمقر عمالة وجدة انجاء بتاريخ 04 غشت 2020، تلاه لقاء بمقر عمالة بركان بتاريخ 11 غشت 2020 و لقاء آخر بمقر عمالة تاوريرت بتاريخ 12 غشت 2020.

وقد كانت هذه اللقاءات مناسبة للتأكيد على ضرورة انخراط جميع المتدخلين والفرقاء للتنزيل الفعال والسليم للإجراءات والمقتضيات المنصوص عليها في الدورية والمتمثل في تدليل الصعوبات والإشكاليات التي تعترض إنجاز وتسليم أشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية.

وفي هذا الصدد، عملت الوكالة الحضرية لوجدة على وضع تطبيق إلكتروني (Remontée) خاص بعملية تتبع مشاريع التجزئات العقارية والمجموعات السكنية المرخص لها على امتداد العشر سنوات المنصرمة، حيث يمكن هذا التطبيق من تتبع وضعية التجزئات التي تجاوزت الأجال القانونية دون إتمام أشغال التجهيز.

كما يتيح هذا التطبيق لممثلي الجماعات الترابية المعنية من إدراج التجزئات العقارية والمجموعات السكنية موضوع الدورية في حينه على التطبيق الإلكتروني مما يوفر قاعدة بيانات ومعلومات مهمة تمكن المنظومة المحلية من تتبع ودراسة وضعية التجزئات العقارية.

وجدير بالذكر، أن عدد التجزئات العقارية والمجموعات السكنية المسجلة حالياً على مستوى التطبيق الإلكتروني قد بلغ ما مجموعه 419 تجزئة عقارية ومجموعة سكنية.

وقد أسفر تنزيل مقتضيات الدورية على تحقيق نتائج جد مهمة من حيث عدد الملفات المدروسة حيث تمت دراسة ما يناهز 23 ملفاً برسم سنة 2021 حظي 19 ملفاً منها بالرأي الموافق للجنة الإقليمية المكلفة بدراسة إمكانية تمديد آجال انجاز الأشغال بنسبة ناهزت 83%.

ويبين الجدول أسفله توزيع الملفات المدروسة برسم سنة 2021.

عدد الملفات المدروسة	عدد الملفات الموافق عليها	النسبة %	عدد الملفات غير الموافق عليها	ملفات في طور الدراسة	المبلغ الاستثماري م.د.	عدد مناصب الشغل المباشرة	
19	15	79	4	1	704 م.د.	19287	وجدة
4	3	100	1	-	147 م.د.	4767	بركان
1	1	100	-	-	4,3 م.د.	118	جرادة
1	1	100	-	-	11,3 م.د.	310	تاوريرت
-	-	-	-	-	-	-	فجيج
25	20	80	5	1	893 م.د.	24482	المجموع



توزيع الملفات المدروسة حسب طبيعة المشروع

و- إعادة دراسة الملفات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها

انخرط منها في تنزيل مقتضيات الدورية الوزارية عدد 6115 الصادرة بتاريخ 06 دجنبر 2021 المتعلقة بإعادة دراسة ملفات طلبات رخص البناء والتجزئة وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات والتي دعت إلى تكثيف الجهود من أجل تيسير معالجة الملفات العالقة وتعميم الدراسة القبلية للمشاريع، عملت الوكالة الحضرية لوجدة على عقد اجتماعات مكثفة في الموضوع مع شركائها في تدبير قطاع التعمير، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات بمقر الوكالة الحضرية لوجدة الممتدة من 14 دجنبر 2021 إلى غاية 06 يناير 2022، وذلك من أجل تحديد الملفات التي يمكن معالجتها وفق مقتضيات تصاميم التهيئة والقوانين الجاري بها العمل مع مراعاة مبدأ المرونة في إعادة الدراسة .

كما تم في هذا الصدد، تنفيذاً للتوصيات المضمنة في الدورية الوزارية، جرد جميع الملفات العالقة بمختلف العمالات التابعة للنفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة حيث أسفرت هذه العملية على جرد 141 ملفاً موزعة ما بين مشاريع البناء ومشاريع التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

وتحقيقاً للغاية المرجوة من إصدار الدورية الوزارية، تولت الوكالة الحضرية لوجدة مهمة ربط الاتصال بالمهندسين المعماريين واضعي تصور المشاريع المعنية هاتفياً وعن طريق البريد الإلكتروني قصد دعوتهم للاستجابة للملاحظات المبداءة من طرف اللجان التقنية وإعادة إيداع الملفات على مستوى المنصة الرقمية من أجل الدراسة وإبداء الرأي فيها، وقد مكنت هذه الاجتماعات والاتصالات من إعادة دراسة 96 من أصل 141 ملفاً عالقا حظي 68 ملفاً منها على الرأي الموافق للجان التقنية المختصة في حين بلغ عدد الملفات التي لم تحظ بالرأي الموافق 28 ملفاً.

ويوضح الجدول أسفله مجموع الملفات موضوع إعادة الدراسة بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

العمالة أو الإقليم	عدد الملفات غير الموافق عليها
وجدة	63
بركان	30
تاويرت	16
جرادة	17
فجيج	15
المجموع	141

ويوضح الجدول أسفله مجموع الملفات التي تمت إعادة دراستها بمختلف عمالات جهة الشرق

عدد مناصب الشغل (المباشرة وغير المباشرة)	المبلغ الاستثماري بمليون درهم	المجموع	عدد الملفات غير الموافق عليها حسب طبيعتها			المجموع	عدد الملفات الموافق عليها حسب طبيعتها			المجموع	عدد الملفات التي تمت إعادة دراستها في إطار اللجان التقنية		
			مشاريع البناء	التجزئات العقارية والمجموعات السكنية	تقسيم العقارات		مشاريع البناء	التجزئات العقارية والمجموعات السكنية	تقسيم العقارات		مشاريع البناء	التجزئات العقارية والمجموعات السكنية	تقسيم العقارات
3232	118	28	2	4	22	68	9	2	57	96	11	6	79

ويوضح الجدول أسفله توزيع الملفات المدروسة حسب نوعية المشروع

فلاحة	خدمات، تجهيزات ذات منفعة عامة	تجارة	تجهيزات عمومية	سياحة	صناعة	سكن	
4	4	1	2	1	-	15	وجدة
-	-	-	2	-	-	9	بركان
1	-	-	3	1	-	4	تاويرت
1	-	-	-	-	1	-	جرادة
1	1	1	1	-	-	4	فجيج
7	5	2	8	2	1	32	المجموع

ز- البناء بالعالم القروي

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة الترخيص بالبناء في العالم القروي، وتهدف هذه العملية إلى تأطير التوسع العمراني الذي يشهده العالم القروي في العشرية الأخيرة نتيجة العناية الخاصة التي يحظى بها هذا المجال ضمن البرامج التنموية الوطنية ولاسيما برنامج محاربة الفوارق المجالية والمخطط الوطني "المغرب الأخضر".

ومن منطلق وعيها بأهمية هذه العملية، وإيماننا منها بتعدد العوالم القروية وتدرجها وتراثبيتها، من مجالات شبه حضرية محيطة بالمدن والتي تعتبر كمناطق توسع مستقبلية للمدن والمراكز الحضرية، ومجالات قروية ممتدة وسيطية ذات طبيعة فلاحية ورعوية ومراكز قروية مؤطرة وعالم قروي نائي، ما فتئت الوكالة الحضرية لوجدة وفي إطار المنظومة المحلية تبذل قصارى جهودها لتأطير عملية البناء بالعالم القروي وذلك لتفادي البناء المتفرق والاستهلاك غير المعقلن للمجالات الفلاحية والرعوية، ولمواكبة نمو المراكز القروية وفق القواعد والضوابط القانونية المعمول بها.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عملية الترخيص بالبناء في العالم القروي تواكبها إجراءات موازية ومهمة سنأتي على ذكرها فيما يلي:

دراسة الملفات بالعالم القروي

بلغ عدد الملفات المدروسة بالعالم القروي خلال سنة 2021 ما مجموعه 1209 ملفا مقارنة مع سنة 2020 حيث تمت دراسة 1522 ملفا، وقد توزعت المشاريع المدروسة بين 729 مشروعا كبيرا و480 مشروعا صغيرا، كما استقرت نسبة الموافقة في 74% مقارنة مع السنوات الماضية، حيث يعزى هذا الاستقرار إلى أعمال مبادئ التبسيط والمرونة في التعامل مع ملفات البناء بالعالم القروي وإلى تنفيذ خلاصات وتوصيات اللقاءات التواصلية مع الفرقاء.

وجدير بالذكر أن نسبة الملفات غير الموافق عليها تبقى مرتبطة بملفات لا تندرج والمقتضيات القانونية المعمول بها في ميدان البناء بالعالم القروي بالإضافة إلى الاستحالة القانونية لدراستها وإنجازها. والجدول التالي يبين عدد الملفات المدروسة بالعالم القروي بالمجال الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

العمالة أو الإقليم	مجموع الملفات	الملفات حسب الطبيعة والوسط		رأي موافق		رأي غير موافق		آخر*	
		مشاريع الكبرى	مشاريع الصغرى	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عمالة وجدة أنجاد	485	339	146	364	75%	115	23.7%	6	1.3%
إقليم بركان	435	195	240	354	81.4%	78	18%	3	0.6%
إقليم جرادة	94	78	16	49	52.1%	36	38.3%	9	9.6%

آخر*		رأي غير موافق		رأي موافق		الملفات حسب الطبيعة والوسط		مجموع الملفات	العمالة أو الإقليم
						مشروع كبرى	مشروع الصغرى		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مشروع كبرى	مشروع الصغرى		
10.6%	10	39.4%	37	50%	47	14	80	94	إقليم تاويريرت
1%	1	26.7%	27	72.3%	73	64	37	101	إقليم فجيج
2.4%	29	24.2%	293	73.4%	887	480	729	1209	المجموع

(*): إرجاع الملفات إلى الجماعات المعنية وتأجيل البت

وجدير بالذكر أن أزيد من 50% من المشاريع الموافقة عليها استفادت من الاستثناء المقرر بمقتضى القانون، كما أن المشاريع المدروسة بالعالم القروي تتوزع بين مشاريع السكن الفردي والمشاريع الفلاحية والصناعية والسياحية والتجزئات العقارية وتقسيم العقارات وكذلك المرافق العمومية والتي مما لا شك فيه سيكون لها الأثر الإيجابي على تحسين ظروف عيش الساكنة وتحسين الخدمات العمومية المقدمة.

الإجراءات المواكبة لعملية البناء بالعالم القروي

على غرار سنة 2020، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 كل العمليات والإجراءات المواكبة لعملية البناء بالعالم القروي والتي كانت موضوع اللقاءات التواصلية المنعقدة حول موضوع "الترخيص بالعالم القروي".

- على مستوى التخطيط العمراني والمجالي:

أولت الوكالة الحضرية لوجدة أهمية بالغة لعملية التغطية بوثائق التعمير لمراكز الجماعات الترابية والتجمعات القروية التي تعرف ضغطا عمرانيا، حيث تصل نسبة التغطية بوثائق التعمير في العالم القروي إلى 99%، إذ أن جل التجمعات العمرانية القروية مغطاة بوثائق تعميم مصادق عليها وسارية المفعول.

كما تحرص الوكالة وفي إطار المنظومة المحلية والإقليمية والجهوية على مواكبة عملية الترخيص عبر تحديد الدوائر البعيدة وغير الخاضعة لوثائق التعمير والتي تعرف ضغطا عمرانيا يستوجب المواكبة والتأطير، حيث شرعت في هذه العملية على مستوى إقليم فجيج في أفق تعميمها على باقي النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة.

بالإضافة إلى هذا تواصلت الوكالة الحضرية لوجدة بعملية إعداد تصاميم التقويم بالمراكز القروية المزودة بوثائق التعمير، وذلك من أجل حل إشكالية الترخيص بالبناء بالمجالات العشوائية.

- على المستوى التنظيمي والتشريعي

تعمل الوكالة وباستمرار على استغلال التسهيلات التي تتيحها النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالبناء والتعمير بالعالم القروي ولا سيما المقتضيات القانونية المتعلقة بالاستثناء، إذ تحرص الوكالة

بمعية فرقائها على تفعيل لجنة الاستثناءات المنصوص عليها بمقتضى القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير ومرسومه التطبيقي وذلك لمنح استثناءات على المساحة والعلو المسموح بهما للبناء بالعالم القروي، فضلا عن إعمال مبادئ اليسر والمرونة في التعامل مع الملفات المعروضة سواء من حيث عدم التشدد فيما يثبت الملكية وحول طبيعة وعدد الوثائق المطلوبة.

- على مستوى المواكبة والتأطير التقني والهندسي:

تحرص الوكالة الحضرية لوجدة على تفعيل آلية التأطير التقني والمعماري لساكنة العالم القروي من خلال السهر على تنفيذ وتنزيل برنامج المساعدة المعمارية والتقنية بالعالم القروي، حيث تم في هذا الإطار المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة المعمارية بالعالم القروي على مستوى إقليم جرادة في أفق تعميمها على باقي النفوذ الترابي للوكالة الحضرية.

هذا، واعتبار لأهمية المشهد العمراني في تأثيث المجال الحضري أو القروي، لم يقتصر تدخل الوكالة الحضرية عند دراسة وتديير ملفات البناء و التجزيء وتقسيم العقارات، وإنما شمل كذلك الجانب الجمالي والمشهدي للمشاريع، وذلك من خلال العمل على اقتراح واجهات معمارية موحدة ومتجانسة مع محيطها وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجمالية والمقومات الحضارية والثقافية وكذا الخصوصيات المحلية، وذلك من أجل تحقيق التجانس المعماري وتحسين المشهد العمراني.

وكخلاصة لمحور دراسة الملفات فإنه على الرغم من استقرار عدد المشاريع المدروسة خلال سنة 2021 في 5573، فقد كان لها الأثر الإيجابي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية:

- على المستوى الاقتصادي فقد مكنت المشاريع المدروسة من تعبئة مبلغ استثماري قدر ب

4.6 مليار درهم، الشيء الذي سيكون له لا محالة الأثر الإيجابي على توفير فرص الشغل وخلق حركية تجارية مرتبطة بتسويق مواد البناء بالإضافة إلى خلق الأنشطة وإنجاز المشاريع التجارية والسياحية والحرفية والصناعية؛

- على المستوى الاجتماعي فقد مكنت المشاريع المدروسة من توفير عرض سكني متنوع يلائم

حاجيات الأسر قدر ب 10380 وحدة موزعة بين الوحدات الاقتصادية والسكن الاجتماعي والبقع المخصصة لإعادة الإسكان والعمارات والفيلات والأنشطة، كما ساهمت في توفير ما يناهز 6 ملايين يوم عمل و أكثر من 15 ألف منصب شغل سنويا؛

- على الصعيد المجالي فقد تمت تهيئة مساحة 326.5 هكتار الشيء الذي لا محالة سيكون له

الأثر الإيجابي على المشهدين المعماري والعمراني.

مراقبة المخالفات في ميدان التعمير والبناء

على غرار تدخلاتها، واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 المهام المنوطة بها في ميدان مراقبة وزجر المخالفات؛ وذلك من خلال القيام بمهام التبليغ والإخبار عن المخالفات، حيث تسعى جاهدة إلى تعزيز حضورها ضمن لجان اليقظة المحدثة على مستوى أقاليم نفوذها الترابي، وضمن فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدة ومحيطها.

2- الانخراط في المنظومة الجديدة للمراقبة

تندرج هذه العملية في إطار تنزيل المستجدات القانونية المتعلقة بمنظومة المراقبة، حيث يتمثل تدخل الوكالة الحضرية في هذا الإطار في مستويين إثنين:

التبليغ والإخبار عن المخالفات: حيث تتم هذه العملية في إطار لجان تقنية أو في إطار تدخل أحادي الجانب من طرف الوكالة الحضرية لوجدة، وتهدف هذه العملية إلى إثارة الانتباه إلى المخالفات المرصودة في ميدان التعمير والبناء والقيام بالمتعين بشأنها لتفاديا لتطورها واستمراريتها؛

استغلال قاعدة البيانات المتوصل بها في إطار التبليغ من طرف ضباط الشرطة القضائية، حيث تم في هذا الإطار إعداد تطبيق إلكتروني خاص بتدبير قاعدة البيانات المرتبطة بالمخالفات المرصودة، وذلك في أفق تكوين قاعدة معلومات مشتركة بين المتدخلين في منظومة المراقبة.

وجدير بالذكر أن هذا التطبيق الإلكتروني قد مكن خلال سنة 2021 من تكوين قاعدة معلومات مهمة حول المخالفات المرصودة من طرف السلطات المحلية على مستوى عمالة وجدة أنجاد وأقاليم تاويرت وجراة وفجيج وبركان، والتي وصل عددها إلى غاية متم شهر دجنبر 2021 ما مجموعه 1323 مخالفة، أزيد من 90% منها تتعلق بالبناء بدون رخصة.

والجدول التالي يبين توزيع المخالفات المرصودة من طرف السلطات المحلية خلال سنة 2021:

المخالفات المرصودة	العمالة أو الإقليم
285	عمالة وجدة أنجاد
640	إقليم بركان
100	إقليم جراة
120	إقليم تاويرت
178	إقليم فجيج
1323	المجموع

وتماشيا مع المستجدات التشريعية الجديدة ولا سيما المرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على الضابط العام للبناء في صيغته الجديدة وكذا المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بإجراءات وكيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم الصادرين بتاريخ 12 يونيو 2019 والمنتشورين بالجريدة الرسمية عدد 6793 بتاريخ 08 يوليوز 2019، اتخذت الوكالة الحضرية لوجدة إجراءات مواكبة لعملية المراقبة، تتمثل في وضع تطبيق إلكتروني سيمكن من توفير قاعدة معلومات مشتركة لا محالة ستمكن من تسهيل عملية التعامل مع ملفات طلبات رخصة التسوية ولا سيما ما يتعلق بمحاضر المعاينات.

3- العمل في إطار أشغال فرقة مراقبة التعمير

أسفرت تدخلات فرقة مراقبة التعمير عن القيام بـ 831 معاينة في إطار تدخلاتها الميدانية. وقد مكنت هذه المعاينات من رصد 148 مخالفة بمدينة وجدة ومحيطها تهم 142 مخالفة بالمدار الحضري و 6 مخالفات بالعالم القروي، حيث توزعت هذه المخالفات على 114 مخالفة تهم البناء بدون رخصة و 34 مخالفة ترتبط بعدم احترام التصاميم المعمارية المصادق عليها وكذا بيانات رخصة البناء والإصلاح.

والجدول التالي يبين التوزيع الزمني لتدخلات ومعاينات فرقة مراقبة التعمير خلال الفترة الممتدة ما بين

2021-2016

2021	2020	2019	2018	2017	
03	68	95	90	55	يناير
10	70	102	94	49	فبراير
21	63	124	82	77	مارس
26	76	145	93	72	أبريل
18	63	66	154	64	مايو
19	58	96	92	62	يونيو
11	48	91	160	46	يوليو
09	53	66	106	53	غشت
09	61	72	93	71	شتنبر
08	52	89	133	76	أكتوبر
10	59	73	105	122	نونبر
04	70	74	88	113	دجنبر
148	741	1093	1291	860	المجموع

التوزيع الزمني لتدخلات فرقة مراقبة التعمير بمدينة وجدو ومحيطها القريب

وموازاة مع ذلك، تقوم فرقة التعمير باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن المخالفات المرصودة، حيث يتم توجيه تقارير بهذا الشأن إلى السلطات المحلية المعنية قصد القيام بالمتعين وتحريك المسطرة القضائية في حق المخالفين طبقا لمقتضيات القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

و بالموازاة مع ذلك، تضطلع فرقة مراقبة التعمير بأنشطة أخرى تتمثل فيما يلي :

معالجة شكايات المواطنين ؛

المشاركة في اللجان التقنية المكلفة بالمعاينات والتتبع.

ثانيا: مواكبة وتشجيع الاستثمار

1- دراسة ومواكبة المشاريع الاستثمارية

تندرج هذه العملية في إطار مواكبة الاستثمار، وتهم دراسة ملفات الاستثمار في إطار اللجان الجهوية، فضلا عن تقديم مذكرات المعلومات والدراسة القبلية للمشاريع ومواكبة الجماعات والمصالح الخارجية في إنجاز المرافق والإدارات العمومية، فضلا عن المواكبة التقنية للمهنيين وحاملي المشاريع.

أ- المشاركة في أشغال اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار

تشارك الوكالة الحضرية لوجدة ضمن اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار-المنصوص عليها في المادة 29 من القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار- وكذا إنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال البوابة الإلكترونية للمراكز الجهوية للاستثمار www.cri-invest.ma، بمختلف أنواعها

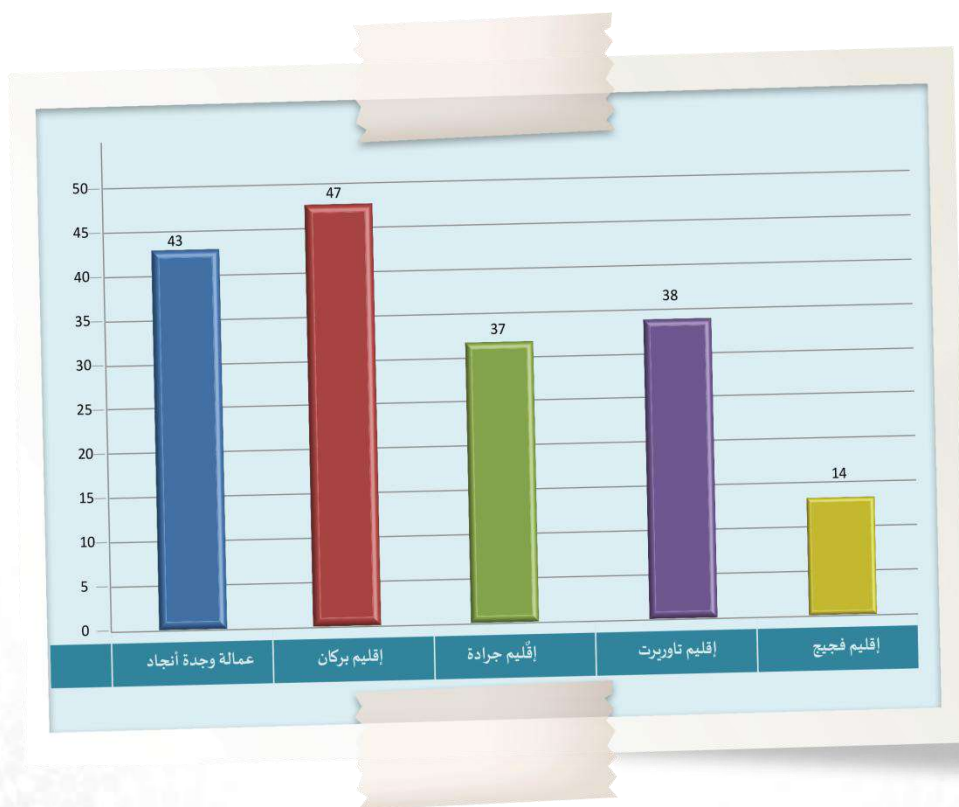
وفي هذا الإطار، أبدت الوكالة الحضرية خلال سنة 2021 - في إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار- بمختلف أنواعها رأيا في 179 مشروعا استثماريا على مستوى نفوذها الترابي، حظي منها 121 مشروع بالموافقة، في حين تم رفض 58 مشروعا. وقد مكنت هذه المشاريع من تعبئة مبلغ استثماري يفوق 1.8ملايير درهم (1,842,904,255).

النسبة المئوية	مجموع المشاريع	إقليم فجيج	إقليم جرادة	إقليم تاوريرت	إقليم بركان	عمالة وجدة أنجاد	
68 %	121	13	27	20	36	25	المشاريع الموافق عليها
32 %	58	01	10	18	11	18	المشاريع غير الموافق عليها
100 %	179	14	37	38	47	43	مجموع المشاريع

توزيع المشاريع المدروسة في إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال سنة 2021 حسب رأي اللجنة

المجموع	رياضي	عقاري	صحي	تربوي	صناعي	سياحي	بيئي	خدماتي/تجاري	طبيعة المشروع ----- العمالة أو الإقليم
43	00	00	02	01	02	09	09	20	وجدة-أنجاد
47	01	02	00	00	00	21	03	20	بركان
38	02	00	00	00	03	06	13	14	تاويرت
37	00	01	00	01	02	06	11	16	جرادة
14	00	00	00	00	00	01	05	08	فجيج
179	03	03	02	02	07	43	41	78	المجموع
% 100	% 02	% 02	% 01	% 01	% 04	% 24	% 23	% 43	النسبة المئوية
	179								المجموع العام

توزيع المشاريع المدروسة في إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال سنة 2021 حسب طبيعة المشروع



التوزيع المجالي للمشاريع الإستثمارية حسب العمالة والأقاليم

النسبة المئوية	المجموع	العقود والاتفاقيات	طلبات الإسناد	ترتيب المؤسسات السياحية	دراسات التأثير على البيئة	الرخص والأذون	طلبات الاحتلال المؤقت	الإشهاد بعدم الصبغة الفلاحية	تفويت الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص	التقييم المسبق للمشاريع الاستثمارية	نوعية اللجنة العمالة الإقليمية
% 24	43	01	06	03	12	09	03	01	08	43	وجدة-أنجاد
% 26	47	01	04	08	06	08	14	00	06	47	بركان
% 21	38	00	00	02	14	06	02	00	14	38	تاويرت
% 21	37	00	00	04	11	09	06	00	07	37	جرادة
% 8	14	00	00	00	05	01	07	00	01	14	فجيج
% 100	179	02	10	17	48	33	32	01	36	179	المجموع
% 100	% 100	% 1	% 6	% 9	% 27	% 18	% 18	% 1	% 20	% 100	النسبة المئوية

توزيع المشاريع المدروسة في إطار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار خلال سنة 2021 حسب نوعية اللجنة

ب- المشاركة في عملية اختيار الأراضي والتقييم

تندرج هذه العملية في إطار المساعدة التقنية والقانونية التي تقدمها الوكالة الحضرية لفائدة الجماعات الترابية ومؤسسات الدولة لتنفيذ مقتضيات وثائق التعمير خاصة فيما يتعلق بإحداث التجهيزات والمرافق العمومية، وذلك من خلال دورها المحوري ضمن أشغال لجنتي اختيار الأراضي والتقييم، المحدثين طبقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2021/02 بتاريخ 12 فبراير 2021 المتعلق بالاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهتم الملك الخاص للدولة، و المتمثل في توضيح التخصيص التعميري للعقار موضوع الاختيار بموجب وثيقة التعمير المعمول بها.

وقد أسفر عمل الوكالة ضمن هاتين اللجنتين عن القيام ب 73 عملية اختيار الأراضي لبرمجة المرافق العمومية و عن 97 عملية للتقييم كما هو مبين في الجدول أسفله:

العمالة أو الإقليم	عمليات اختيار الأراضي	عمليات التقييم
عمالة وجدة أنجاد	12	27
إقليم بركان	23	19
إقليم جرادة	13	20
إقليم تاويرت	13	18
إقليم فجيج	12	13
المجموع	73	97
المجموع العام	170	

أشغال اللجان المكلفة باختيار الأراضي والتقييم برسم 2019

ج- تسليم بطاقة المعلومات

تندرج هذه العملية ضمن مهام الإرشاد والتوجيه التي تضطلع بها الوكالة الحضرية لفائدة المواطنين والمهنيين، كما تهدف إلى توجيه استعمال الأراضي من خلال تحديد التخصيصات التعميرية، والمقتضيات القانونية المطبقة على ملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير المعمول بها .

وعلى الرغم من أهمية هذه الوثيقة في تحديد المقتضيات القانونية المطبقة على ملكية عقارية بموجب وثيقة التعمير المعمول بها، فقد عرفت سنة 2021 تسليم ما مجموعه 698 بطاقة معلومات تعميرية منها 373 بطاقة معلومات عادية و 211 بطاقة معلومات إلكترونية، موازاة مع ذلك، سلمت الوكالة الحضرية 114 معلومات تعميرية لفائدة الإدارات العمومية وذلك بغرض استكمال الإجراءات المتعلقة بتفويت الأراضي وكذا تسوية الوضعية العقارية أو لإنجاز مشاريع استثمارية.

المجموع	بطاقة المعلومات لفائدة الإدارات العمومية	بطاقة المعلومات الإلكترونية	بطاقة المعلومات العادية
698	114	211	373

توزيع بطاقات المعلومات حسب طبيعتها خلال سنة 2020

لكن على الرغم من ذلك، ونظرا لما يتطلبه استقرار المعاملات العقارية من ضبط لقواعد استعمال الأرض وكذا الارتفاقات المقررة بالملكية العقارية بموجب وثائق التعمير، تبقى بطاقة المعلومات من الوثائق الأساسية التي تمكن المهنيين وأصحاب المشاريع من التأكد من خلو الملكية مما من شأنه أن يؤثر في سلامة المعاملات العقارية وكذا إنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال البوابة الإلكترونية للمراكز الجهوية للاستثمار

www.Cri-invest.ma

د- ملفات كراء وتفويت الأراضي السلالية

بتت الوكالة رأيا في 08 ملفا لكرء وتفويت العقارات السلالية لإنجاز مشاريع خدماتية وترفيهية وسكنية ومرافق عمومية.

العدد	العمالة /الإقليم
00	عمالة وجدة أنجاد
00	إقليم بركان
04	إقليم جرادة
03	إقليم تاويرت
01	إقليم فجيج
08	المجموع

وإيماننا منها بأن الإدارة المواطنة هي الإدارة المنفتحة على محيطها الخارجي وعلى فرقائها المؤسساتيين، نهجت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 مقاربة متجددة تنبني على انفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي وكذا تكريس سياسة تواصلية مع المرتفقين، حيث هم هذا الجانب المساعدة التقنية والقانونية للجماعات الترابية وإعمال مبادئ الإنصات والقرب في تدبير ومعالجة جميع الشكايات والتظلمات المقدمة من طرف المواطنين والتي تهم قضايا التعمير والبناء.

2- مواكبة الأوراش التنموية الكبرى

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 مواكبة الأقطاب التنموية الكبرى التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تشكل القاعدة الصلبة للاقتصاد الجهوي من حيث أهميتها في توفير فرص الشغل وتحسين جاذبية المجال العمراني، حيث تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

أ- القطب التكنولوجي بوجدة

يشكل هذا المشروع دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية على مستوى جهة الشرق، وقد عرف منذ إحداثه إلى غاية اليوم، دراسة 67 مشروعاً توزعت بين الوحدات الإنتاجية ومعامل التغليف ووحدات التحويل والتبريد وبنيات تحتية لوجيستكية ووحدات لعرض وبيع السيارات وعدد من المركبات الخدمائية ومعاهد التكوين بالإضافة إلى مجمع المعرفة...

و يوفر هذا المشروع قاعدة اقتصادية مهمة متنوعة ما بين اللوجستيك والخدمات المرحلة والتكنولوجيا النظيفة، إضافة إلى المرافق الخدمائية والترفيهية، كما ساهم هذا المشروع في هيكلة المجال المحيط به من خلال الربط الطرقي وتقوية البنية التحتية الطرقيّة.



ب- القطب الفلاحي ببركان

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 مواكبتها للقطب الفلاحي، حيث أبدت رأبها في مشروعات. وقد وصل عدد المشاريع المدروسة إلى غاية اليوم 36 مشروعا، تتمثل أساسا في بناء مجموعة من الوحدات الصناعية والإنتاجية والإدارية وكذا مركز البحث والمراقبة ووحدات التبريد والتلفيف وفضاءات للاستقبال ووحدات تصبير وتصدير الفواكه والخضر.



ج- مشروع المحطة السياحية للسعيدية

واصلت الوكالة الحضرية لوجدة ، بمعية فرقائها، مواكبة مشروع المحطة السياحية للسعيدية، وذلك من اجل بلوغ الأهداف المحددة، حيث عرفت المحطة منذ إحداثها إنجاز العديد من المشاريع السكنية، إضافة إلى إنجاز العديد من الوحدات الفندقية، الشيء الذي كان له الأثر الإيجابي في تقوية الوظيفة الحضرية للمدينة وكذا البنية التحتية السياحية، حيث بلغت الطاقة الاستيعابية المحققة 5636 سريرا من مجموع 16905 كطاقة استيعابية متوقعة.

كما كان لهذا المشروع، نتائج إيجابية تمثلت في خلق رواج تجاري وسياحي بالمدينة، كما مكن من توفير حوالي 2000 منصب شغل من أصل 8000 منصبا متوقعا.



د-القطب الحضري لوجدة Urba pôle

واكبت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 مشروع القطب الحضري لمدينة وجدة، حيث بلغ عدد المشاريع المدروسة إلى غاية اليوم 11 مشروعا.

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين المشهد الحضري للمدينة الألفية عبر تقوية وظيفتها الحضرية والخدماتية، وقد عرف المشروع منذ إحدائه دراسة 11 مشروعا تتوزع بين بناء مجموعات سكنية تجارية ومكاتب بالإضافة إلى محطة القطار و المقر الرئيسي للبنك الشعبي فضلا عن تهيئة الساحات والفضاءات الحرة، كما ساهم في هيكلة المجال المحيط به عبر الربط الطرقي بين أطراف المدينة.



ه- مشروع النصر بمدينة وجدة

يعرف المشروع إلى غاية الآن تقدما في نسبة الإنجاز، حيث تم منذ انطلاق المشروع إلى غاية متم سنة 2021 دراسة 22 مشروعا موزعة بين بناء مجموعات سكنية اجتماعية بتكلفة 250 ألف درهم من فئة سفلي بأربع طوابق، ومجموعات سكنية من فئة سفلي بست طوابق (Standing) بالإضافة إلى مدرسة وإعدادية.

وقد كان لهذا المشروع تأثير إيجابي على الجانب المجالي والمشهدي من حيث تهيئة الشوارع وفتح الطرق، كما أصبح قطبا إداريا متميزا يحتضن مقرات الإدارات والمرافق العمومية الجهوية.



و- القطب الحضري لتاوريرت

يتعلق الأمر بمشروع القطب الحضري الواقع غربا على الطريق الوطنية رقم 6، على مساحة 150 هكتار، والذي يهدف إلى تقوية الوظيفة الحضرية لمدينة تاوريرت عبر خلق قطب حضري يتوفر على جميع التجهيزات والمرافق الضرورية ويقدم عرضا سكنيا متنوعا من فيلات وسكن اقتصادي وسكن اجتماعي وشقق في إطار من التناسق والانسجام بين مكونات المشروع. كما يأخذ المشروع بعين الاعتبار مدينة تاوريرت كعاصمة للإقليم وكذا التجهيزات الكبرى المبرمجة ذات الإشعاع الإقليمي والجهوي (ملحقة الجامعة، المركب الرياضي، المنطقة اللوجيستكية،....).



وجدير بالذكر، أن الوكالة الحضرية لوجدة تصاحب المشروع من خلال التأطير التقني والقانوني، حيث تضع لهذا الغرض رهن إشارة المنظومة خبرتها من أجل تحسين مكونات المشروع من خلال الحرص على إدماج المشروع في النسق العمراني العام عبر خلق طرق الولوج وكذا المساحات الخضراء والفضاءات الحرة .

التقرير الإداري والمالي



المحور الأول : تقوية الحكامة الإدارية والمؤسسية

انسجاما مع مقتضيات ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليها في القانون رقم 54.19 الصادر بتاريخ 22 يوليوز 2021، واصلت الوكالة خلال سنة 2021 مجهوداتها الرامية إلى ترسيخ مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في تديرها من خلال اعتماد أساليب تدير حديثة لتسيير مواردها لضمان جودة الخدمات المقدمة للعموم و تيسير الولوج إليها، وكذا الرفع من أدائها وترسيخ قيم المرفق العام المرتكزة على الشفافية والمساواة والفعالية والنجاعة والنتائج.

1- تحسين الخدمات الإدارية

قامت الوكالة الحضرية لوجدة بتعبئة جميع الوسائل المتاحة من أجل إرساء دعائم الانفتاح على محيطها الداخلي والخارجي، وإشراك مختلف الفاعلين في تطوير خدمات للقرب تستجيب لحاجياتهم وانتظاراتهم و تحسين جودتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق النجاعة والفعالية ، وذلك من خلال :

أ - رقمنة الخدمات الإدارية

في إطار ضمان الانتقال الرقمي للمؤسسة و في سياق تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة و تجويد الخدمات الإدارية، من خلال إرساء الخدمات الالكترونية كمدخل لتسهيل وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وتكريس الشفافية في الولوج إلى الخدمات العمومية، واصلت الوكالة تجويد و توسيع سلة خدماتها الرقمية من خلال توفير خدمات آمنة للمرتفقين بقيمة مضافة عالية، سواء عبر موقعها الإلكتروني الرسمي أو من خلال منصات الخدمات الوطنية.



و يتعلق الأمر بالخدمات التالية :

- الخدمة الخاصة بالدراسة القبيلية الرقمية لطلبات الرخص في مجال التعمير « pré-Instruction » ؛

- الخدمة الخاصة بالاطلاع على نتائج دراسة ملفات التعمير «Résultats des commissions» ؛
- الخدمة الخاصة بالاطلاع على وثائق التعمير « Documents d'urbanisme en ligne » ؛
- الخدمة الخاصة بتلقي الشكايات المتعلقة بمجال تدخل الوكالة الحضرية «Requêtes en ligne» ؛
- الخدمة الخاصة بتلقي طلبات بطاقة المعلومات التعميرية «Note de renseignement» ؛
- الخدمة الخاصة بالأداء الإلكتروني للخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية « Paiement des services rendus » ؛
- كما انخرطت الوكالة كذلك في تعزيز خدماتها الإلكترونية من خلال المواقع الإلكترونية للمنصات الوطنية عبر توفير الخدمات التالية :
- الخدمة الخاصة بمكتب الضبط الرقمي للتدبير الإلكتروني للمراسلات (تبعاً لمنشور السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عدد 2020/02 المتعلق بالخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية، حيث تم وبتنسيق مع وكالة التنمية الرقمية تفعيل هذه الخدمة الخاصة بالتدبير الإلكتروني للمراسلات الواردة والصادرة عن هذه المؤسسة من خلال الرابط (<https://courrier.gov.ma/virtualbo>) « Bureau d'ordre digital » ؛



- الخدمة الخاصة بالتدبير اللامادي لطلبات التراخيص في مجالات التعمير والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي « Rokhas » ؛
- الخدمة الخاصة بالحق في الحصول على المعلومة من خلال البوابة الوطنية chafafiya.ma ؛
- الخدمة الخاصة بدراسة الملفات الاستثمارية بالمنصة الإلكترونية الخاصة www.cri-invest.ma ؛
- الخدمة الخاصة بمرصد تتبع أجال الأداء Observatoire des délais de paiement ؛
- الخدمة الخاصة بتلقي الفواتير الإلكترونية وشكايات الممولين. ajal.finances.gov.ma
- الخدمة الخاصة بتقديم الشكايات من خلال البوابة الوطنية chikaya.ma .
- وقد وضعت الوكالة رهن إشارة مرتفقها رموز الاستجابة السريعة QR-Codes قصد تسهيل الولوج لمختلف هذه الخدمات.

ب- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

- واصلت الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 الجهود الرامية إلى تسهيل ولوج المرتفقين إلى خدماتها وتبسيطها، وذلك من خلال تنزيل أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية لاسيما في ما يتعلق بتلقي طلبات

المرتفقين ومعالجتها وتقديم الخدمات موضوع هذه الطلبات.

وقد قامت الوكالة بتوثيق وتدوين القرارات الإدارية التي لها علاقة بالمرتفق ولاسيما ما يتعلق بإبداء الرأي المطابق وتسليم مذكرة المعلومات التعميرية، والتي تم نشرها بالبوابة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. كما حرصت الوكالة على تعزيز الثقة بين الإدارة والمرتفق وعلى التحسين المستمر لجودة الخدمات التي تقدمها، كما تعمل على تدعيم الشفافية والمساواة في الولوج إلى الخدمات العمومية مع إيلاء أهمية للحوار والتواصل وتحسين ظروف استقبال المرتفقين وتمكينهم من تقديم شكاياتهم بكل سلاسة وانسيابية.

ج- حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

تُعالج الوكالة الحضرية لوجدة معطيات ذات طابع شخصي في إطار ممارسة مهام المرفق العمومي وفي احترام تام لأحكام القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث تسهر الوكالة على احترام حقوق الأشخاص المعنيين ومعطياتهم الشخصية وفق القواعد الواجب اتباعها قبل وأثناء معالجة هذه المعطيات مع ضمان الولوج إليها فقط، وعدم استغلالها لغايات أخرى غير تلك التي جمعت من أجلها.

ووعيا منها بأهمية وحاجة المؤسسة إلى استعمال المعطيات الشخصية في أنشطتها وتطبيقا لمقتضيات القانون السالف الذكر، قامت الوكالة بإشعار اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالمعالجات التالية :

المعالجات المنجزة على الموقع الإلكتروني للوكالة ويتعلق الأمر ب :

- الدراسة القبليّة الرقمية لطلبات الرخص في مجال التعمير: تم الترخيص لهذه المعالجة في 2020/02/19 تحت رقم D-131/2020؛
- تلقي الشكايات الرقمية: هذه المعالجة في طور الترخيص؛
- تلقي طلبات بطاقة المعلومات التعميرية: هذه المعالجة في طور الترخيص؛
- وضع نظام مراقبة بالكاميرات بمقر الوكالة: حيث تم الترخيص لهذه المعالجة في 2021/03/30 تحت رقم D-VS-209/201؛
- معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في إطار تدبير الممونين: حيث تم الترخيص لهذه المعالجة في 2021/04/20 تحت رقم A-GF-156/2021؛
- معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي من أجل تدبير طلبات الحصول على المعلومات : هذه المعالجة في طور الترخيص؛
- معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في إطار تدبير الزبناء: هذه المعالجة في طور الترخيص؛
- استعمال الأجهزة البيومترية لمراقبة حضور المستخدمين : هذه المعالجة في طور الترخيص.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار احترام سرية وأمن المعطيات المعالجة ذات الطابع الشخصي، تقتصر هذه

المعالجات على استعمال تلك المعطيات وفقاً للأهداف والغايات المحددة والمعلنة بعد نيل موافقة الأشخاص المعنيين مع احترام حقوقهم في هذا الصدد، وذلك من خلال:

الإخبار: حيث يتم توضيح خصائص المعالجة بصفة صريحة ودقيقة في السند المستعمل لتجميع المعطيات الشخصية وخاصة ما يتعلق بهوية المسؤول

عن المعالجة، الغايات المتوخاة من المعالجة، الجهات التي ترسل إليها المعطيات، حقوق الأشخاص المعنيين وكيفية ممارستها، وكذا خاصيات وصل التصريح أو الإذن المسلم من لدن اللجنة الوطنية؛

الحق في الولوج إلى المعطيات الشخصية إذ يمكن للشخص المعني الولوج لمعطياته الشخصية؛

الحق في التصحيح حيث يكون بإمكان الشخص المعني تحيين أو تصحيح أو مسح أو إغلاق الولوج إلى المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تخصه إذا كانت غير مكتملة أو غير صحيحة أو غير دقيقة أو متقدمة؛

التعرض: حيث يمكن للشخص المعني التعرض ولأسباب مشروعة، على القيام بمعالجة المعطيات التي

تخصه.

د - الحق في الحصول على المعلومات

يعتبر حق الحصول على المعلومات من الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، ولاسيما الفصل 27 منه. ومن أجل تمكين المواطنين من المعلومات وتنفيذ مقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، اتخذت الوكالة الحضرية جميع التدابير الكفيلة لتمكينهم من ممارستها هذا الحق، وذلك من خلال:

النشر الاستباقي للمعلومات عبر موقعها الإلكتروني وعبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وكذا عبر واجهة الإعلانات الموجودة بمدخل الإدارة؛

تقديم المعلومات في إطار طلبات الحصول على المعلومات التي تتوصل بها المؤسسة، وذلك إما عن خلال الإيداع المباشر مقابل وصل، أو عن طريق البريد العادي، أو الإلكتروني مقابل إشعار بالتوصل. حيث عالجت الوكالة خلال سنة 2021 طلب واحد.



هـ- الانفتاح والتواصل



تعزيزا لمبادئ الشفافية والحكامة الجيدة و من أجل دعم انفتاح المؤسسة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والمهني، قامت الوكالة بترسيخ نظام تواصلي ناجح يساهم في تحسين الصورة المؤسسية للإدارة وضمان تفاعلها الايجابي مع مرتفقيها والمتعاملين معها.

ويرتكز هذا النظام على اعتماد الوسائل التكنولوجية للمعلومات والاتصال من أجل تعزيز التواصل مع مختلف المتدخلين والمرتفقين بكيفية حديثة وفعالة مع الالتزام التام بالهوية البصرية للوكالة.

ويعتمد النظام التواصلي للوكالة على القنوات التالية:

- الموقع الإلكتروني للوكالة : يعد الموقع الإلكتروني بمثابة أداة رئيسية للتواصل، حيث تسهر الوكالة على تحيين الموقع بشكل مستمر بأخر المستجدات في مجال تدخلها وتقوم بالتعريف المنتظم بمهامها وبرامجها والأنشطة التي تقوم بها وبالخدمات التي تقدمها؛
- مواقع التواصل الاجتماعي « facebook » : يسمح الحضور الدائم بمواقع التواصل الاجتماعي بالتفاعل الفوري بين الإدارة و المرتفقين ويتيح الحصول على تعليقات وآراء المواطنين حول الخدمات المقدمة؛
- استعمال التجهيزات السمعية البصرية عبر نشر فيديوهات تواصلية: يتم عرض فيديوهات تواصلية على شاشات تفاعلية بمدخل الوكالة لتوجيه المواطنين وتحسيسهم وتمكينهم من الإطلاع على المعلومات والمعطيات المختلفة؛
- استعمال رموز الاستجابة السريعة : لتوجيه مستعملي الهواتف النقالة لمختلف الخدمات الرقمية المتاحة بالمؤسسة؛
- إعداد ملصقات و منشورات : للتعريف بالخدمات التي تقدمها المؤسسة و مسارات تقديمها.



و- مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من انتشار جائحة كورونا

حرصاً منها على استمرارية المرفق العمومي وديمومة الخدمات التي تقدمها المؤسسة في هذه الفترة الاستثنائية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية للحد من جائحة كورونا كوفيد 19، واصلت الوكالة التقييد بالتدابير الاحترازية والوقائية، وكذا عملية التحسيس المرتبطة بها سواء بالنسبة للموظفين أو المرتفقين.

وفي هذا الإطار اعتمدت الوكالة الحضرية كافة التدابير الاحترازية للوقاية من انتشار جائحة كورونا، من خلال تجهيز مقر الوكالة بمختلف الوسائل اللازمة من تشوير و ملصقات و إعلانات تحسيسية و أدوات التعقيم، ناهيك عن التتبع المستمر للوضعية الوبائية كإجراء استباقي. وقد مكّنها ذلك من التحكم في عدد الحالات المصابة.



إضافة إلى ذلك انخرطت الوكالة في الإستراتيجية الوطنية للتلقيح من خلال التتبع الدائم لوضعية الملقحين من موظفيها وتحسيسهم بأهمية هذه العملية للحد من انتشار الجائحة، كما انخرطت في تفعيل قرار الحكومة بتبني مقاربة احترازية جديدة لمواجهة فيروس كورونا Covid 19 أساسها اعتماد جواز التلقيح كوثيقة ضرورية وإلزامية لولوج الأماكن العامة ابتداء من يوم الخميس 21 أكتوبر 2021، حيث أصدرت المؤسسة مذكرة بخصوص إلزامية إدلاء الموظفين والمرتفقين بجواز التلقيح عند ولوج مقر الوكالة الحضرية وملحقاتها. وتعمل الوكالة على تفعيل الدائم لهذا القرار من خلال إلزام جميع موظفيها بأخذ جرعات التلقيح اللازمة وتقديم جواز التلقيح، وكذا إلزام جميع المرتفقين بالإدلاء بجواز التلقيح والإلتزام بالتدابير الاحترازية قبل ولوج مقر الوكالة وملحقاتها.

2- تثمين الرأس مال البشري

تحرص الوكالة باستمرار على تحسين منظومة تدبير مواردها البشرية من خلال إعداد و وضع آليات حديثة ومحكمة لتدبير تلك الموارد باعتبارها الدعامة الأساسية للتحويل الإداري وتحسين مردودية المرفق العام ورفع من جودة الخدمات .

وتسعى الوكالة دوماً إلى تطوير أساليب تدبيرها وتأهيل مواردها و الرفع من أدائها و تكريس معايير الشفافية و الاستحقاق والكفاءة المهنية،

وقد تميزت الحصيلة الاجتماعية لسنة 2021 بما يلي :

أ- المؤشرات المتعلقة بالحصيلة الإجتماعية

بلغ العدد الإجمالي للمستخدمين بالوكالة الحضرية لوجدة في 31 دجنبر 2021 ما مجموعه 87 مستخدماً. وقد شهدت هذه السنة مغادرة مستخدمين (2) للوكالة (استقالة مهندسة في نظم المعلومات الجغرافية وإحالة إطار عال على التقاعد).

وفي مايلي نستعرض بعض المؤشرات العامة المتعلقة بالموارد البشرية للوكالة إلى غاية 31 دجنبر 2021:

المؤشرات	التسمية
65	عدد الأطر
22	عدد الأعوان
%75	نسبة التأطير
20 483 571,25 درهم	كتلة الأجور في 31 دجنبر 2021 بالدرهم
%1 مقابل 3 % في 2020	معدل دوران الموارد البشرية

تتميز تركيبة الرأسمال البشري للوكالة بارتفاع نسبة التأطير وهو مؤشر إيجابي من شأنه الرفع من مردوديتها وتحسين جودة خدماتها على الرغم من انعكاس ذلك على كتلة الأجور بالمؤسسة والتي توجد في منحى تصاعدي.

توزيع المستخدمين بحسب التخصص وبحسب الوحدات الإدارية.

التوزيع بحسب الوحدات الإدارية									العدد	الفئة /التخصص
ملحقة بوعرفة	ملحقة جرادة	ملحقة تاويرت	ملحقة بركان	مديرية الشؤون القانونية والعقارية	مديرية التدبير الحضري	مديرية الدراسات	المديرية الإدارية والمالية	الإدارة		
	01	1	1		2	4			9	المهندسين المعماريين
					1			1	2	المهندسين
			1	3	2	1	3		10	أطر قانونية
						2	2	1	5	أطر في الاقتصاد والهيئة
							1		1	التدقيق

التوزيع بحسب الوحدات الإدارية									العدد	الفئة/التخصص
ملحقة بوعرفة	ملحقة جرادة	ملحقة تاويرت	ملحقة بركان	مديرية الشؤون القانونية والعقارية	مديرية التدبير الحضري	مديرية الدراسات	المديرية الإدارية والمالية	الإدارة		
				1				1	2	أطر في الجغرافيا
01			1	7		1			10	التقنيين الطبوغرافيين
	1	1			5	2			9	التقنيين في الهندسة والتعمير
				1	4	1			6	التقنيين في الهندسة المدنية
							4		4	التقنيين في المحاسبة
				1		2	1	2	6	الإعلاميات
				1	3	1	3	1	9	الكاتبات
					3	1	10		14	فئات أخرى
01	02	02	03	14	20	15	24	06	87	المجموع

يتميز توزيع أعداد المستخدمين بحسب التخصص و بحسب الوحدات الإدارية بهيمنة المديريات التي تضطلع بالمهام التقنية حيث تضم 63 مستخدما من مجموع المستخدمين أي بنسبة 73%.

توزيع المستخدمين بحسب النوع.

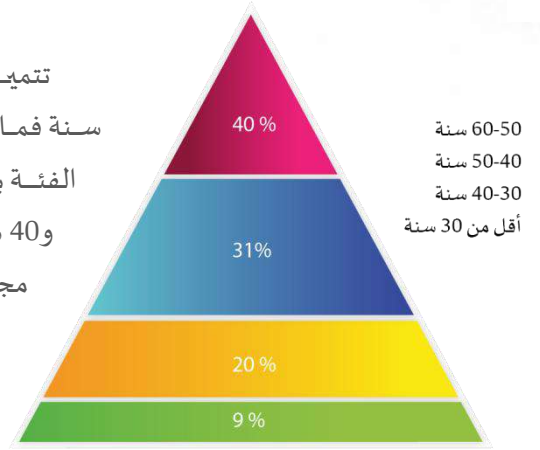
العدد أو النسبة	التسمية
35	عدد النساء
40%	نسبة التأنيث
07	عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية
26	عدد الأطر من النساء
30%	نسبة التأطير في صفوف النساء

يبلغ عدد النساء من مجموع المستخدمين بالوكالة الحضرية ما مجموعه 35 موظفة أي بنسبة تأنيث تقدر ب 40%، بينما يبلغ عدد اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية 7 نساء، كما يقدر عدد الأطر من النساء ب 26 إطار أي بنسبة تأطير 30%.

توزيع المستخدمين بحسب هرم الأعمار.

النسبة	العدد	الفئة العمرية
40 %	35	50 سنة فما فوق
31%	27	بين 40 و50 سنة
20%	17	بين 30 و40 سنة
9%	8	أقل من 30 سنة
	87	المجموع

تتميز تركيبة الموارد بحسب هرم الأعمار بهيمنة الفئة العمرية 50 سنة فما فوق حيث تمثل 40 % من مجموع المستخدمين، في حين تمثل الفئة بين 40 و50 سنة 31 %، و20% بالنسبة للفئة العمرية بين 30 و40 سنة، بينما تمثل الفئة العمرية أقل من 30 سنة 9 % من مجموع المستخدمين.



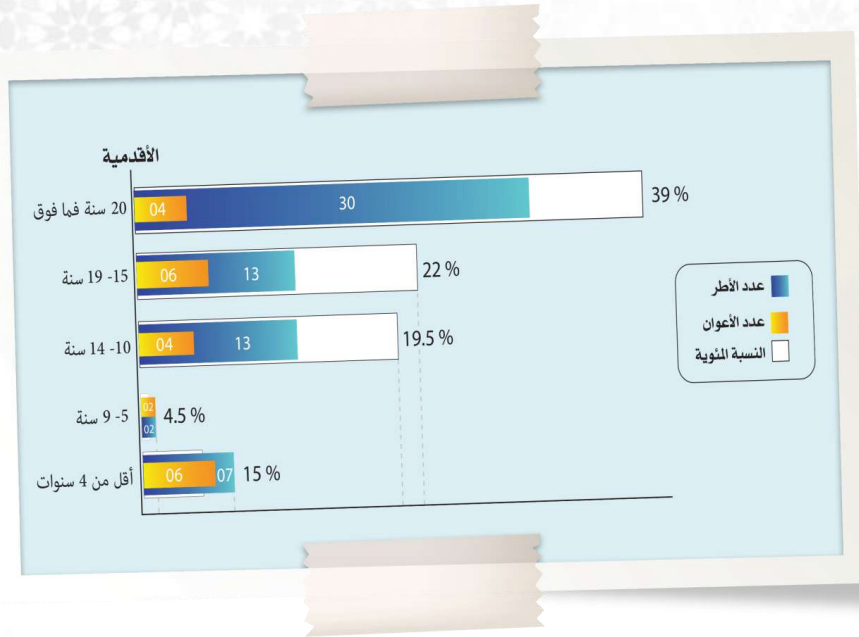
هرم الفئات العمرية بالوكالة الحضرية لوجدة

وبذلك يمكن القول أن الأمر يتعلق بتركيبة بشرية في طور الشيخوخة، مما يفرض على المؤسسة ضرورة وضع برنامج توعبي للتوظيف بالتنسيق مع وزارة المالية بالإضافة إلى تفعيل مختلف الآليات الممكنة كالحركية

الداخلية بين المصالح والتكوين المستمر مما سيمكنها من توفير احتياجاتها من الموارد البشرية خلال السنوات المقبلة بما يتلاءم مع احتياجاتها ونوعية المهام التي تضطلع بها .

توزيع المستخدمين بحسب الأقدمية

الأقدمية	النسبة	الأطر	الأعوان
20 سنة فما فوق	39%	30	4
19-15 سنة	22%	13	6
14-10 سنة	19.5%	13	4
9-5 سنوات	4.5%	2	2
أقل من 4 سنوات	15%	7	6



يتميز توزيع تركيبة الموارد البشرية بحسب الأقدمية بهيمنة الفئة التي تتوفر على أقدمية 20 سنة فما فوق، وهو مؤشر ايجابي يؤكد على الخبرة و التراكم المعرفي والمهني الذي يميز الموارد البشرية للوكالة وما لذلك من انعكاس على مردوديتها وتحسين أداءها وفعاليتها .

شريحة الأقدمية بالوكالة الحضرية لوجدة

ب - تقييم المستخدمين

ارتكزت المقاربة المعتمدة في تقييم المستخدمين خلال سنة 2021 على تنمية الكفاءات من خلال إعطاء الأهمية للاستحقاق والمردودية والابتكار في أداء المهام الإدارية، وكذلك بمدى إسهامهم الفعلي في تطوير العمل وتحسين مستوى الخدمات العمومية وحسن تفاعلهم مع متطلبات الإدارة وحاجياتها.

وفي إطار تقييم الأداء المهني للمستخدمين وطبقا للنظام الأساسي المؤقت للوكالة الحضرية لوجدة، واصلت المؤسسة عملية الترقية الداخلية وقد شملت الترقية في الرتبة و الدرجة وهمت المستخدمين بمختلف الفئات والدرجات المهنية.

ج- تطوير الحماية الاجتماعية

في ظل الظرفية الراهنة المتعلقة بتفشي وباء كورونا، عززت الوكالة منظومة الحماية الاجتماعية للمستخدمين من خلال توفير بنية عمل آمنة تستجيب للشروط السليمة للعمل داخل الإدارة وتحترم التدابير الاحترازية المعمول بها من أجل ضمان السلامة الصحية للمستخدمين وتمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه.

كما تعمل الوكالة على دعم مختلف الجوانب الاجتماعية المرتبطة بتحسين ظروف العمل وضمان السلامة والوقاية من الأخطار المهنية وذلك من خلال :

- دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي الوكالة وأنشطتها خصوصا التأمين الصحي التكميلي؛
- إبرام عقد تأمين ضد حوادث الشغل والمخاطر المهنية لجميع المستخدمين؛
- توفير الأدوية المرتبطة بالإسعافات الأولية بمقر الوكالة؛
- تلقيح المستخدمين كل سنة ضد الأنفلونزا الموسمية؛
- تتبع عملية التلقيح ضد فيروس كورونا.

د - التكوين المستمر

اعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه التكوين كرافعة لثمين الموارد البشرية من أجل تحسين قدراتهم ومعارفهم والرفع من مؤهلاتهم، نظمت الوكالة خلال سنة 2021 دورات تكوينية وفقا لبرنامجها السنوي للتكوين المستمر، همت المجالات التالية :

- التواصل المؤسسي؛
- النظام العقاري؛
- مبادئ الخرائطية؛
- المراقبة الداخلية ؛
- القانون التنظيمي للمالية العامة؛
- نظم المعلومات الجغرافية.

3- تكريس مبادئ الحكامة واعتماد الممارسات الجيدة في التدبير

تواصل الوكالة تفعيل وتطبيق ميثاق الممارسات الجيدة عبر إرساء تدبير مسؤول وشفاف يضمن مصداقية وفعالية ونجاعة الأداء العمومي وتعزيز مردودية المرفق العام وذلك من خلال :

أ- نشر المعلومات و المعطيات و التقارير السنوية.

تقوم المؤسسة بنشر جميع التقارير السنوية المرتبطة ب :

- التسيير الإداري والمالي للمؤسسة والتي تبين وضعيتها المالية ومؤشرات إنجازاتها، وكذا برنامج عملها المستقبلي وآليات تنفيذه؛
- الحسابات السنوية (حسابات الموارد والتكاليف وجدول أرصدة التدبير) التي خضعت لتدقيق خارجي (طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.13.882 بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية)، حيث قامت الوكالة بنشر حساباتها لحصيلة سنة 2020 بنشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية للجريدة الرسمية عدد 5672 بتاريخ 14 يوليوز 2021 وكذلك بموقعها الالكتروني.
- نشر البرنامج التوقعي للصفقات التي تعتمدها الوكالة ابرامها برسم السنة المالية الجارية؛
- نشر جميع المعطيات والمعلومات المرتبطة بالسياسة التدييرية للمؤسسة (ميثاق أخلاقيات العاملين بالمؤسسة، ميثاق أخلاقيات المسؤولين، الميثاق المتعلق بتحديد سياسة التوثيق بالمؤسسة، استراتيجية الوكالة الحضرية، السياسة العامة للجودة، سياسة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، القواعد والتعليمات المتعلقة باستعمال تجهيزات و ممتلكات المؤسسة.....)؛
- نشر المعطيات المتعلقة بحكامه المؤسسة وخاصة تلك المتعلقة بتركيبة المجلس الإداري وأعضائه.

ب- تعزيز الشفافية والحكمة في تدبير الصفقات العمومية

تتقيد الوكالة بمبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في إبرام الطلبات العمومية وتديريها المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وذلك من خلال :

- 1 - ضمان شفافية وحرية المنافسة إلى الولوج للصفقات العمومية؛
- 2 - اعتماد مبدأ المساواة في التعامل مع المتعدين في جميع مراحل إبرام الصفقات؛
- 3 - تعزيز التدبير اللامادي للطلبات العمومية بهدف تسهيل الولوج إلى الصفقات العمومية ؛
- 4 - استحضار مبدأ ترشيد النفقات في تدبير الطلبات العمومية؛
- 5 - تعزيز مراقبة وتقييم وتتبع جودة إنجاز الصفقات العمومية وسندات الطلب؛
- 6 - إخضاع الصفقات العمومية للمراقبة والتدقيق، وفي هذا الصدد وطبقا لنظام الصفقات العمومية للوكالة الحضرية لوجدة (الفصل 148) تم إخضاع الصفقة المتعلقة ببناء مقر الوكالة الحضرية لتدقيق خارجي هم الجوانب المتعلقة بالتحضير للصفقة وتفويتها وكذا تنفيذها؛
- 7 - تحسين آجال أداء المستحقات المرتبطة بالصفقات وبالطلبات العمومية التي تنجزها الوكالة ؛
- 8 - تحديد الحاجيات وإعداد المواصفات التقنية بشكل دقيق وواضح مع مراعاة مبدأ حرية المنافسة ؛
- 9 - نشر طلبات العروض والإعلان عن جميع المعطيات المتعلقة بمختلف مراحل تديريها؛
- 10 - تحديد الكلفة التقديرية للأعمال والخدمات بحسب نوعيتها وموضوعها والأسعار المطبقة في السوق.

ج- التدقيق المالي والمحاسباتي

خلال سنة 2021 قامت الوكالة، وتكريسا لمبادئ الشفافية والحكمة، بإنجاز عمليات التدقيق المالي والمحاسبي وفق قواعد المحاسبة العامة والتجارية من طرف خبير محاسب، وذلك بهدف التدقيق في مختلف العمليات المرتبطة بالتسيير الإداري والمالي والمحاسباتي للوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2020.

و قد شملت هذه العملية الجوانب التالية:

- تقييم نظام المراقبة الداخلي: وذلك عبر التحقق من احترام وتطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية للمؤسسة والمساطر الداخلية وكذا المعايير والأعراف المهنية والأخلاقية؛
 - تدقيق ومراقبة الحسابات والبيانات التركيبية: بهدف التأكد من أن البيانات والحسابات المالية للمؤسسة تم إعدادها وفقا لمبادئ وأساليب المحاسبة المتعارف عليها، وكذا التحقق من وفاء المؤسسة بالتزاماتها فيما يخص الإقرارات الضريبية وأداء جميع المستحقات الضريبية ؛
 - مراقبة الحسابات الخاصة بتنفيذ الميزانية: من خلال التأكد من أن البيانات الحسابية المتعلقة بتدبير الميزانية تعكس بصورة صحيحة جميع موارد المؤسسة، المبالغ الملتزم بها، والأداءات....
- وفي هذا الصدد، قام مكتب التدقيق والحسابات بالمصادقة على حسابات المؤسسة برسم سنة 2020، مع إبداء بعض التوصيات بهدف تعزيز نظام التدبير المالي والخدمي والإداري.

وفي ما يلي نستعرض أهم التوصيات المقدمة من طرف مكتب التدقيق المالي والمحاسبي برسم سنة 2020، وكذا التدابير المتخذة من قبل الوكالة الحضرية لتفعيلها:

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي
يتعلق الأمر بأربعة مناصب رؤساء قسم و 4 مناصب رؤساء مصلحة أصبحت شاغرة بفعل مغادرة مجموعة من الأطر للمؤسسة (تقاعد، استقالة)	يتم التحضير لمسطرة الإعلان عن الترشيح لشغل 8 مناصب مسؤولية شاغرة في أجل أقصاه 31 مارس 2022	ضرورة ملئ 7 مناصب مسؤولية شاغرة (4 رؤساء أقسام و 3 رؤساء مصالح)
إن وضع نظام للمحاسبة التحليلية يتطلب منهجية محددة واعتبارات متعددة وجب على المؤسسة أن تأخذها بعين الاعتبار من خلال التعرف على إمكانيات المؤسسة إلى جانب تحديد الطرق الممكنة تطبيقها. ولوضع هذا النظام يجب أن تتوفر المؤسسة على نظام عام للمعلومات وموارد بشرية مؤهلة في هذا المجال.	سيتم تفعيل هذه التوصية	اعتماد نظام المحاسبة التحليلية بالمؤسسة
إن عملية التوظيف مرتبطة بتوفير المناصب المالية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية	معالجة هذه الوضعية تستوجب مقارنة شمولية تركز بالأساس على التكوين المستمر والحركية الداخلية إضافة إلى عملية التوظيف	ضرورة توظيف فئات شابة بالنظر إلى التركيبة البشرية للوكالة التي تتميز بالشيخوخة
	يتم حاليا دراسة إمكانية ربط نظام إعداد الأجور GPRH بنظام تدبير المحاسبة SAGE لإدراج المعطيات المتعلقة بالأجور بهذا النظام	دراسة إمكانية إدراج عملية إعداد الأجور ضمن نظام تدبير المحاسبة
	تم تفعيل هذه التوصية	ضرورة مقارنة وثائق التعمير المسجلة في قوائم مديرية الدراسات مع المسجلة في المعطيات المحاسبية
إن تامين البرامج المعلوماتية المنجزة داخليا يستوجب وضع نظام المحاسبة التحليلية بالمؤسسة من أجل تحديد تكلفتها	سيتم تفعيل هذه التوصية بالنسبة لجميع البرامج التي يتم إعدادها وتطويرها داخليا	تأمين البرامج المعلوماتية المنجزة داخليا وتسجيلها ضمن العمليات المحاسبية
	تم تحفيظ المقر الجديد للوكالة الحضرية، بينما يوجد مقر ملحقة جرادة في طور التحفيظ، في انتظار استكمال الإجراءات المتعلقة باستخراج الرسوم المتعلقة بمقر بوعرفة من طرف مؤسسة العمران لتحفيظه باسم الوكالة الحضرية	تحفيظ الأملاك العقارية المملوكة من طرف الوكالة (مقر الوكالة وملحقات جرادة وبوعرفة)
تقييم و تامين وثائق التعمير المنجزة داخليا يتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية بالمؤسسة	يتم حاليا تحديد القواعد التي سيتم على أساسها تقييم وتقدير كلفة انجاز كل وثيقة	تقييم وثائق التعمير المنجزة داخليا من طرف مستخدمي الوكالة و تحديد تكلفتها وتسجيلها ضمن الأصول الثابتة

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي
يتم كذلك تتبع أداء مستحقات الممولين عبر منصتي مسار واجال	يتم تتبع أداء مستحقات الممولين بشكل دائم و دقيق ؛ تتوفر الوكالة على البيانات الضرورية لتتبع تنفيذ الميزانية ووضع الأداة	اعتماد إجراءات و مسطرة محددة لتتبع أداء مستحقات الممولين
تحرص الوكالة على تتبع الملفات التي يتم الموافقة عليها من أجل استخلاص المبالغ الواجب عليها قبل الترخيص لها، وذلك طبقا للضوابط العام للبناء(المادة 31)، حيث يتم مراسلة المهندسين المعماريين المكلفين بتلك المشاريع ورؤساء الجماعات المعنية من أجل التسريع والعمل على تسوية وضعيتها قبل الترخيص لها	منذ الشروع في العمل بنظام رخص (Rokhas) لم يعد مشكل استخلاص المقابل عن دراسة الملفات التي تتم الموافقة عليها مطروحا	اعتماد إجراءات من أجل استخلاص المبالغ الواجب أدائها عن دراسة الملفات سواء الحاصلة على الرأي الموافق أو غير الموافق من خلال فرض تسبيق على سبيل الضمان
يتم تحميل المعطيات المتعلقة بعمليات المداخيل من التطبيق الخاص بالاستخلاص بشكل مباشر وإدراجها بنظام المحاسبة	سيتم تفعيل هذه التوصية في إطار النظام المعلوماتي المتدمج	اعتماد نظام لتدبير المداخيل يرسم الخدمات المقدمة مندمج مع نظام المحاسبة
تتوفر المؤسسة على تطبيقات وحلول معلوماتية للتسيير المالي والمحاسباتي والتي تمكن من استغلال وتتبع المعلومة المالية والمحاسباتية (تطبيق للتسيير المحاسباتي SAGE، تطبيق عملية الأجرة، تطبيق لتسيير المداخيل تطبيق لتسيير المخزون) و يتم حاليا إعداد نظام مندمج لتدبير الميزانية	يعتبر إعداد نظام معلومات مندمج للتدبير المالي من أولويات الوكالة، حيث يتم حاليا العمل على وضع نظام متكامل لهذا الخصوص وذلك بشكل تدريجي	ضرورة اعتماد نظام معلومات مندمج للوكالة الحضرية لوجدة
يتم تتبع وضعية هذه التجهيزات بشكل مستمر و متواصل	تتوفر الوكالة الحضرية على بيانات مفصلة بخصوص وضعية التجهيزات المعلوماتية	ضرورة وضع مسطرة محددة لتتبع وضعية التجهيزات المعلوماتية
تم لحد الآن القيام بثمانية معالجات لدى اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ثلاثة منها تم الترخيص لها و 5 معالجات في طور الترخيص	تم اتخاذ اللازم في الموضوع طبقا لأحكام القانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص تجاه معالجة المعطيات الشخصية	ضرورة اعتماد إجراءات محددة لحماية المعطيات الشخصية
	يتم إعداد نظام مندمج لتدبير الميزانية في إطار نظام المعلومات المتدمج للوكالة	ضرورة إدماج المحاسبة الميزانية ضمن نظام المعلومات للوكالة
	تم احتساب مخصصات الاستهلاك المتعلقة بأشغال بناء مقر الوكالة على أساس الكلفة الإجمالية للأشغال ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال المقر في 31 يوليوز 2020.	احتساب مخصصات الاستهلاك المرتبطة بأشغال بناء مقر الوكالة ابتداء من تاريخ دخولها الفعلي للحصيلة

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	توصيات مكتب التدقيق المالي والمحاسبي
	تتوفر الوكالة على قاعة بيانات مفصلة حول الموردين	تصنيف الموردين حسب نوعية الخدمات
يتم استرجاع مبالغ الاقتطاع الضامن تطبيقا للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال	يتم استرجاع مبالغ الاقتطاع الضامن لجميع الصفقات بعد التسليم النهائي للصفقة	تصفية مبالغ الاقتطاع الضامن المرتبطة بالصفقات العمومية
-	تمت معالجة هذه الوضعية	تسجيل الفواتير ضمن سنتها المحاسبية وإدراج فاتورة التدقيق الداخلي لنظام الجودة ضمن التكاليف عوض الأصول
تنص المادة 31 من ضابط البناء العام على أنه "لا يجب أن يشترط إطلاقا في إبداء الآراء الأداء المسبق للخدمات المقدمة بيد أنه يمكن استخلاص الأتعاب المترتبة عن هذه الخدمات بعد أخذ الآراء والحصول على التأشيرات وذلك قبل تسليم الرخص لأصحاب الشأن"	يتم احتساب رفع المعاملات على أساس المبالغ المستخلصة عن دراسة الملفات التي يتم الموافقة عليها وتستكمل مسطرة الترخيص وليس على أساس الملفات التي يتم دراستها	المقارنة بين الملفات التي تمت الموافقة عليها والمبالغ المستخلصة فعليا و رقم المعاملات المحتسب

د- تدبير الجودة

في إطار سعي الوكالة الحضرية لوجدة المتواصل لتأهيل نظامها التدييري، و لتحقيق الجودة المطلوبة في الخدمات المقدمة خضع نظام تدبير الجودة بالوكالة، المرتكز على تدبير المخاطر، لتدقيق خارجي خلال شهر نونبر 2021 (audit de renouvellement de certification) من طرف مكتب متخصص في هذا المجال (MOODY CERTIFICATION MAROC)، وقد أسفرت هذه العملية عن تجديد شهادة نظام الجودة طبقا لمعيار إيزو 9001 نسخة 2015 لمدة تمتد إلى ثلاثة سنوات.

كما خضع نظام تدبير الجودة المعتمد بالوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2021 لعدة تدقيقات داخلية من طرف لجنة التدقيق الداخلي، حيث شمل هذا التدقيق مختلف العمليات المرتبطة بمجال تدخل المؤسسة وبالأخص العمليات التقنية، وذلك بهدف معالجة نواقص هذا النظام و تفعيله وتحسينه وتطويره.

كما تحرص الوكالة الحضرية على تعزيز التواصل و تنمية الشراكة مع كافة الفاعلين ودعم سياسة القرب عبر التشاور والإنصات والتوجيه سعيا منها لتحسين جودة خدماتها وبالتالي إرضاء شركائها، حيث وضعت لهذا الغرض جذاذات بحث لقياس مستوى رضى المهندسين المعماريين عن جودة الخدمات التي تقدمها الوكالة والاطلاع عن قرب على انشغالاتهم واقتراحاتهم. وقد أسفر هذا الاستقصاء على تقديم العديد من الملاحظات والاقتراحات من أجل الرفع من جودة الخدمات التي تقدمها هذه الوكالة و تعزيز آليات التواصل و الحوار مع مختلف المهنيين.

هـ- تحسين آجال الأداءات بالمؤسسات العمومية

شكل تحسين آجال الأداء أهم الأوراش التي إنخرطت فيها الوكالة بجديّة من أجل تعزيز حكامه وفعالية المرفق العام، وتدعيم العلاقات والثقة بين المؤسسات والمقاولات العمومية وشركائها، وذلك في إطار التطبيق السليم لمقتضيات المرسوم رقم 2.16.344 بتاريخ 22 يوليُو 2016 المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة

بالطلبات العمومية، حيث تلتزم الوكالة الحضرية بتقليص أجال الأداء وعدم تجاوز الآجال القانونية أو التنظيمية أو تلك المتعاقد بشأنها وكذا التتبع والتقييم الدائم والدقيق للأداءات ومستحقات المتعاملين معهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة لم تسجل لحد الآن أية شكاية متعلقة بتأخر هذه المؤسسة في أداء المستحقات الواجبة عليها تجاه المقاولات، خصوصا في هذه الظرفية الخاصة المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا، كما لم يتم لحد الآن الإشارة إليها ضمن مرصد أجال الأداء الذي يعمل على تتبع وضعية أجال الأداء بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

إضافة إلى ذلك وفي إطار تعزيز ورش رقمنة المساطر وتنفيذا لدورية السيد وزير الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة عدد 59 بتاريخ 1 يونيو 2020، المتعلقة بالإيداع الإلكتروني للفواتير من طرف مموني المؤسسات والمقاولات العمومية، انخرطت الوكالة في المنصة الالكترونية "أجال" للإيداع الإلكتروني للفواتير والتي تتيح لمموني المؤسسة والمتعاملين معها من مكاتب الدراسات وشركات من إيداع فواتيرهم حسب مبالغ هذه الفواتير وذلك كما يلي:

- 1 يونيو 2021 بالنسبة للفواتير المتعلقة بالصفقات التي تساوي أو تفوق خمسة ملايين درهم؛
- 1 يناير 2022 بالنسبة للفواتير المتعلقة بالصفقات التي تساوي أو تفوق مليون درهم؛
- 1 يونيو 2022 بالنسبة للفواتير المتعلقة بالصفقات التي تفوق مائتي ألف درهم.

إضافة إلى ذلك وفي إطار تعزيز التواصل وتدعيم الشفافية، تحرص الوكالة الحضرية على إصدار ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بتطور حجم مستحقات المقاولات والأداءات المتعلقة بها والإجراءات المزمع اتخاذها من أجل معالجتها من خلال تقريرها السنوي المعروض على أنظار المجلس الإداري، حيث يتم برمجة مسألة أداء مستحقات الممومنين ضمن جدول أعمال مجلسها الإداري، وكذا من خلال إرسال بيانات شهرية المتعلقة بأجال الأداء والديون المستحقة لفائدة الممومنين عبر النظام المعلوماتي "مسار" الخاص بمديرية المنشآت العامة والخصوصية لوزارة الاقتصاد والمالية.

و- مهمة تقييم الوكالات الحضرية من طرف المجلس الأعلى للحسابات

في إطار تعزيز الحكامة وتتبع عمل الوكالات الحضرية خضعت هذه الأخيرة خلال النصف الثاني من سنة 2021 لعملية تقييم شاملة من المجلس الأعلى للحسابات بالتنسيق مع المجالس الجهوية وقد همت هذه العملية مختلف الجوانب المتعلقة بمهام تلك المؤسسات والعمليات التدييرية المرتبطة بها، وذلك من أجل تقييم الحصيلة المرورية لتجربة الوكالات الحضرية في مجال التديير الحضرية، وتحديد مدى قدرة هذه المؤسسات على الإنخراط ومواكبة التوجهات الجديدة التي حددها نظام الجهوية المتقدمة ورسمها النموذج التنموي الجديد.

وقد تركزت عملية التقييم على العناصر التالية:

- تقييم أداء و مردودية الوكالات الحضرية بحسب الأهداف المحددة والمهام الموكولة إليها والوسائل الموضوعية رهن إشارتها؛
- مدى ملاءمة أدوار الوكالات الحضرية للتوجهات المرتبطة بالجهوية المتقدمة والنموذج التنموي الجديد؛
- تقييم تموقع الوكالات الحضرية و مساهمتها في التنمية المجالية المحلية؛

- تحليل أوجه التنسيق بين الوكالات الحضرية و سلطة الوصاية و مختلف المتدخلين في مجال التعمير؛
- استطلاع الآراء بخصوص الشروط العملية المتعلقة بممارسة الوكالات الحضرية لمهامها وكذا الصعوبات التي تعترضها بغيت استخلاص الدروس للمستقبل.

4 - تطبيق التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

شكلت متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تسيير الوكالة والتي تم تضمينها في تقرير المجلس الأعلى برسم سنة 2009، احدى اولويات هذه المؤسسة من خلال اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق وتفعيل جميع التوصيات بهذا الخصوص، وذلك تكريسا لمبادئ الحكامة و الشفافية. وفي إطار متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات قامت الوكالة الحضرية لوجدة باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات بهذا الخصوص، وذلك كما يلي :

التدابير المتخذة توصيات المجلس الأعلى للحسابات

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات
تفعيل هذه التوصية رهين بقرار من سلطة الوصاية وكذا المجلس الإداري للوكالة	تقوم الوكالة الحضرية بجميع المهام الموكولة إليها طبقا للقوانين الجاري بها العمل باستثناء المهمة المتعلقة بالتعمير العملياتي	ضرورة قيام الوكالة بجميع الاختصاصات الموكولة إليها بموجب القانون
تمت المصادقة على هذه الوثيقة بمرسوم 16 أكتوبر 2015	تم إعداد مخطط جديد للتهيئة العمرانية لمدينة وجدة لتعويض مخطط 1983 الذي لم يكن يكتسي طابعا ملزما بل توجيهيا فقط	احترام توجيهات المخطط المدير للتهيئة الحضرية
تم اتخاذ اللازم في الموضوع، حيث تم تبسيط مسطرة إعداد وثائق التعمير في إطار النصوص المرجعية	مراجعة مساطر إعداد وثائق التعمير من اختصاص الإدارة المركزية	ضرورة قيام الوكالة والسلطات المعنية بتجاوز المشاكل المرتبطة بمسطرة إعداد وثائق التعمير
العملية مستمرة	تولي الوكالة الحضرية بشكل دائم أهمية قصوى لاحترام المقتضيات القانونية المنظمة لهذا المجال، باعتبارها من المهام الأساسية الموكولة إليها وهي السهر على احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية في مجال التعمير والتدبير الحضري	ضرورة احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية عند دراسة الملفات المتعلقة بالتدبير الحضري

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات
تنفيذ مقتضيات القانون	يتم العمل بمقتضيات القانون رقم 18.47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للإستثمار و بإحداث اللجان الجهوية الموحدة للإستثمار	مراجعة المسطرة الخاصة بمنح الاستثناء في مجال التعمير
- تفعيل هذه التوصية تتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين في مجال المراقبة من سلطات محلية وجماعات محلية ووكالة حضرية ومحاكم - العملية أصبحت مؤطرة بمقتضى القانون رقم 66-12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء	يتجسد دور الوكالة الحضرية في مجال المراقبة من خلال: - الدور الذي تضطلع بها الوكالة ضمن فرقة مراقبة التعمير المحدثة على صعيد عمالة وجدة أنجاد والمكلفة بمهام مراقبة وتبعية الأوراش؛ - المشاركة في لجان اليقظة الإقليمية المكلفة بمراقبة الأوراش ومعاينة المخالفات في مجال البناء.	اعتماد تنظيم أمثل لعملية المراقبة وتحديد المعايير الضرورية لاختيار الأوراش الواجب مراقبتها والحرص على تتبع المخالفات المرصودة
العملية مستمرة	تعمل الوكالة الحضرية جاهدة من أجل استكمال هيكلتها التنظيمية عبر ملئ مناصب المسؤولية الشاغرة طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية في هذا الصدد. كما تسعى إلى ضمان اضطلاع مختلف المديرين و الأقسام والمصالح بمهامها واختصاصاتها.	احترام الهيكل التنظيمي للوكالة (Organigramme)
العملية مستمرة	قامت الوكالة بمجهودات كبيرة في هذا المجال من خلال تطوير وتحسين واقتناء مجموعة من التجهيزات والحلول و البرامج المعلوماتية لجعل النظام المعلوماتي للوكالة أكثر أمانا وفعالية، كما قامت باقتناء نظام للتخزين المعلوماتي يمكن من حفظ المعلومات بشكل أكثر أمانا وفعالية.	وضع منظومة معلوماتية مندمجة ومحمية
العملية مستمرة	يتم تحيين سجل الجرد بصفة دائمة لإدخال المشتريات الجديدة ومواكبة جميع التغيرات في توزيع وتعيين التجهيزات بين الفينة والأخرى لضرورات المصلحة.	تحسين عملية الجرد (Inventaire)

ملاحظات	التدابير المتخذة لتفعيلها	ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات
إعداد وثائق التعمير عميلة معقدة نظرا لكثرة المتدخلين في هذه العملية يتم حاليا اتخاذ الإجراءات الردعية في حينه في حالة التأخير	- تعمل الوكالة الحضرية جاهدة من أجل التقيد بمقتضيات دفاتر التحملات الخاصة بإعداد تصاميم التهيئة وخاصة فيما يتعلق باحترام الأجل؛ - تم اعتماد جدولة زمنية جديدة لتجاوز إشكالية التأخير في إنجاز الدراسات (التقليل من مراحل تدخل مكتب الدراسات وحصرها في مرحلة اللجنة التقنية)	ضرورة احترام الأجل المنصوص عليها في دفاتر التحملات الخاصة بإعداد تصاميم التهيئة
تم القيام بالمتعين	تم إخضاع جميع التسعيرات المطبقة بالوكالة الحضرية بخصوص الخدمات التي تقدمها للعموم لمصادقة المجلس الإداري المنعقد في دورته العاشرة بتاريخ 28 فبراير 2011.	إخضاع التسعيرات المطبقة لمصادقة المجلس الإداري للوكالة الحضرية

5- تطبيق وتنفيذ مقتضيات الدوريات الصادرة عن الوزارة

التاريخ	الرقم	موضوع الدورية	مدى تطبيق الدورية
12 فبراير 2021	2021/02	منشور رئيس الحكومة المتعلق بالاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة.	يتم تطبيق المنشور مع كافة المتدخلين المعنيين.
22 مارس 2021	2021/06	منشور رئيس الحكومة رقم 2021/06 المتعلق بالإسراع بتفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.	يتم تطبيق المنشور قدر الإمكان.
01 أبريل 2021	1859	بخصوص الوثائق اللازمة للحصول على مذكرة المعلومات التعميرية	ثم العمل بمقتضيات الدورية
09 أبريل 2021	948	تفعيل مقتضيات القانون 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية	تم القيام بالمتعين
19 أبريل 2021	01 منشور وزير الاقتصاد وإصلاح الإدارة رقم /2021	انتخاب ممثلي الموظفين والموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء	تم القيام بالمتعين
03 ماي 2021	677/21 DEPP	رفع الإجراءات المواكبة المتخذة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال فترة الطوارئ الصحية	يتم العمل بمقتضيات هذه الدورية

التاريخ	الرقم	موضوع الدورة	مدى تطبيق الدورة
9 يونيو 2021	072/21	تعيين المخاطب الرسمي للوكالة من أجل تدبير المجال المخصص للإيداع الإلكتروني للفواتير عبر منصة أجال تطبيقاً للدورية رقم 59 بتاريخ 1 يونيو 2020 المتعلقة بالإيداع الإلكتروني للفواتير من طرف مموني المؤسسات والمقاوالات العمومية	تم تنفيذ مقتضيات هذه الدورة من خلال تعيين المخاطب الرسمي للوكالة الحضرية بهذا الخصوص
17 يونيو 2021		إعداد التقرير السنوي للجنة الحق في الحصول على المعلومات	ثم اتخاذ اللازم في الموضوع
13 غشت 2021	منشور رئيس الحكومة عدد 2021/15	منح بعض التسهيلات للأطر والموظفين والأعوان بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة	تم تنفيذ مقتضيات هذا المنشور
13 غشت 2021	منشور رئيس الحكومة عدد 2021/16	مساهمة الإدارات العمومية في عملية التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة	تم القيام بالمتعين من خلال انخراط الوكالة بمواردها وإمكاناتها في هذا الاستحقاق الوطني
06 شتنبر 2021	4374	الدورية المشتركة بين وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية بخصوص المذكرة التقنية المتعلقة بالوقاية من الحريق والهلع في المباني والمخططات الاستباقية بالوقاية من الأخطار والتدخل عند الاقتضاء.	يتم تطبيق الدورة أثناء دراسة الملفات.
24 شتنبر 2021	DEPP/21/1509	اعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاوالات العمومية برسم سنة 2022 وكذا المقترحات المتعلقة بالتوقعات متعددة السنوات	تم التقيد بمقتضيات هذه الدورة عند إعداد مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2022 وبرنامج عملها التوقعي
06 دجنبر 2021	6115	دورية بين وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بخصوص إعادة دراسة ملفات طلبات رخص البناء والتجزئة وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها	تم تطبيق الدورة.
14 دجنبر 2021	6244	في شأن انتخاب ممثلي المنخرطين في المجلس الإداري لمؤسسة الأعمال الاجتماعية	تم القيام بالمتعين من خلال الإشراف على عملية انتخاب ممثلي المنخرطين بالوكالة الحضرية لوجدة بالمجلس الإداري لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة

المحور الثاني : حصيلة الأنشطة المالية خلال سنة 2021

تركزت جهود المؤسسة طيلة سنة 2021 على محاولة احتواء تداعيات جائحة كورونا و أثارها السلبية على قطاع التعمير، من خلال اعتماد تدبير مالي يرتكز أساسا على ترشيد استعمال الموارد وتوجيه النفقات للبرامج ذات الأولوية، وذلك بما يتماشى مع الاحتياجات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية الطارئة.

1 - البيانات المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة العمومية

يندرج إعداد ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم السنة المالية 2021 في سياق التوجهات الإستراتيجية التي حددها منشوري رئيس الحكومة رقم 2020/9 بتاريخ 1 يوليوز 2020، المتعلق بتحيين المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021 و2023، و رقم 2020/12 الصادر بتاريخ 12 غشت 2020 المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، وكذا مقتضيات دورية السيد وزير المالية رقم 1460 بتاريخ 21 شتنبر 2020، والمتعلقة بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 وكذا المقترحات المتعلقة بمخططات تنمية هذه الهيئات لثلاث سنوات 2021-2023. وقد حددت هذه المرجعيات المرتكزات الأساسية للتوجهات الحكومية في هذا المجال و التي يتعين على المؤسسات العمومية مراعاتها عند إعداد مشاريع ميزانياتها وفق مقاربة تستهدف إصلاح القطاع العام وتعتمد على ضمان الفعالية والنجاعة في البرامج والتركيز على النفقات الضرورية المرتبطة بالمهام الرئيسية في ظل الظروف المرتبطة بالجائحة.

إضافة إلى ذلك وفي إطار استكمال تنزيل المشروع المتعلق بنزع الطابع المادي عن إعداد الميزانية من خلال نظام ebudget، وتنفيذا لدورية السيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3359 بتاريخ 29 أبريل 2021 المتعلقة بلامادية التأشير على ميزانيات المؤسسات العمومية، تم إدراج الوكالات الحضرية ضمن العينية النموذجية من المؤسسات العمومية المعنية بورش المصادقة الإلكترونية على الميزانية خلال سنة 2021، حيث تمت المصادقة لأول مرة على ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة بطريقة إلكترونية عبر نظام "e budget".

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2021 لم يتم المصادقة عليه من طرف مجلسها الإداري لعدم انعقاده نتيجة فرض حالة الطوارئ الصحية.

وقد بلغ حجم الميزانية التي تم التأشير عليها بطريقة إلكترونية بتاريخ 30 يونيو 2021 من طرف مصالح وزارة المالية، ما مجموعه 39 843 373,24 درهم، مسجلة انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 2020 بنسبة تقارب 25%، وذلك بفعل تراجع الاعتمادات المخصصة لميزانية الاستثمار وانخفاض مبلغ الباقي دفعه برسم ميزانية الاستثمار لسنة 2020 والسنوات السابقة.

الجدول التالي يبين المداخل المتوقعة وتوزيع الاعتمادات المالية برسم سنة 2021

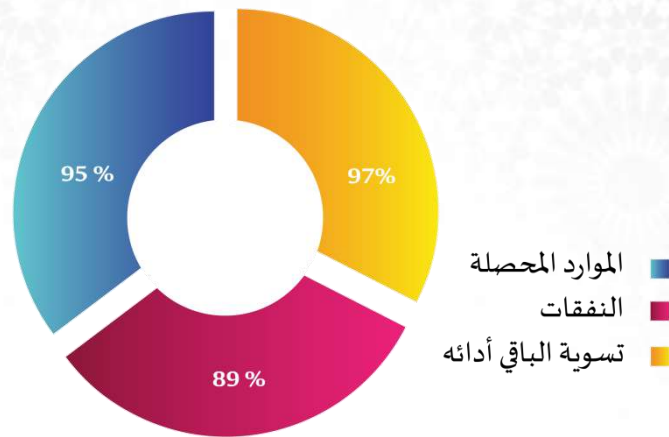
النفقات		المداخل	
الاعتماد المفتوح	التسمية	الاعتماد المفتوح	التسمية
34 409 677,07	اعتمادات التشغيل	6 308 373,24	الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2020
1 148 000,00	اعتمادات الاستثمار	20 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية التشغيل
3 830 186,02	الباقى دفعه برسم سنة 2020 برسم ميزانية الاستثمار	3 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية الاستثمار
455 510,15	الباقى دفعه برسم سنة 2020 برسم ميزانية التشغيل	2 690 000,00	الدعم الإضافي برسم ميزانية الاستثمار
		7 477 000,00	مداخل ذاتية متوقعة
		368 000,00	مساهمة الشركاء
39 843 373,24	مجموع اعتمادات التشغيل والتجهيز	39 843 373,24	مجموع المداخل المتوقعة

بلغت الموارد المحصلة برسم سنة 2021 ما مجموعه 37747991,71 درهم من مجموع الموارد المتوقعة برسم هذه السنة والمقدرة ب 39 843 373,24 درهم أي بنسبة 95%. وتعود هذه النسبة بالرغم من ارتفاعها إلى عدم توصل الوكالة بالدعم الإضافي للاستثمار الممنوح لها من طرف الدولة والمقدر ب 2 690 000,00 درهم، بينما ارتفعت المداخل الذاتية المرتبطة بالخدمات المقدمة والتي انتقلت من 6 278 487,50 درهم سنة 2020 إلى 8 439 618,47 درهم سنة 2021، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 24% رغم الظروف المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا على قطاع البناء.

- وتتوزع الموارد المحصلة برسم سنة 2021 كما يلي :
- الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2020 : 6 308 373,24 درهم، بنسبة 17% ؛
- الدعم الممنوح من الدولة برسم ميزانية التشغيل: 20 000 000,00 درهم بنسبة 53%؛
- الدعم الممنوح من الدولة برسم ميزانية الاستثمار: 3 000 000,00 درهم بنسبة 8%؛
- مداخل ذاتية برسم الخدمات المقدمة : 8 439 618,47 درهم بنسبة 22%.

أ - تنفيذ ميزانية 2021

يبلغ إجمالي حصيلة تنفيذ ميزانية السنة المالية 2021، 89% موزعة بين 89% لميزانية التشغيل و 49% لميزانية الاستثمار.



أهم مؤشرات تنفيذ ميزانية 2021

وفيما يلي تفصيل الحصيلة الإجمالية لتنفيذ ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2021 :

التسمية	الاعتمادات المفتوحة	*النسبة من إجمالي الميزانية	الالتزامات	نسبة الإنجاز
ميزانية التسيير	34 409 677,07	%97	30 616 598,54	%89
ميزانية الاستثمار	1 148 000,00	%3	559 110,00	%49
المجموع*	35 557 677,07	100%	31 175 708,54	%89

*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم سنة 2020

وضعية صرف الميزانية في 31 دجنبر 2021

الأداءات برسم ميزانيتي التسيير والإستثمار.

بلغ إجمالي حجم الأداءات برسم ميزانيتي التسيير والإستثمار لسنة 2022 ما مجموعه 30 202 359,01 درهم، أي بنسبة أداء تصل إلى 97 % من مجموع الإلتزامات برسم هذه السنة والتي تقدر بـ 31 175 708,54 درهم و تتوزع هذه النسبة بين 98 % بالنسبة لميزانية التسيير و 38 % برسم ميزانية الإستثمار.

و الجدول التالي يبين حجم الأداءات لسنة 2021 برسم ميزانيتي التسيير و الإستثمار إلى غاية 31 دجنبر

.2021

التسمية	الإعتمادات المفتوحة	الإلتزامات	الأداءات*	نسبة الأداء	برسم سنة الباقي دفعه 2021
ميزانية التسيير	34 409 677,07	30 616 598,54	29 991 537,01	98 %	625 061,53
ميزانية الإستثمار	1 148 000,00	559 110,00	210 822,00	38 %	348 288,00
المجموع	35 557 677,07	31 175 708,54	30 202 359,01	% 97	973 349,53

*يتعلق الأمر بالأداءات برسم سنة 2021 فقط دون إدراج الأداءات المتعلقة بالباقي دفعه برسم سنة 2020 والسنوات السابقة.

تفصيل نفقات التسيير

يشكل رهان الحكامة المالية و هاجس ترشيد النفقات أهم مرتكزات التدبير المالي بالنسبة للوكالة، وذلك من خلال حصر النفقات في ما هو ضروري للسير العادي للمؤسسة ومراعاة الظرفية الخاصة المرتبطة بكوفيد 19 . وقد بلغت نسبة إنجاز إجمالي ميزانية التسيير 89 %.

والجدول التالي يبين تفصيل مصاريف التسيير برسم السنة المالية 2021 :

البرنامج	المشروع	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من ميزانية التسيير	الالتزامات	نسبة الإنجاز
التعمير والهندسة المعمارية	نفقات المستخدمين	25 990 000,00	% 76	23 946 499,85	% 92
دعم وخدمات متعددة	مصاريف المعدات والمصاريف المختلفة	8 419 677,07	% 24	6 670 098,69	% 79
ميزانية التسيير		34 409 677,07*	%100	30 616 598,54	% 89

*دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم ميزانية التسيير لسنة 2020

تفصيل صرف ميزانية التسيير

يمكن تحليل مؤشرات إنجاز ميزانية التسيير من خلال توجه الوكالة إلى تقليص النفقات التي ليس لها تأثير على المردودية والقدرات الإنتاجية للمؤسسة، عبر ترشيد النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، مثل مصاريف النقل والتنقل داخل وخارج البلاد، والكراء، ومصاريف الاستقبال والخدمة مراعاة لظروف الجائحة.

تفصيل نفقات الاستثمار

بلغت نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار 49 % وهي نسبة مهمة بالمقارنة مع حجم الميزانية المبرمجة خلال

سنة 2021 للإستثمار والتي بلغت 1 148 000,00 درهم فقط، خصص منها مبلغ 568 000,00 درهم للمساعدة الهندسية بالعالم القروي أي حوالي 50 % من هذا الاعتماد. وقد تميزت سنة 2021 بالمعطيات التالية :

- إبرام الصفقة المتعلقة بانجاز تصميم تهيئة بركان الكبرى بمبلغ إجمالي قدره 600 000,00 درهم، خصص منها 180 000,00 درهم فقط كاعتمادات أداء برسم سنة 2021، فيما برمج مبلغ 420 000,00 درهم كاعتمادات ملتزم بها برسم سنة 2022 ؛
- اقتناء معدات ونظم معلوماتية بمبلغ 150 942,00 درهم ؛
- عدم صرف الاعتماد المخصص للمساعدة الهندسية بالعالم القروي، حيث تم خلال سنة 2021 تحديد المسطرة المتبعة وإجراءات الاستفادة من برنامج المساعدة الهندسية بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية بالإتفاقية وسيتم تفعيل مبدأ الاستفادة بمجرد توصل الوكالة الحضرية بالطلبات بهذا الخصوص.

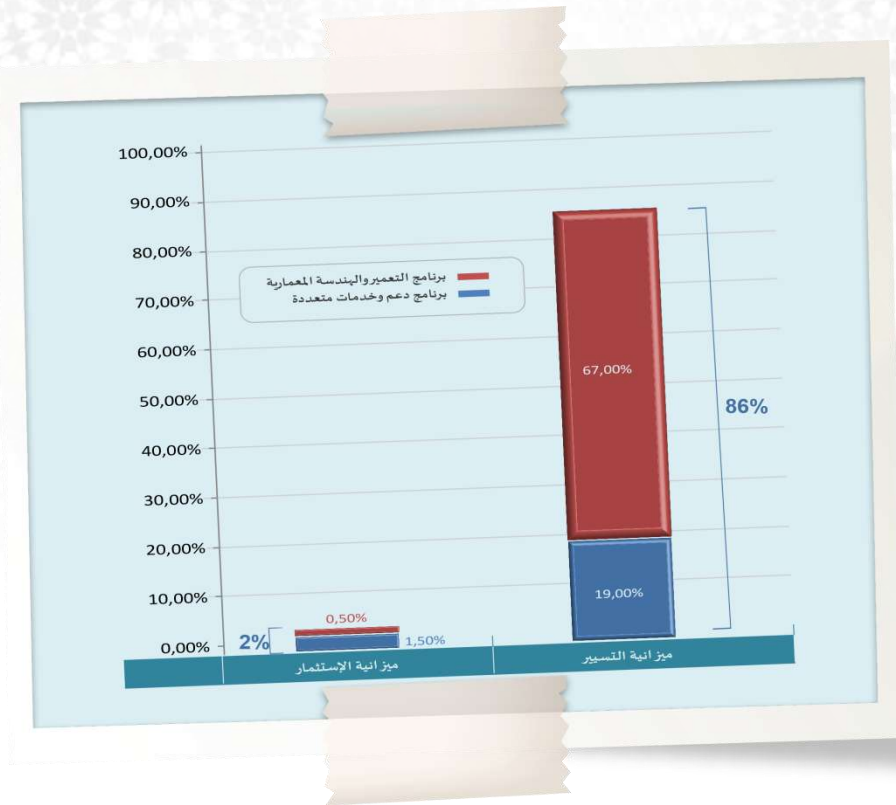
والجدول التالي يبين تفصيل مصاريف الإستثمار برسم سنة 2021 :

البرنامج	المشروع	الاعتمادات المفتوحة	النسبة من ميزانية الإستثمار	الالتزامات	نسبة الإنجاز
التعمير والهندسة المعمارية	التخطيط الحضري تصميم تهيئة بركان الكبرى	180 000,00 *	16%	180 000,00	100 %
	الهندسة المعمارية المساعدة الهندسية و التعميرية بالعالم القروي	568 000,00	49%	في انتظار توصل الوكالة بطلبات الاستفادة	-
دعم وخدمات متعددة	نفقات دعم المهام	220 000,00	19%	209 280,00	95 %
	التواصل والتعاون ونظم المعلومات	180 000,00	16%	169 830,00	94 %
ميزانية الإستثمار**		1 148 000,00	100%	559 110,00	49 %

**دون احتساب المصاريف المتعلقة بالباقي دفعه برسم ميزانية الإستثمار لسنة 2020 ؛

*برمج المبلغ المتبقي من الصفقة و المقدر ب 420 000,00 درهم كإعتمادات التزام crédits d'engagement برسم سنة 2022.

تفصيل صرف ميزانية الإستثمار



نسبة إنجاز الميزانية حسب البرامج

ب - أداء المصاريف الباقي دفعها برسم سنة 2020 والسنوات السابقة

في إطار تحسين مناخ الأعمال وطبقا للمقتضيات التنظيمية المتعلقة بتحسين آجال الأداء وتصفية المتأخرات المتعلقة بأداء الخدمات وانجاز الدراسات تحرص الوكالة الحضرية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه الممولين ومكاتب الدراسات ضمن الآجال المعقولة.

وقدر حجم المبالغ الباقي دفعها برسم ميزانيتها التشغيلية والتجيز خلال سنة 2020 بما مجموعه 4 285 696,17 أي بنسبة 11% من إجمالي ميزانية الوكالة برسم السنة المالية 2021.

وفي إطار الجهود المبذولة من طرف الوكالة لتحسين آجال أداء المبالغ الواجب عليها وبالأخص في الظروف المرتبطة بجائحة كورونا، بلغ حجم المبالغ التي تم أدائها ما مجموعه 3 233 686,01 درهم، أي بنسبة 76% من إجمالي المبالغ الواجب أدائها برسم سنة 2020 في إطار ميزانيتها الاستثمار والتسيير.

وفيما يلي إجمالي الوضعية المتعلقة بأداء المبالغ الباقي دفعها برسم سنة 2020 وما قبلها :

نسبة الإنجاز	الاداءات إلى غاية 31 دجنبر 2021	النسبة من إجمالي المبالغ الباقي دفعها	الاعتمادات	الفقرة
99,8%	454 379,86	11%	455 510,15	الباقي دفعه برسم سنة 2020 بخصوص نفقات التسيير
73%	2 779 306,15	89%	3 830 186,02*	الباقي دفعه برسم سنة 2020 بخصوص نفقات الاستثمار
76%	3 233 686,01	100%	4 285 696,17	المجموع

* يتعلق الأمر بالمبالغ الباقي دفعها المرصدة في إطار ميزانية الاستثمار برسم سنة 2020 والسنوات السابقة.

تفصيل وضعية أداء المبالغ الباقي دفعها في إطار ميزانية الاستثمار برسم سنة 2020 والسنوات السابقة.

نستعرض فيما يلي تفصيل المبالغ الباقي دفعها برسم ميزانيته التجهيز لسنة 2020 والسنوات السابقة وكذا حجم الأداءات برسم هذه المبالغ.

الملاحظات	الباقي أدائه	المبالغ التي تم أدائها خلال سنة 2020	الباقي دفعه	المشروع
المرحلة الرابعة والأخيرة من الدراسة	193 200,00	379 500,00	572 700,00	الدراسة الخاصة بالمعالجة المشهدية لواد الشراعة
تمت تصفية هذه الصفقة	0	33 600,00	33 600,00	تحديد التراث المعماري المبني بالنفوذ الترابي للوكالة
تمت تصفية هذه الصفقة	0	1 299 182,14	1 299 182,14	أشغال بناء مقر الوكالة الحضرية
تمت تصفية هذه الصفقة	0	138 705,15	139 150,86	الدراسة المعمارية وتتبع أشغال بناء مقر الوكالة الحضرية
تمت تصفية هذه الدراسة	0	132 000,00	132 000,00	الدراسة المرتبطة ببناء مقر الوكالة الحضرية (مكتب الدراسات)
تمت تصفية هذه الدراسة	0	107 800,00	107 800,00	الدراسة المرتبطة ببناء مقر الوكالة الحضرية (مكتب المراقبة)
في إنتظار توصل الوكالة بفاتورة المشروع	575 000,00	-	575 000,00	مصاريف الإشراف المنتدب للمشروع
تمت تصفية هذه الصفقة	0	27 478,08	27 478,08	انجاز الصور الجوية لمراكز بركان وكنفودة
في طور التسليم النهائي	57 120,00	122 400,00	179 520,00	إعداد نظام للمعلومات الجغرافية SIG
-	150 000,00	-	150 000,00	الدراسة التعميرية المتعلقة بتأهيل مدينة وجدة
تمت تصفية هذا المشروع	0	180 000,00	180 000,00	إعداد تصاميم طوبوغرافية
في طور التسليم النهائي	75 074,16	-	75 074,16	اقتناء نظام معلوماتي للتخزين
تمت تصفية هذه الصفقة	0	36 641,05	36 641,05	اقتناء وتركيب التجهيزات التقنية المتعلقة بمكيفات الهواء
تمت تصفية هذه الصفقة	0	26 299,73	26 299,73	اقتناء وتركيب التجهيزات التقنية السمعية البصرية
-	0	10 800,00	10 800,00	تدقيق نظام الجودة
-	0	35 100,00	35 100,00	اقتناء تجهيزات المكتب
تمت تصفية هذه الصفقة	0	249 840,00	249 840,00	اقتناء وتركيب التجهيزات التقنية
	1 050 394,16	2 779 306,15	3 830 186,02	المجموع

ج- وضعية مصاريف تسيير فرقة مراقبة التعمير

بلغ حجم المبالغ المبرمجة لتسيير فرقة مراقبة التعمير سنة 2021 ما مجموعه 181 850,96 درهم فيما تمت برمجة مساهمة المتدخلين المتوقعة برسم سنة 2021 و الباقي استخلاصه من مساهمة هؤلاء المتدخلين في تمويل هذه الفرقة منذ سنة 2016 إلى سنة 2020 والمقدر ب 2 000 000,00 درهم كاعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية التسيير والتجهيز في انتظار التوصل بها.

وقد وزعت ميزانية فرقة مراقبة التعمير على الشكل التالي :

- الرصيد الحسابي لدى الخزينة في 31 دجنبر 2020 والمقدر ب 181 850,96 درهم؛
- مساهمة الوكالة الحضرية لوجدة في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنتي 2020 و 2021 والمقدر ب 200 000,00 درهم؛
- المساهمة المتوقعة للمتدخلين في تمويل فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2021 والمقدرة ب 300 000,00 درهم؛
- الباقي استخلاصه برسم مساهمة جماعة وجدة ومجلس عمالة وجدة من سنة 2016 إلى سنة 2020 والمقدر ب 1 500 000,00 درهم.

وقد تمت برمجة ميزانية فرقة مراقبة التعمير كما يلي :

التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	نسبة الانجاز %
اعتمادات التسيير	176 178,74	163 565 ,64	%93
الباقي دفعه برسم سنة 2019	5 672,22	5 672,22	% 100
المجموع	181 850,96	169 237,86	% 93
اعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية التسيير و التجهيز في انتظار التوصل بها	2 000 000,00	-	-

تجدر الإشارة إلى أن برمجة الاعتمادات الخاصة بميزانية فرقة مراقبة التعمير يتم على أساس التوقعات المرتبطة بتوصل الوكالة بمجموع مساهمات المتدخلين في تسيير هذه الفرقة برسم سنة 2021 والسنوات السابقة والمقدرة ب 2 مليون درهم، حيث لم تتوصل الوكالة بأية مساهمة في هذا الصدد منذ سنة 2015.

وتقتصر الوكالة لتمويل تسيير هذه الفرقة على الرصيد المتبقي من مساهمتها السنوية المقدرة ب 100 000,00 درهم، وذلك لأداء النفقات الطارئة فقط المتمثلة بالأساس في مصاريف البنزين ومصاريف التأمين على السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف.

إن استمرار هذه الفرقة في أداء مهامها يقتضي ديمومة تمويلها من خلال التزام كافة المتدخلين بمساهماتهم طبقا لبنود اتفاقية الشراكة لسنة 2013، فالاعتماد المتبقي لا يمكن من ضمان تسيير هذه الفرقة برسم سنة

2022، وبالأخص أداء الالتزامات التعاقدية والمتعلقة بمصاريف البنزين والتأمين عن السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف والتي لن تتمكن الوكالة من تجديد هذه السنة بسبب غياب الاعتمادات اللازمة، مع العلم أن الالتزامات التعاقدية تقتضي مساهمة كافة الأطراف الموقعة على الاتفاقية لضمان استمرار عمل هذه الفرقة حيث تعتبر المهام التي تضطلع بها مسؤولية مشتركة بين جميع المتدخلين.

2- الوضعية المحاسبية للوكالة وفق أنظمة المحاسبة التجارية

أ - الحصيلة (Bilan)

إلى غاية 31 دجنبر 2021، بلغت الحصيلة الصافية للوكالة الحضرية ما مجموعه 38 060 281,66 درهم مقابل 43 582 179,07 درهم خلال الدورة السابقة، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 5 521 897,41 درهم أي بنسبة 13 %.

ويعود هذا الانخفاض من جهة الأصول (Actif) إلى تراجع فقرة الأصول الثابتة (actif immobilisé)، حيث تراجع بـ 3 344 063,73 درهم أي بنسبة 9,5% نتيجة حذف الأصول المستهلكة والمتقادمة من حسابات الوكالة. إضافة إلى ذلك تم تسجيل تراجع في مبالغ الخزينة بنسبة تصل إلى 26% .

أما من جهة الخصوم (Passif) فيعود الانخفاض بالأساس إلى التراجع الملحوظ في فقرة ديون الخصوم المتداولة بـ 1 840 647,48 درهم أي بنسبة 30%، وذلك راجع بالأساس لانخفاض حسابات الموردين والحسابات المرتبطة بنسبة تجاوزت 61 % نتيجة لتحسين أجال الأداء.

الحصيلة (الأصول) إلى غاية 31 دجنبر 2021

الدورة المحاسبية 2020	الدورة المحاسبية 2021			الأصول
	صاف	صاف	استهلاكات و مخصصات	
399 940,00	312 530,00	269 770,00	582 300,00	قيم معدومة ملحقة بالأصول الثابتة (A)
				مصاريف تمهيدية
399 940,00	312 530,00	269 770,00	582 300,00	تكاليف التوزيع على عدة دورات محاسبية
				مكافآت تسديد سندات افتراضية
11 012 398,40	9 430 039,46	15 780 677,20	25 210 716,66	حقوق معنوية ملحقة بالأصول الثابتة (B)
792 765,29	564 395,30	4 772 038,03	5 336 433,33	البحث و التنمية
105 662,28	74 990,00	244 460,00	319 450,00	براءات، علامات، حقوق و قيم شبيهة بها
10 113 970,83	8 790 654,16	10 764 179,17	19 554 833,33	حقوق معنوية أخرى ملحقة بالأصول الثابتة

الدورة المحاسبية 2020	الدورة المحاسبية 2021			الأصول
	صاف	صاف	استهلاكات و مخصصات	
23 455 169,47	21 780 874,68	7 738 829,65	29 519 704,33	أصول ثابتة مادية (C)
1 281 200,00	1 281 200,00		1 281 200,00	أراض
18 854 609,59	17 906 423,75	1 493 149,08	19 399 572,83	مبان
986 675,01	643 141,68	2 002 164,58	2 645 306,26	عتاد النقل
2 332 684,87	1 950 109,25	4 243 515,99	6 193 625,24	أثاث، عتاد المكتب و تهيئات مختلفة
		-	-	أصول ثابتة مادية أخرى
		-		أصول ثابتة مادية جارية
72 662,06	242 666,01		242 666,01	مخزونات (D)
				بضائع
72 662,06	242 666,01		242 666,01	مواد ولوازم قابلة للاستهلاك
				منتجات قيد الإنجاز
				منتجات وسيطة ومنتجات متبقية
				منتجات تامة الصنع
2 051 154,90	1 435 475,57	-	1 435 475,57	دائنيات الأصول المتداولة (E)
	2 331,42	-	2 331,42	زبناء و حسابات مرتبطة
348 625,00	326 550,00	-	326 550,00	مستخدمون
1 690 950,33	1 096 332,69	-	1 096 332,69	الدولة
		-		مدينون آخرون
11 579,57	10 261,46	-	10 261,46	حسابات التسوية-الأصول
6 590 854,24	4 858 695,94	-	4 858 695,94	خزينة بالأصول (F)
6 590 854,24	4 858 695,94	-	4 858 695,94	بنوك، الخزينة العامة، شبكات بريدية
		-	-	صناديق، حوالات تسبيقات واعتمادات
43 582 179,07	38 060 281,66	23 789 276,85	61 849 558,51	المجموع (A+B+C+D+E+F)

الحصيلة (الخصوم) إلى غاية 31 دجنبر 2021

الدورة المحاسبية 2020	الدورة المحاسبية 2021	الخصوم
-1 883 011,05	-4 768 752,25	رؤوس أموال ذاتية (A)
3 242 981,17	-1 883 011,05	مرحل من جديد
-5 125 992,22	-2 885 741,20	نتائج صافية للدورة المحاسبية
39 232 513,06	38 437 004,33	رؤوس أموال ذاتية مماثلة (B)
39 232 513,06	38 437 004,33	إعانات استثمار
6 232 677,06	4 392 029,58	ديون الخصوم المتداولة (C)
2 996 309,80	1 152 357,17	موردون و حسابات مرتبطة
1 376,40	10 891,35	زبناء دائنون، تسبيقات و دفعات
1 031 492,54	983 940,03	مستخدمون
137 558,72	121 932,56	هيئات إجتماعية
135 939,60	192 908,47	الدولة
1 930 000,00	1 930 000,00	دائنون آخرون
43 582 179,07	38 060 281,66	المجموع (A+B+C)

ب - حساب العائدات والتكاليف (Compte de Produit et Charges)

يوضح حساب العائدات و التكاليف الناتج المحصل عليه في آخر السنة المحاسبية.

العائدات (Produits)

بلغ مجموع عائدات السنة المالية 2021 ما قدره 28 004 399,24 درهم مقابل 25 359 739,59 درهم سنة 2020 بارتفاع قدره 2 644 659,68 درهم أي بنسبة 10,5%، وذلك راجع بالأساس إلى زيادة عائدات الاستغلال خصوصا مداخيل الخدمات المقدمة للعموم والتي ارتفعت بنسبة 35%، إضافة إلى زيادة العائدات غير الجارية بنسبة 10,5% بفعل ارتفاع مبلغ الاستردادات من إعانات الاستثمار.

التكاليف (Charges)

بلغ مجموع التكاليف المسجلة برسم سنة 2021 ما قدره 30 890 140,44 درهم مقابل 30 485 731,81 درهم سنة 2020 بارتفاع طفيف قدره 404 408,63 درهم أي بنسبة 1%، وذلك راجع بالأساس إلى تزايد طفيف

لتكاليف المستخدمين والنفقات المتعلقة باقتناء اللوازم والمواد المستهلكة.

النتيجة الصافية (Résultat Net)

بحساب الفرق بين العائدات والتكاليف المسجلة يتضح أن الوكالة سجلت نتيجة صافية سلبية للسنة الرابعة على التوالي بلغت (20, 741, 885 -) درهم، التوالي مع تحسن ملحوظ بنسبة 44% مقارنة بسنة 2020. وتعود هذه النتيجة بالأساس إلى تراجع مداخيل الوكالة برسم الخدمات المقدمة نتيجة للظرفية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 على الرغم من التحسن النسبي لهذه المداخيل خلال سنة 2021.

حساب العائدات و التكاليف دون الرسوم الدورة المحاسبية 2021

النوعية	خاصة بالدورة المحاسبية (1)	عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2)	مجموع الدورة المحاسبية 2021	مجموع الدورة المحاسبية 2020
عائدات الإستغلال				
مبيعات بضائع (على حالتها)				
مبيعات سلع وخدمات منتجة	6 990 242,16		6 990 242,16	5 177 279,57
رقم المعاملات	6 990 242,16		6 990 242,16	5 177 279,57
تغير مخزونات المنتجات				
أصول ثابتة منتجة من المنشأة لنفسها				
إعانات الاستغلال	16 666 666,66		16 666 666,66	16 250 000,00
عائدات استغلال أخرى				
استردادات الاستغلال، تنقيلات تكاليف				1 800,00
مجموع (I)	23 656 908,82		23 656 908,82	21 429 079,57
تكاليف الاستغلال				
مشتريات بضائع				
مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	871 487,12		871 487,12	666 304,44
تكاليف خارجية أخرى	1 938 857,84		1 938 857,84	1 860 701,85
ضرائب و رسوم	110 720,30		110 720,30	367 163,16
تكاليف المستخدمين	23 788 549,82		23 788 549,82	23 732 206,41
تكاليف استغلال أخرى				
مخصصات الاستغلال	4 017 599,98		4 017 599,98	3 557 242,38
مجموع (II)	30 727 215,06		30 727 215,06	30 183 618,24
نتيجة الاستغلال (I-II)			-7 070 306,24	-8 754 538,67
عائدات مالية				
عائدات سندات المساهمة وسندات أخرى ملحقه بالاصول الثابتة				

النوعية	خاصة بالدورة المحاسبية (1)	عمليات متعلقة بالدورات المحاسبية السابقة (2)	مجموع الدورة المحاسبية 2021	مجموع الدورة المحاسبية 2020
مكاسب الصرف				
عائدات غير جارية				
فوائد وعائدات مالية أخرى	37 940,21		37 940,21	27 660,42
استردادات مالية تنقلات تكاليف				
مجموع (III)	37 940,21		37 940,21	27 660,42
تكاليف مالية				
تكاليف الفوائد				
خسائر الصرف				
تكاليف مالية أخرى				
مخصصات مالية				
مجموع (IV)				
النتيجة المالية (III-IV)				27 660,42
النتيجة الجارية				-8 726 878,25
عائدات غير جارية				
عائدات التنازلات عن الأصول الثابتة				163 741,66
إعانات التوازن				
استردادات من إعانات الاستثمار	4 147 508,73		4 147 508,73	3 668 112,38
عائدات غير جارية أخرى	120 370,14	41 671,34	162 041,48	71 145,56
استردادات غير جارية : تنقلات تكاليف				
مجموع (VI)	4 267 878,87	41 671,34	4 309 550,21	3 902 999,60
تكاليف غير جارية				
قسم صافية من استهلاك الأصول الثابتة المتنازل	19 038,75		19 038,75	173 239,23
إعانات ممنوحة				
تكاليف غير جارية أخرى	744,63		744,63	21 243,34
مخصصات غير جارية للاستهلاكات				
مجموع (VII)			19 783,38	194 482,57
النتيجة غير الجارية				3 708 517,03
نتيجة قبل الضرائب				-5 018 361,22
الضرائب على النتائج				107 631,00
النتيجة الصافية				-5 125 992,22
مجموعة العائدات				25 359 739,59
مجموع التكاليف				30 485 731,81
النتيجة الصافية (مجموع العائدات - مجموع التكاليف)				-5 125 992,22

ج- أهم المؤشرات المتعلقة بالتحليل المالي

مؤشرات أنشطة المؤسسة

رقم المعاملات (Chiffres d'Affaires)

عرف رقم المعاملات ارتفاعا ملحوظا يقدر ب 35%، حيث انتقل من 5 177 279,57 درهم سنة 2020 إلى 6 990 242,16 سنة 2021، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن المداخيل عن الخدمات المقدمة.

القيمة المضافة (Valeur Ajoutée)

سجل مستوى القيمة المضافة ارتفاعا قدره 1 529 623,92 درهم، حيث انتقل من 2 650 273,28 درهم خلال الدورة المحاسبية 2020 إلى 4 179 897,20 درهم في سنة 2021، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 58% وذلك بفعل التحسن المستمر للمداخيل برسم الخدمات المقدمة والتحكم في النفقات.

قدرة التمويل الذاتي (Capacité d'Autofinancement)

بلغ مستوى قدرة التمويل الذاتي 2 996 611,20 - درهم سنة 2021 مقابل 5 229 164,65 - درهم برسم السنة المحاسبية 2020 أي بتحسن ملحوظ يقدر ب 43%. ويعود هذا التطور إلى تحسن النتيجة وكذا ارتفاع مخصصات الاستغلال بنسبة 13%.

مؤشرات السيولة

صافي الخزينة (Trésorerie Nette)

انخفض رصيد الخزينة خلال الدورة المحاسبية 2021 بما قدره 1 732 158,30 درهم حيث تراجع من 6 590 854,24 درهم خلال سنة 2020 إلى 4 858 695,94 درهم في سنة 2021 أي بنسبة انخفاض تقدر ب 26%، وذلك راجع بالأساس إلى تحسين أجال الأداء للموردين.

صافي رأس المال العامل (Besoin en Fonds de Roulement)

عرف صافي رأس المال خلال هذه السنة تحسنا ملحوظا بنسبة 34% مقارنة مع سنة 2020 حيث انتقل من 4 108 860,10 - إلى 2 713 888,00 - سنة 2021 نتيجة للانخفاض المهم لفقرة الخصوم المتداولة خصوصا التراجع المسجل في حسابات الموردين والحسابات المرتبطة بنسبة 61%، وذلك بفعل تحسين أجال الأداء.

مؤشرات الربحية

خلال الدورة المحاسبية 2021 تم تسجيل نتيجة صافية سلبية للسنة الرابعة على التوالي مع تحسن ملحوظ بنسبة 44% مقارنة بسنة 2020، وذلك بفعل تراجع مداخيل الوكالة برسم الخدمات المقدمة نتيجة للظرفية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 على الرغم من التحسن النسبي لهذه المداخيل خلال سنة 2021.

برنامج عمل الوكالة الحضارية بوجدة
خلال سنة 2022

يندرج برنامج عمل 2022 في إطار تنزيل برنامج العمل الثلاثي 2022-2024 ويتمحور هذا البرنامج على تنفيذ العمليات التالية:

1- تحيين واستصدار وثائق التعمير التي توجد قيد الدراسة

- ستعمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال سنة 2022 على تسريع مسطرة الدراسة و المصادقة على:
- تصاميم تهيئة جماعات لعتمانة ورسلان وفزوان وبوغربية والشويحية بإقليم بركان
- تصميم تهيئة مركز جماعة كنفودة بإقليم جرادة
- تصميم نمو مراكز جماعة لكطيطر بإقليم تاوريرت
- تصميم نمو مركز أولاد محمد بإقليم تاوريرت
- تصميم نمو مركز جماعة لمريجة وجزء من جماعة أولاد اغزيل بإقليم جرادة
- موازاة مع ذلك، ستعمل على تسريع مسطرة الدراسة والمصادقة على المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم بركان.
- كما ستعمل على إعداد 06 دراسات جديدة، حيث يتعلق الأمر ب:
- المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لإقليم جرادة
- تصميم تهيئة جماعة السعيدية
- تصميم تهيئة جماعة جرادة وجزء من جماعة لعوينات
- تصميم نمو مركز ملقى الويدان
- تصميم نمو مركز مشرع حمادي
- تصميم نمو مركز كفايت.

و الجدول التالي يوضح بالتفصيل برنامج العمل والكلفة لسنة 2022.

المهمة المزمع إنجازها	الكلفة الإجمالية (مليون درهم)	الوثيقة	الجماعة المعنية	العمالة أو الإقليم
المصادقة	4.2	المخطط المديرى للتهيئة العمرانية	16 جماعة مكونة لتراب إقليم بركان	بركان (08)
المصادقة	0.5	تصميم تهيئة	لعثامنة	
المصادقة	0.5	تصميم تهيئة	بوغربية	
المصادقة	0.5	تصميم تهيئة	رسلان	
المصادقة	0.5	تصميم تهيئة	فزوان	
متغيرة التصميم 2000/1	0.6	تصميم تهيئة	بركان الكبرى	
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	الشويحية	
الانطلاقة	1	تصميم تهيئة	السعيدية	
المصادقة	0.3	تصميم نمو	أولاد المحمد	تاويرت (04)
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	لكطيتر	
الانطلاقة	0.3	تصميم نمو	ملقى الويدان	
الانطلاقة	0.3	تصميم نمو	مشرع حمادي	
إعطاء الانطلاقة	3	المخطط المديرى للتهيئة العمرانية	الجماعات الترابية بإقليم جرادة	جرادة (05)
إعطاء الانطلاقة	0.6	تصميم تهيئة	جرادة وجزء من العوينات	
اللجنة التقنية المحلية	0.5	تصميم تهيئة	كنفودة	
البحث العلني	0.3	تصميم نمو	لمريجة و أولاد اغزيل	
الانطلاقة	0.3	تصميم نمو	كفايت	

2- تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري للمدن

- تتبع وتأطير مشاريع التجديد والتأهيل الحضري للمدن و المراكز التابعة لنفوذها الترابي

3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجيز

- إعداد تصاميم تقويم الأحياء الناقصة التجيز

4- مواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية

- الدراسة التعميرية والهندسية والمشهدية للمحور الطرقي الرابط بين وجدة والحدود المغربية الجزائرية

- الدراسة المشهدية لواد شراعة وروافده ببركان الكبرى

- الدراسة المتعلقة بالقابلية للتعمير بإقليم بركان

- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة

5- مواكبة الدراسات الاستراتيجية الوطنية والجهوية والمحلية

- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصناعية
- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
- المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق
- المخطط التنموي المندمج لإقليم جرادة
- المخطط التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
- الإستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للسواحل
- الدراسة المتعلقة بخريطة تعرض السواحل المغربية للمخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي -جهة الشرق-

6- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية

- الدراسات المرتبطة بالفيضانات
- السير والجولان
- الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة

7- مواصلة ورش التحديث الإداري

- مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة

8- إعداد الصور الجوية والفتوغرامترية وتصاميم المسح الطبوغرافي

- استكمال التغطية بالصور الجوية الحديثة وذلك بغية التحيين المستمر لوثائق التعمير المنتهية الصلاحية.

9- مواكبة تشجيع الاستثمار

- مواكبة الجماعات الترابية وكذا المستثمرين وحاملي المشاريع من خلال الحرص على التنفيذ الأمثل لمقتضيات ضابط البناء العام وعبر الدراسة القبلية للمشاريع؛
- مواكبة عملية البناء بمختلف المجالات.

مشروع ميلاية سنة 2022

بناء على التوجيهات العامة لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 2021/04 الصادر في 17 مارس 2021 والمتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2022-2024 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، ومقتضيات منشور السيد وزير الاقتصاد والمالية عدد DEPP/21/1509 الصادر في 24 شتنبر 2021 والمتعلق بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2022 وكذا المقترحات المتعلقة بالتوقعات متعددة السنوات، تم إعداد مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2022 وفق مقارنة تركز على اتخاذ التدابير الكفيلة لمعالجة اكراهات تداعيات الأزمة الوبائية والرفع من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة، وذلك وفق تبويب ميزانياتي لفترة 2022-2024 يحدد التوقعات حسب البرامج والمشاريع المبرمجة.

وتهدف هذه البرمجة إلى الرفع من نجاعة المؤسسة عبر التحكم في النفقات والتخصيص الأمثل للموارد وفقا للحاجيات والأولويات التالية :

- تشجيع الاستثمار وتحسين فعاليته مع إعطاء الأولوية للمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي؛
- الدعم والمواكبة للاستراتيجيات والبرامج القطاعية؛
- ترمين وتنمية المواد المالية؛
- تعزيز مسار التحول الرقمي للإدارة؛
- ضبط نفقات المستخدمين ؛
- ترشيد وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة .

مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنوات 2022-2023-2024

ميزانية التسيير					
الاعتمادات المتوقعة			النفقات	البرنامج	الرمز
2024	2023	2022			
30 300 000,00	28 850 000,00	27 473 500,00	نفقات المستخدمين	التعمير والهندسة المعمارية	602
9 135 000,00	8 700 000,00	8 196 659,14	مصاريف المعدات والمصاريف المختلفة	دعم وخدمات متعددة	610
39 435 000,00	37 550 000,00	35 670 159,14	المجموع		

ميزانية الاستثمار				
الاعتمادات المتوقعة			البرنامج	الرمز
2024	2023	2022		
3 000 000,00	2 500 000,00	1 200 000,00	التعمير والهندسة المعمارية	602
3 200 000,00	3 000 000,00	1 532 600,00	دعم وخدمات متعددة	610
6 200 000,00	5 500 000,00	2 732 600,00	المجموع	
45 635 000,00	43 050 000,00	38 402 759,14	مجموع ميزانية التسيير والاستثمار	

ويقدر إجمالي حجم مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنة 2022 بما مجموعه 40 847 633,12 درهم موزعة كما يلي :

- نفقات التسيير 36 296 350,96 درهم أي بنسبة 89% موزعة كما يلي:
 - نفقات المستخدمين: 27 473 500,00 درهم؛
 - نفقات المعدات والمصاريف المختلفة: 8 196 659,14 درهم؛
 - مصاريف باقي دفعها برسم ميزانية التسيير: 626 191,82 درهم.
- نفقات الاستثمار: 4 551 282,16 درهم أي بنسبة 11% موزعة كما يلي:
 - دراسات التعمير والهندسة المعمارية: 1 200 000,00 درهم؛
 - برنامج الدعم والخدمات المتعددة: 1 532 600,00 درهم؛
 - اعتمادات مدمجة (crédit consolidé) برسم ميزانية الاستثمار: 420 000,00 درهم؛
 - مصاريف باقي دفعها برسم ميزانية الاستثمار: 1 398 682,16 درهم.

ويستعرض الجدول التالي بشكل موجز المداخل والنفقات المتوقعة برسم السنة المالية 2022 :

النفقات		المداخل	
الاعتماد المفتوح	التسمية	الاعتماد المفتوح	التسمية
35 670 159,14	نفقات التسيير	484 000,00	الباقي استخلاصه برسم سنة 2021 من مساهمة الشركاء في إطار برنامج المساعدة المعمارية بإقليم جرادة
2 732 600,00	نفقات الاستثمار	4 627 633,12	الرصيد لدى الخزينة في 31 دجنبر 2021
2 024 873,98	الباقي دفعه برسم سنة 2021	10 268 000,00	مداخل ذاتية متوقعة
420 000,00	اعتمادات مدمجة برسم ميزانية الاستثمار	20 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية التسيير
		5 000 000,00	الدعم المتوقع برسم ميزانية الاستثمار
		468 000,00	مساهمة الشركاء
40 847 633,12	مجموع مصاريف التسيير والتجهيز	40 847 633,12	مجموع المداخل

الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2022

تجدر الإشارة إلى أن برمجة الاعتمادات المتوقعة برسم ميزانية تسيير فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2022 بنيت على أساس الرصيد المتبقى لدى الخزينة في 31 دجنبر 2021 من مساهمة الوكالة الحضرية والبالغ 133 394,24 درهم، وكذا على مساهمة الوكالة الحضرية لوجدة لسنة 2022 والمقدرة بـ 100 000,00 درهم، بينما تم إدراج المساهمة المتوقعة للمتدخلين في تمويل هذه الفرقة برسم سنة 2022 وكذا الباقي استخلاصه من مساهمة هذه الأطراف من سنة 2016 إلى سنة 2021 كاعتمادات غير مبرمجة برسم ميزانية 2022 في انتظار توصل الوكالة بهذه المبالغ من أجل إعادة تخصيصها في الميزانية. وبذلك فإن حجم الاعتمادات المبرمجة برسم ميزانية فرقة مراقبة التعمير خلال سنة 2022 هي اعتمادات توقعية تنبني على معطيات مرتبطة بضرورة التزام المتدخلين في تمويل هذه الفرقة بتحويل مساهماتهم طبقا لاتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث وتمويل فرقة مراقبة التعمير.

ويقدر حجم الميزانية المتوقعة لتسيير فرقة مراقبة التعمير برسم سنة 2022 بما مجموعه 233 394,24 درهم، يتوزع على الشكل التالي :

- مصاريف التسيير : 182 613,10 درهم؛

- مصاريف باقي دفعها برسم سنة 2021 : 20 781, 14 درهم؛

إضافة إلى ذلك تم إدراج الباقي استخلاصه من مساهمة الشركاء عن سنوات 2016 إلى 2021، وكذا مبالغ مساهماتهم المتوقعة برسم سنة 2022 والمقدرة بـ 2 200 000,00 درهم كاعتمادات غير مبرمجة في انتظار التوصل بها وإعادة تخصيصها ضمن الميزانية؛

إن استمرار هذه الفرقة في أداء مهامها يقتضي ديمومة تمويلها من خلال التزام كافة المتدخلين بمساهماتهم طبقا لبنود اتفاقية الشراكة لسنة 2013، حيث تعتبر المهام التي تضطلع بها هذه الفرقة مسؤولية مشتركة بين جميع المتدخلين.

وينبغي التذكير بنفاد الاعتماد المخصص لتسيير فرقة مراقبة التعمير، حيث لن تتمكن الوكالة في حالة عدم توصلها بالدعم من الاستمرار في تدبير احتياجات الفرقة خلال سنة 2022، وبالأخص أداء الالتزامات التعاقدية والمتعلقة بمصاريف البنزين والتأمين عن السيارات والدراجات ومصاريف الاشتراك في الهاتف .

برنامج الفصل التلثي 2022-2024

أولاً - برنامج العمل الثلاثي 2022-2024

- يركز برنامج العمل الثلاثي 2022-2024 للوكالة الحضرية لوجدة على المحاور التالية:
- استصدار وثائق التعمير قيد الدراسة؛
- تحيين التغطية بوثائق التعمير؛
- مواكبة التخطيط الحضري بإعداد وتحيين الصور الجوية؛
- مواكبة الدراسات الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية؛
- مواكبة الدراسات المعمارية والمشهدية؛
- التسوية العمرانية للسكن الناقص التجهيز؛
- مواصلة ورش تحديث الإدارة.

1- استصدار وثائق التعمير قيد الدراسة

ستعمل الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2022-2024 على تسريع استصدار الدراسات التي هي في طور الانجاز والمصادقة والبالغ عددها: 11

إقليم بركان : 07 وثائق

- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لإقليم بركان.
- تصميم تهيئة بركان الكبرى.
- تصاميم تهيئة مراكز الجماعات الترابية بوغريبة وفزوان ورسلان والشويحية ولعثامنة.

إقليم تاويرت : وثيقتين

- تصميم نمو مركز جماعة لكطيطة.
- تصميم نمو العاطف أولاد امجد .

إقليم جرادة : وثيقتين

- تصميم نمو مركز لمريجة وجزء من جماعة أولاد اغزيل.
- تصميم تهيئة جماعة كنفودة.

2 - تحيين التغطية بوثائق التعمير

- ستعمل الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2022-2024 على تحيين وإعداد 23 وثيقة تعميمية.

2024	2023	2022	نوع الوثيقة	الجماعة المعنية	العمالة/الإقليم
*			تصميم تهيئة	مدينة وجدة	عمالة وجدة أنجاد 04
	*		تصميم تهيئة	جماعة النعيمة	
*			تصميم تهيئة	جماعة مستفركي	
	*		تصميم نمو	جماعة البصارة	
		*	تصميم تهيئة	جماعة السعيدية	إقليم بركان 06
	*		تصميم تهيئة	جماعة تافوغالت	
	*		تصميم تهيئة	جماعة أكليم	
*			تصميم تهيئة	جماعة عين الركادة	
*			تصميم تهيئة	جماعة سيدي بوهريه	
*			تصميم تهيئة	جماعة مداغ	إقليم تاوريرت 05
		*	تصميم نمو	جماعة تشرفي	
		*	تصميم نمو	جماعة مستكمر	
	*		تصميم نمو	جماعة ملقى الويدان	
	*		تصميم نمو	جماعة مشرع حمادي	
			تصميم نمو	جماعة سيدي لحسن	إقليم جرادة 06
		*	تصميم تهيئة	جماعة جرادة وجزء من جماعة العوينات	
		*	المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية	إقليم جرادة	
		*	تصميم نمو	جماعة كفايت	
	*		تصميم نمو	جماعة ليخاتة	
	*		تصميم نمو	جماعة تيولي	إقليم فجيج 02
*			تصميم نمو	جماعة اولاد اغزيل	
*			تصميم نمو	جماعة عين الشواطر	
*			تصميم تهيئة	جماعة بوعرفة	

3- مواصلة عملية تقويم السكن الناقص التجهيز

- تواصل الوكالة الحضرية لوجدة عملية تقويم وضعية الأحياء ناقصة التجهيز في إطار شراكة مع الفرقاء بكل من عمالة وجدة-أنكاد وأقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفكيك.

4- مواكبة المشاريع الحضرية للمدن والمراكز الصاعدة

- ستواصل الوكالة الحضرية لوجدة خلال هذه الفترة مواكبة برامج التأهيل والتهيئة الحضرية الرامية إلى الرفع من جاذبية المجال وتحسين ظروف عيش المواطنين.

5- تأطير الدراسات المعمارية والمشهدية

- ستواصل الوكالة الحضرية لوجدة خلال هذه الفترة تتبع وتأطير خمس دراسات هي كالتالي:
- الدراسة التعميرية والهندسية والمشهدية للمحور الطرقي الرابط بين وجدة والحدود المغربية الجزائرية
- الدراسة المشهدية لواد شراعة وروافده ببركان الكبرى
- الدراسة المتعلقة بتصميم التجديد الحضري لشارع محمد الخامس بمدينة وجدة
- الدراسة المتعلقة برد الاعتبار للنسيج العتيق بمدينة دبدو
- الميثاق الهندسي والمشهدي للبناء بالعالم القروي

6 - مواكبة وتأطير الدراسات التنموية الاستشرافية الوطنية والجهوية والمحلية

- البرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة
- الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري
- الإستراتيجية الوطنية لإنعاش تنافسية المدن الصغرى.
- المخطط الجهوي لتنمية جهة الشرق
- المخطط التنموي المندمج لإقليم جرادة
- المخطط التنموي المندمج لإقليم تاوريرت
- خريطة القابلية للتعمير بإقليم بركان

7- مواكبة وتأطير الدراسات القطاعية

- الدراسات المرتبطة بالفيضانات
- السير والجولان
- الدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة

8- مواصلة ورش التحديث الإداري

- كما ستواصل الوكالة الحضرية انخراطها في ورش التحديث الإداري، عبر تعزيز آليات الحكامة الجيدة والتدبير اللامادي للمساطر، حيث سيتم في هذا الإطار :
- مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة؛
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية من حيث الشكل والمضمون.

ملحق ات

تفاصيل صرف ميزانيتي التسيير والاستثمار والالتزامات إلى غاية 31 دجنبر 2021

الوضعية الخاصة بمصاريف التسيير إلى حدود 31 دجنبر 2021

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
610	برنامج	دعم وخدمات متعددة					
10	مشروع	نفقات المعدات والمصاريف المختلفة					
10	اقتناء اللوازم والمواد المستهلكة	1 116 677,07	833 112,74	726 064,60	107 048,14	283 564,33	74,61%
11	مواد الصيانة	50 000,00	37 290,00	37 290,00	0,00	12 710,00	74,58%
12	لوازم المعدات التقنية والمعلوماتية	150 000,00	86 150,00	54 980,00	31 170,00	63 850,00	57,43%
13	لوازم الطبع، إعادة الإنتاج والصور	1 000,00	0,00	0,00	0,00	1 000,00	0%
14	شراء أدوات المكتب	200 000,00	155 767,74	79 889,60	75 878,14	44 232,26	77,88%
15	الإثارة	350 000,00	313 000,00	313 000,00	0,00	37 000,00	89,43%
2	الماء	100 000,00	80 000,00	80 000,00	0,00	20 000,00	80%
17	شراء المحروقات	250 000,00	159 000,00	159 000,00	0,00	91 000,00	63,60%
18	الآلات و التجهيزات الصغرى	15 677,07	1 905,00	1 905,00	0,00	13 722,07	12,15%
20	خدمات	360 000,00	205 158,15	73 566,15	131 592,00	154 841,85	56,99%
24	الطبع وأعمال النسخ وإعادة إنتاج الصور	160 000,00	88 405,40	16 813,40	71 592,00	71 594,60	55,25%
25	الأتعاب	160 000,00	114 600,00	54 600,00	60 000,00	45 400,00	71,63%
28	الوثائق العامة والتقنية	40 000,00	2 152,75	2 152,75	0,00	37 847,25	5,38%
30	الكرء	100 000,00	76 716,00	76 716,00	0,00	23 284,00	76,72%
32	الكرء ونفقاته	100 000,00	76 716,00	76 716,00	0,00	23 284,00	76,72%
40	الصيانة	355 000,00	133 323,36	133 323,36	0,00	221 676,64	37,56%
41	صيانة المنقولات	20 000,00	13 498,00	13 498,00	0,00	6 502,00	67,49%
42	صيانة معدات النقل	100 000,00	99 425,36	99 425,36	0,00	574,64	99,43%
43	صيانة المكاتب الأدوات	15 000,00	6 400,00	6 400,00	0,00	8 600,00	42,67%
44	صيانة معدات التقنية والالكترونية	80 000,00	0,00	0,00	0,00	80 000,00	0%
45	الصيانة	140 000,00	14 000,00	14 000,00	0,00	126 000,00	10%
50	التأمين	104 000,00	93 012,22	93 012,22	0,00	10 987,78	89,43%
51	التأمين ضد الأخطار المتعددة	54 000,00	53 495,54	53 495,54	0,00	504,46	99,07%
52	تأمين وسائل النقل	50 000,00	39 516,68	39 516,68	0,00	10 483,32	79,03%
60	أجور العاملين الخارجيين	680 000,00	512 140,02	455 887,58	56 252,44	167 859,98	75,31%
61	أجور العاملين الخارجيين (الحراسة)	430 000,00	330 648,20	293 497,36	37 150,84	99 351,80	76,89%
62	أجور العاملين الخارجيين (النظافة)	250 000,00	181 491,82	162 390,22	19 101,60	68 508,18	72,60%
70	النقل والتنقل	855 000,00	629 016,10	561 641,10	67 375,00	225 983,90	73,57%
71	نقل الأدوات	10 000,00	300,0	300,00	0,00	9 700,00	3%

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
72	مصاريف النقل والتنقل	480 000,00	447 289,00	393 029,00	54 260,00	32 711,00	93,19%
73	التعويضات الكيلومترية	70 000,00	57 408,30	44 293,30	13 115,00	12 591,70	82,01%
74	أداء الطريق السيارة	25 000,00	10 000,0	10 000,0	0,00	15 000,00	40%
75	المهام بالخارج	50 000,00	0,00	0,00	0,00	50 000,00	0%
76	الحفلات والاستقبالات	220 000,00	114 018,80	114 018,80	0,00	105 981,20	51,83%
80	مصاريف البريد والاتصالات	390 000,00	277 923,40	225 906,45	52 016,95	112 076,60	71,26%
81	مصاريف البريد	10 000,00	4 209,91	4 209,91	0,00	5 790,09	42,10%
82	مصاريف الاتصالات و الفاكس	370 000,00	273 713,49	221 696,54	52 016,95	96 286,51	73,98%
83	مصاريف الخدمات البنكية	10 000,00	0,00	0,00	0,00	10 000,00	0%
90	ضرائب ورسوم	4 314 000,00	3 884 158,30	3 834 781,30	49 377,00	429 841,70	90,04%
91	ضرائب ورسوم مباشرة	220 000,00	96 920,30	96 920,30	0,00	123 079,70	44,05%
92	ضرائب ورسوم أخرى	3 982 000,00	3 777 838,00	3 728 461,00	49 377,00	204 162,00	94,87%
93	الرسوم على السيارات	12 000,00	9 400,00	9 400,00	0,00	2 600,00	78,33%
94	ضرائب مرتبطة بسنوات سابقة	100 000,00	0,00	0,00	0,00	100 000,00	0%
مجموع مشروع نفقات المعدات والمصاريف المختلفة		8 274 677,07	6 644 560,29	6 180 898,76	463 661,53	1 630 116,78	
20	مشروع	التواصل والتعاون ونظم المعلومات					
10	إعلانات، إشهار وعلاقات عامة	145 000,00	25 538,40	25 538,40	0,00	119 461,60	17,61%
11	الإعلانات، الاشتراكات والولوج الى الخدمات الالكترونية	80 000,00	25 538,40	25 538,40	0,00	54 461,60	31,92%
13	الإشهار والتواصل	60 000,00	0,00	0,00	0,00	60 000,00	0%
14	تفويت نظم المعلومات، الموقع الالكتروني...	5 000,00	0,00	0,00	0,00	5 000,00	0%
مجموع مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات		145 000,00	25 538,40	25 538,40	0,00	119 461,60	
مجموع برنامج دعم وخدمات متعددة		8 419 677,07	6 670 098,69	6 206 437,16	463 661,53	1 749 578,38	79,22%
602	برنامج	الهندسة والتعمير					
10	مشروع	دعم المهام					
10	أجور المستخدمين	21 600 000,00	20 057 156,27	20 057 156,27	0,00	1 542 843,73	92,86%
11	الرواتب والأجور	16 800 000,00	15 729 047,33	15 729 047,33	0,00	1 070 952,67	93,63%
12	المنح والتعويضات	4 750 000,00	4 284 975,18	4 284 975,18	0,00	465 024,82	90,21%
13	الساعات الإضافية	50 000,00	43 133,76	43 133,76	0,00	6 866,24	86,27%
20	التكاليف الاجتماعية	3 410 000,00	3 201 693,58	3 201 693,58	0,00	208 306,42	93,89%
21	مساهمة في نظام التقاعد	2 100 000,00	1 976 415,72	1 976 415,72	0,00	123 584,28	94,12%
22	مساهمة في التعاضد	380 000,00	347 247,11	347 247,11	0,00	32 752,89	91,38%
23	الإعانات العائلية	390 000,00	371 264,00	371 264,00	0,00	18 763,00	95,20%
24	التأمين عن حوادث الشغل	180 000,00	178 964,96	178 964,96	0,00	1 035,04	99,42%
25	الرسوم عن التكوين المهني	360 000,00	327 801,79	327 801,79	0,00	32 198,21	91,06%
30	تكاليف اجتماعية اخرى	980 000,00	687 650,00	526 250,00	161 400,00	292 350,00	70,17%

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
31	الدعم الخاص بالأعمال الاجتماعية	500 000,00	500 000,00	500 000,00	0,00	0,00	100%
33	اتفاقية طبية ومواد الصيدلانية	100 000,00	0,00	0,00	0,00	100 000,00	0%
34	التكوين المهني المستمر	300 000,00	176 400,00	15 000,00	161 400,00	123 600,00	58,80%
35	تعويضات مختلفة	80 000,00	11 250,00	11 250,00	0,00	68 750,00	14,06%
مجموع برنامج الهندسة والتعمير		25 990 000,00	23 946 499,85	23 785 099,85	161 400,00	2 043 500,15	92,4%
مجموع مصاريف التسيير		34 409 677,07	30 616 598,54	29 991 537,01	625 061,53	3 793 078,53	88,98%

الوضعية الخاصة بمصاريف الاستثمار إلى حدود 31 دجنبر 2021

الرمز	التسمية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات	المنجزات	الباقى دفعه	الاعتمادات المتبقية	نسبة الانجاز
602	برنامج الهندسة والتعمير						
10	مشروع التخطيط الحضري						
11	تصميم التهيئة والنمو	180 000,00	180 000,00	0,00	180 000,00	0,00	100%
مجموع مشروع التخطيط الحضري		180 000,00	180 000,00	0,00	180 000,00	0,00	100%
40	مشروع الهندسة التعميرية						
42	المساعدة التقنية والهندسية	568 000,00	0,00	0,00	0,00	568 000,00	0%
مجموع مشروع الهندسة التعميرية		568 000,00	0,00	0,00	0,00	568 000,00	0%
مجموع برنامج الهندسة والتعمير		748 000,00	180 000,00	0,00	180 000,00	568 000,00	24%
610	برنامج دعم وخدمات متعددة						
10	مشروع دعم المهام						
13	الاستشارة والمساعدة	70 000,00	69 480,00	0,00	69 480,00	520,00	
25	الدراسة المتعلقة بأشغال البناء	10 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
26	إعداد وتهيئة وتركيب	60 000,00	59 880,00	59 880,00	0,00	120,00	
42	أدوات المكتب	80 000,00	79 920,00	0,00	79 920,00	80,00	
مجموع مشروع دعم المهام		220 000,00	209 280,00	59 880,00	149 400,00	10 720,00	95,13%
20	مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات						
11	اقتناء النظم المعلوماتية	40 000,00	30 960,00	30 960,00	0,00	9 040,00	
21	معدات تقنية	20 000,00	18 888,00	0,00	18 888,00	1 112,00	
22	اقتناء معدات معلوماتية	120 000,00	119 982,00	119 982,00	0,00	18,00	
مجموع مشروع التواصل والتعاون ونظم المعلومات		180 000,00	169 830,00	150 942,00	18 888,00	10 170,00	94,35%
مجموع برنامج دعم وخدمات متعددة		400 000,00	379 110,00	210 822,00	168 288,00	20 890,00	94,78%
مجموع الاستثمار		1 148 000,00	559 110,00	210 822,00	348 288,00	588 890,00	48,70%
إجمالي الميزانية		35 557 677,07	31 175 708,54	30 202 359,01	973 349,53	4 381 968,53	88,57%



الوكالة الحضرية لوجدة
AGENCE URBAINE D'OUJDA

الوكالة الحضرية لوجدة

شارع اتهامي الجيلالي، الحي الإداري - وجدة - الهاتف : 0536 68 04 13 الفاكس : 0536 68 04 10
البريد الإلكتروني : info@auo.org.ma - موقع ويب : www.auo.org.ma

